

كتاب فرائد الفقه من تصنيف الفقيه الامام المكي  
نفسه بن محمد بن ابراهيم الترمذي رحمه الله عليه

كتاب الطهارة ١ بالمياه ٢ باب التيمم ٣

باب المسح ٤ باب المحض ٥ باب النوازل ٦

باب الاستحاضة ٧ باب الاذان ٨ باب اوقاف الصلوة ٩

باب صلاة التيمم ١٠ باب الجنائز ١١ كتاب الزكاة ١٢

باب العشر ١٣ فصل ١٤ باب فسر الغنایم ١٥

فصل ١٦ كتاب القوم ١٧ باب ج ١٨

باب الاعتكا ١٩ كتاب المناسك ورج ٢٠ كتاب النكاح ٢١

باب المحرمات ٢٢ باب المهور ٢٣ باب النفقات ٢٤





باب الحضانة كتاب الطلاق باب المنية  
باب المخلع باب العدة باب الرجعة  
باب الطهارة باب النكاح باب اللعان  
باب الرضاع كتاب الزنا كتاب بالنسابة  
باب الولاء كتاب الميراث باب كفارة الممين  
كتاب البيوع باب النسيئة  
باب آفة كتاب الرهن كتاب الحج  
كتاب الصلح كتاب الوكالة كتاب الوصية  
كتاب خالة كتاب الرقبة كتاب الوصية  
كتاب خالة كتاب الرقبة كتاب الوصية  
باب إقرار المرفيع باب الشفعة  
كتاب المضاربة كتاب الشفعة  
كتاب الاجارة

كتاب المزارعة كتاب اللقيط كتاب اللقطة  
كتاب العضب كتاب الصيد والذبائح كتاب الاصباغ  
كتاب المأذون كتاب الغري كتاب الحدود  
كتاب السرقة كتاب الجانيات كتاب الديارات  
كتاب القصاص كتاب القسامة كتاب العواقل  
كتاب السيرة باب المردة كتاب الضميمة  
كتاب الدعوى باب لدا لامة باب الاستنارة  
كتاب الشهادة باب المقادير كتاب ادب الامير  
باب تنفيذ القضاء كتاب الادب كتاب المحنة  
كتاب المعقود كتاب الاشربة باب خفة  
باب شرط المؤذن باب شرط الامانة كتاب الوصايا  
باب المرفيع باب فعل الادب والوصي باب قسمة الوصية  
كتاب الفريض كتاب الوصية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الحمد لله رب العالمين العابد للمتقين وصلواته على سيدنا محمد وآله  
 الطيبين الطاهرين ما أعلم بأن الفقه علم حسن وهو أجل العلوم  
 وهو علم الدين والتربية به ولا بد لكل عاقل من عالم أو جاهل أن  
 يشرع فيه ويتفقد منه ما يعينه ويقوي به على أداء فرائض الله وقد اجتمع  
 في من الفضائل الفقيه معدود ولا حاسب مجموع النظائر سبلا  
 في الحفظ وتيسر للتفهم سالة القلوب طاية الصدور ويسمى فرائض  
 الفقه وفوائده أكثر من أن تحصى وقد ابتدأ بها من مسائل  
 الوضوء والطهارة **كتاب الطهارة** ما أعلم أن جواز  
 الوضوء اختص بماء مطهر وهو ما قال الله تعالى في حكم تنزيه فيزيل  
 عليكم من السماء ماء ليطهركم وتكونوا من الله ربنا من السماء ماء  
 طهوراً وقوله تعالى وتكونوا من السماء ماء طهوراً كما قال الماء المطهر  
 فهو ماء البارد والساخن والساخن والساخن والساخن والساخن والساخن  
 من السماء وأما الماء المقيّد فإنه يجوز إزالة النجاسة به ولا يجوز  
 التوضي وهو غرض نوعاً الماء المستعمل في الكرم وكل ما اعتصر  
 النثر وما يطعم وما القنار وما الورود وما القنابون وما  
 من ماء الباقلاء وما الحبوب والمزق والمحل والعصير والمزق  
 والاشربة وما الزردج باجمعهما ثم أعلم بأن فرائض الوضوء أربعة  
 غسل الوجه من فصوص الشعر إلى أسفل الذقن ومن شحمة الأذن  
 إلى شحمة الأذن وغسل الذراعين إلى المرفقين ومسح ربيع  
 القدمين غسل الرجلين إلى الكعبين مرة مرة بأستبانه والستة

في الوضوء



في الوضوء عشرة أشياء شبيهة بالدين قبل إدخالها  
 الماء الاستنجاء بالماء لمن بال أو غوط السواك المضمضة والاستنشاق  
 ومسح الأذنين وتخليل الخيوط بخلل الأصابع غسل الأعضاء الأربعة  
 المعروف في المرة الثانية والثالثة غسل اليدين  
 بعد الاستنجاء وذكر الدعاء عند غسل كل عضو غسل الأعضاء  
 المضمضة سوى المعروف في المرة الثالثة ومسح القدمين داخل الوضوء  
 ستة مسح اليد على الحائط بعد الاستنجاء وغسل اليدين بعد المسح  
 على الحائط ومسح اليد على الحائط ورش الماء على الفرج والشرائط  
 والمستحب في الوضوء ستة أشياء النية والبداية بما بدأ الله به البداية  
 بما منه وابتدأه بما بدأ بيديه ومراعات الترتيب ومراعات  
 الموالاة اتفاقاً في الجفاف واستيعاب جميع الأجزاء بالمسح  
 وأدب الوضوء والطهارة ستة ترك استقبال القبلة واستبانه  
 وترك الاستقبال عن الشمس والقمر وترك الكلام سوى الأدعية  
 التي يدعى بها عند غسل الأعضاء وسائر العورة عند فرائض الاستنجاء  
 والمضمضة والاستنشاق باليمين في الامتخاط باليسار والكرهية  
 في الوضوء والطهارة ستة أشياء التقيف في ضرب  
 على الوجه والنظر إلى العورة والمضمضة والاستنشاق  
 والامتخاط باليمين من غير غدير والقاء البراق في الماء والمنه  
 في الوضوء ستة أشياء كشف العورة عند التناثر والقاء البول  
 والغائط في الماء والاستنجاء باليمين والامتناع في الماء  
 ولا استنجاء بالأعضاء أكثر من ثلاث مرات من غير أن يعقد

من غير  
أن يعقد



تمام السنة بالثلاث واما سنة اخرى فلا يأتى المسح على الرأسين  
ولا استنجاء على سبعه او ثمان منها فريضة وواحد منها واجب  
وواحد منها سنة وواحد منها مستحب وواحد منها احتياط  
وواحد منها بدعة واما الفريضتان في حالة الجنابة وفيما اذا كانت  
النجاسة اكثر من قدر الدرهم اي اكثر من مقدار المفقود واما السنة  
ان يكون النجاسة دون ذلك واما المستحب ان يكون لم  
تفوت سنة لانه يغسل قبله دون دبره واما الاحتياط في ان  
يخرج منه ثوب قليل مع الزرع ولم يتلطخ منه ثوب واما البدعة فيغسل  
ظهوره لحدث من غير تلوين السنة في الاستنجاء ان جرح  
بيده اليسرى بثلث حجار وان استنجى باقل منه وانقى جاز ذلك  
ويجوز الاستنجاء بسنة شيئا باجر والمدر والتحت والتراب  
والقطن واللبد وكلمة الاستنجاء سنة شيئا بالبد البيني  
وبالغصم والروث والحرف والاب والنجاسة العسيرة  
سنة اعترت نوعا الغائط وسرخسين الدواب والنجاسة اذا طأها  
والمرأة الصفراء والمرأة السوداء والميت والجديد وفوق الدجاجة  
الامة والحجر والبول والمنى والمذي والودي والدم والقيح  
والدخان والحكمة اربعة اشياء احدثت الجنابة والحجص  
والنفاس خمسة اشياء لا ينقض بها الوضوء والعققة خارج  
الوضوء ومن الذكر والقبلة والملازمة والمناصرة عيانا  
في قول محمد وحسن بن زيار روح وفي قول ابي حنيفة وابي  
يوسف يتحقق خمسة عشر شيئا يتحقق به الوضوء البول

والغائط

والغائط والريح والدم والقيح والصدء  
والمدى والرقاق والقي إذا طأها النجاسة والاشجار ونوم الصبيحة  
والسنة الى شئ لو زل في ذلك الشئ سقط والعققة في الصلوة  
والجنون ولو نعت ونسي ففعل هذه الاشياء في الصلوة يتحقق  
الوضوء والصلوة ثمانية عشر شيئا يفسد الصلوة الكلام والاكل  
والشرب قدر ما يصل طعمه الى حلقه واستند بالقبلة من غير  
عذر وكشف الحورة والعري مع وجود الثوب والتم والعمل الكثير  
وتنف الشعر ثلث امرأة ونفسيه خامسة بالسجدة بعد ترك القبلة  
الاخرة وترك القراءة في ثلث ركعات من ذات الاربعة  
وترك القراءة في الركعتين في المغرب اذ في ركعة من العبد  
ترك الركوع والسجود اذ اسلم او خرج من المسجد وكلم او  
اصاب شجة ببدنه او راسه خمسة اشياء ينقض الوضوء والصلوة  
جميعا ويقطع حكم البناء ايضا الفققة ونوم الصبيحة والاقلام والاعاء  
والحدث الخمسة اشياء لا تقطع حكم البناء البول والغائط والنجاسة  
اذا سبغ من غير عمد والرقاق وفي المنياء خارجة من  
ثلث بوي البول المنى وهو الماء الدافق يكون منه  
ومنه ينكسر الذكر يخرج منه فيفعل الغسل والمذي وهو الذي  
ويصعب ويخرج على انزله ماء رقيق الزرع فيفعل الوضوء والود  
وهو الماء الذي يخرج من البرودة او يجمع زوجه ثم يبول  
يفعل فخرج منه البول شئ الزرع فيفعل الوضوء والغسل اربعة  
مفروض وسنون وواجب مستحب اما الغسل المفروض

مستحب



عن الغسل من الاجلاد والغسل من الجماع والغسل من البقاء  
انما ينزل من غير انزال والغسل من الحيض والغسل من التقاسم  
واما الغسل المستنون اربعة وهو الغسل يوم الجمعة والغسل يوم الفطر  
والغسل يوم الاضحية والغسل عند الايام فاما الغسل المستحب اربعة  
الغسل من الحجامة والغسل في ليلة البراءة والغسل في ليلة القدر  
والغسل في ليلة غفرة واما الغسل الواجب فواحد وهو غسل  
الميت والمؤكد وهو غسل الكافر اذا اسلم ان لم يغسل من نجاسة  
وان اغتسل من نجاسة ثم اسلم فالغسل مستحب استثناء لا باس  
بالتوضي بها سور الا ان كان وجنبا وسور الابل والبقر والغنم  
وسور الفرس وجميع ما يؤكل لحمه استثناء بكرة به التوضي سور  
الطير والبهائم سور الكلب والخنزير والعهد والاسد والذئب  
وكل ذي ناب من السباع واما سور البغل والحمار فشكوك فيه  
توضيها بانه يستحب بآب المياه والابار وموت ما ليس له  
سبيل في الماء لا يخرج كالحمار والبقر والذئب والناحية  
والخنازير وكذلك موت ما يعيش في الماء كالسمك  
فمنه والفضة والشرطان عشرة استثناء يغسل الماء اذا وقعت في  
البئر وغير ذلك من نجاسة وجره والكلب والدم والميتة وحم  
الخنزير والبول والغائط وجره الدجاجة ويخرج الدواب اذا  
كان كثر او بعد الابل والغنم اذا كان يابسنا طائفا فان كاثفه  
تفتت يفتت ويول ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه سواء وفي اصل

درخت  
كل  
توضيها بانه يستحب بآب المياه والابار وموت ما ليس له سبيل في الماء لا يخرج كالحمار والبقر والذئب والناحية والخنزير وكذلك موت ما يعيش في الماء كالسمك

وكلها هاب دنه النجاسة  
والوفاة عند الدابة النجاسة  
والوفاة عند الدابة النجاسة  
والوفاة عند الدابة النجاسة

النجاسة في حق الماء عند اني حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح  
لا يغسل ثمانية استثناء اذا وقعت في البئر وما نبت نيزج ما ليس كله  
الانسان والابل والبقر والغنم والكلب والخنزير والبغل والحمار وما  
في جملها من الحيوانات ثمانية استثناء اذا وقعت في البئر نيزج ماء  
البئر كله وان اذوت جثا وانتمست في الماء البغل والحمار والكلب  
والخنزير والعهد والاسد والذئب وكل ذي ناب من السباع  
ولو وقع في انسان وانفسه واخرج جثا اذا كان طاهر المخرج  
منه شيء واذا كان نجسا نيزج منه اربعون دلو او لو وقع ان كان  
جنبنا نيزج منه الماء كله ولو وقع فيه الابل والبقر وانفسه اخرج جثا  
نيزج منها عشرين دلو او لو وقع فيه غنم وانفسه اخرج جثا نيزج  
عشرة دلاء خمسة استثناء اذا ماتت ابي البئر جثت  
من ساعها نيزج منه ما بين عشرين دلو الى ثلثين البقرة  
والعصفورة والسودانيت وسام ارض والصعوت في قول  
ابي حنيفة وابي يوسف محمد رح وقال زفر وحسن بن زباد  
نيزج ما بين اربعين الى خمسين دلو ائمة استثناء اذا ماتت  
في البئر واخرجت من ساعته نيزج ما بين اربعين دلو الى  
خمسين السور والدجاجة والحمام وجميع ما في جنة هو لا رفا  
زفر وحسن بن زباد نيزج ما بين خمسين الى ستين وعدد  
الدلاء يعتبر بالذو الوسط المستعمل في الابار فان نيزج منها  
بالذو العظم قد راسع الدلاء كلها بحسب خمسة استثناء وفي  
الاناء بولوغه فيه الكلب والخنزير والبغل والحمار والابل

والنفس  
صوبه بطقه  
يعني والمقد  
اعني ابرسته  
الذو

مما هو كوكبي

والذو العظم قد راسع الدلاء كلها بحسب خمسة استثناء وفي الاناء بولوغه فيه الكلب والخنزير والبغل والحمار والابل











فرد على أيامها يوما او يومين او اكثر منسرا فجميع يكون حيفا مالم يجاوز  
العشرة ولا يغير ذلك عادة لها حتى يعاد وها الدم مرة بعد  
اخرى واذ اذاد على العشرة يكون العشرة حيفا والباقى استخافه  
اما الاول ان الوان الدم في تحيض على خمسة اوجه حمرة والصفرة  
والخضرة والكدرة والسواد اما الكدرة فهي حيف عند ابي حنيفة  
ومخرج وقال ابو يوسف رح ان كانت الكدرة في اوله لا يكون  
حيفا والاحكام التي تتعلق بالحيف اثنتا عشرة ترك الصلوة وقراءة  
القرآن وبقيت بقية من المصنف وقرء كتابه القرآن وقرء  
قرأت القرآن وقرء دخول المسجد وقرء قربان الزوجه وانقضاء العدة  
ولرؤم العسل واستبراء الرحم **باب** النفاس اعلم بان الكلام  
في النفاس ينقسم على ثلثة اقسام في بيان حقيقة النفاس وفيما  
يتعلق به من الزمان وفيما يتعلق به من الاحكام اما الاول دم  
النفاس دم تنفيس من الرحم عقب الولادة فان كان في  
بطنها ولد ان فالنفاس في الولد الاول عند ابي حنيفة واني يوسف  
رح وقال مخرج وزفر من الولد الثاني وما يتعلق به من الزمان  
على وعين تقدم وعادة اما التقدير اكر النفاس اربعون يوما  
عندنا بان لك والسابع رح ستون يوما ولا تقدير في اقله  
عند ابي حنيفة وروى عن ابي يوسف رح ان اقل احد  
عشر يوما وروى عن مخرج رح ان اقل نفاس ساعة اما العادة  
ان كانت عادتها عشرة ايام او عشرين يوما فزاد الدم مرة على ايامها  
فجميع نفاس لم يجاوز الا اربعين في قول ابي حنيفة رح وقال

بشر

في قول ابي حنيفة رح

ابو يوسف رح ومخرج رح ان رأت بين الدمين خمسة عشر يوما فالاد  
نفاس والثاني تحيض اما ما يتعلق به من الاحكام فكل حكم يتعلق  
بالتحيض يتعلق بالنفاس الا انقضاء العدة واستبراء الرحم  
**باب** الاستحاضة الكلام فيه يدور على فصلين الاول ان  
دم ناقص عن اقل الحيف قبل او بعد والثاني الخارج عن الزمان  
اما الثاني نقص فزاد ان ترى الدم يوما او يومين او ما دون ثلثة  
ايام على ما ذكرنا خلافا فيه اما الخارج عن الزمان ففصلين عشرين  
خارج عن عادتها في الايام وخارج عن عادتها في المكان اما  
الخارج عن عادتها في المكان اما الخارج عن عادتها في الايام  
فهو ان تحيض في مرة خمسة ايام فزاد الدم على ايامها حتى جاوز  
العشرة فيكون استحاضة اما الخارج عن عادتها في المكان فغلب  
نوعين اما ان تقدم الدم على مكان الحيف في غير وجود حال  
الطهر او بعد مكان الحيف وتاخر فان تأخر يكون حيفا وان  
تقدم فغلب ثلثة اوجه اما ان ضللت ايامها في العدة او اطلعت  
في المكان او اطلعت فبرها جميعا اما اذا اطلعت ايامها في  
العدة بان شئت عدوها ولم تذكر كم كان حيفها ولم تنس  
مكانها وعلمت انها كانت تحيض في اول شهر او في اخره  
في اخره فانها تركت الصلوة في ثلثة ايام ثم يغتسل بعد ايام ذلك  
اني تمام العشرة لو قلت كل صلوة ثم تتوضا وبعد العشرة الي تمام  
الشهر لو قلت كل صلوة وتصوم شهر رمضان ان وافق ذلك  
وعشرة ايام في شوال في العشر الاوسط او في اخره وعلى قول بعض  
المحققين احد عشر يوما في شوال اما اذا اطلعت مكانها بان شئت



مكان نجف ولم يتردني كان حيفا ولم يسنع واما ما علمت  
انها كانت تحض خمسة ايام فانهما فصلت ايام في اول كل شهر  
وتوضاء لوقت كل صلوة لم يغتسل بعد ذلك لوقت كل صلوة  
تصل الى اخر الشهر وذلك عادتها في كل شهر ونصوم شهر رمضان  
اذا وافقت ذلك وستة ايام في شوال واما اذا انسلت عددا لايام  
والمكان فصلت ايام بالوضوء تغتسل لوقت كل صلوة الى  
ان يطهر حالها ونصوم شهر رمضان ان وافق ذلك وعشرين  
يوما في شوال على قول بعض المحققين تغتسل الصوم اثنين  
وعشرين يوما في شوال اصله ان كان طهر يخلل بين الدين  
اقل من خمسة عشر يوما فهو كالمستمر في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
فان كانت المرأة ليست لها عادة فالعشرة في اول كل شهر حيف  
والباقي استحاضة وان كانت معتادة تزد الى ايامها وتبدأ بحيف  
بالطهر وتختتم به واما كان الطهر خمسة عشر يوما فصا عا فانه يفضل بينهما  
وفي قول جرح كل طهر يخلل بين الدين ان كان اقل من ثلثة  
ايام لا عدة له وان كان ثلثة ايام فصا عا فان كان الطهر من غير الدين  
ينزه ما ينظر فان كان في جدجا بين ما يصلح ان يكون  
هو حيف والباقي استحاضة وان كان كلاهما بين يصلح ان  
يكون حيفا فاما في الاول حيف والباقي استحاضة ولا تبدأ الحيف  
بالطهر ولا تختتم به مناله امرأة ذوات يوماد وثمانية ايام طهر او يوما  
وما وثمانية ايام طهر او يوما وما فالعشرة كلها حيف غدا وعنده  
رج ليس شي في ذلك حيفا فان رأت ثلثة ايام وما وستة ايام

كثيرا

في الايام

طهر او يوما وما فالعشرة كلها حيف في قولهما وفي قول جرح  
الثلثة ايام الاول حيف والباقي طهر وان رأت اربعة ايام  
وما وثمانية ايام طهر او يوما وما فالعشرة كلها حيف عند جميعا  
وان رأت خمسة ايام وما قبل ايامها وثمانية ايام طهر او اربعة  
ايام وما في قولهما ان كانت المرأة مبتدأة فالعشرة الاولى حيف والباقي  
استحاضة وتبدأ بحيف بالطهر وتختتم به وان كان لها عادة رأت  
اي ايامها وفي قول جرح ثلثة ايام حيف والباقي استحاضة  
ولا تبدأ بحيف بالطهر ولا تختتم به **باب** الاذان والاقامة  
اعلم بان الاذان خمسة عشر كلمة والاقامة مثل الاية زيد في اوقها  
قد قامت الصلوة مرتين اعلم بان اركان الصلوة خمسة عشر شيئا  
سبعة في الصلوة وثمانية خارج الصلوة اما التي في الصلوة  
فالتكبير الاولى والقيام والقراءة والركوع والسجود والاقعدة  
الاخيرة مقدار التشهد والخروج من الصلوة بفعل المصلي عند ابي حنيفة  
رج واما التي خارج الصلوة فثمانية الاية ومراعات الترتيب في سنن  
العورة واستقبال القبلة والنوب الطاهر والمكان الطاهر والبدن  
الطاهر والوقت وسنن الصلوة احدى عشر شيئا رفع اليدين في  
الاذن ووضع اليدين على الشمال تحت الكتف في الصلوة والثناء  
والنحو والتسبيح والتميز وقول المصلي ربنا لك الحمد وقول  
الامام سمع الله لمن حمده والتكبيرات كلها سوى تكبيره الافتتاح  
وتسبيحات الركوع والسجود وقراءة التشهد في القعدة الاولى  
والاخيرة عند التسليم واجبات الصلوة تسع شيئا تعيين  
لغاية قبل السورة والقبيل الاركان والقعدة الاولى وقراءة



التشهد في الفقرة الأخيرة وسجدة التلاوة وسجدة الشهود بعد السلام  
والصلوة على النبي عليه السلام في الفقرة الأخيرة وقنوت الوتر وكلمات  
العبد من نوافل الصلوة عشرة أشياء وقراءة أبي جهل  
وجبي للذي فطر السموات والأرض خيفاً مسلماً وما أنا من المفلكين  
إني قولاً مسلماً قبل التكبيرة عند أبي حنيفة رحمه الله وعند أبي  
يوسف رحمه الله عقب الشار قبل التعوذ والزيادة في القراءة  
على ثلث آيات والزيادة في سبجات الركوع والسجود  
على ثلث قراءات وزيادة الأدعية في قراءة التشهد في الفقرة الأخيرة  
والقيام في الصنف الأول والقيام عن يمين الإمام في صلاة الفجر  
في التصفوف والقراءة في الآخرين المنتهى في الصلوة ثلثة أشياء  
القراءة لمف الإمام خافت وجهه والاتفاقيات بمبدأ وشمالاً في الصلوة  
والنظر في الصلوة إلى السماء والعقب بشتي من ثيابه وحده  
وتقلب الحصى وتفرغ الأصابع ووضع اليدين على الحافة والفرجة  
للمكان والأفعا من غير عذر ورفع اليدين عند الركوع وعند رفع رأسه من الركوع  
والارتفاع قبل الإمام واستقبال الوجه حذاء من يصلي والعذر  
وامره وله في الصلوة أن يلبس الرأس ورفعها ثلثة عشر شيئاً كونه  
في الصلوة مجاوزة اليدين عن الأذنين ورفع اليدين تحت  
المنكبين غمض العينين وسبط الزرعين في السجود وفي الركوع  
تغطية الفم عند التناوب وتقبض الشتر وسجدة الشهود قبل السلام  
والصلاة أن البطن في الفخذين والمكث قاعاً بعد أداء الفرض  
في الطهر والمغترغ والغناء وقطوع الإمام في المكان الذي  
صلى فيه الفرض ويكون الإمام على مكانه والقوم عليه

الأرض والقوم على المكان الإمام على الأرض في قيام القوم إلى  
الصنف عند الإقامة مع غيبة الإمام أو تحت المصلي ثمانية  
أشياء إذا حضروا قنوتها علم الصلوة والطهارة والتوب الطاهر  
والمكان الطاهر وشتر العورة واستقبال القبلة ونية فرض  
الوقت ونية متابعة الإمام سبعة نواحي لا يجوز إمامهم صاحب  
سكنس البول للطاهر والمستحاضة للطاهرة والأقرب للقاري  
والعاري للمأشيه والمتعفل للمفترق من مصلي الفرض لمصلي  
فرض آخر والمؤني للصحيح والزمن للصحيح ثلثة نواحي لا يجوز  
يجوز إمامهم المقيم للمفترق والمأشيه للقاريل والقاعد للقيام  
عشرة مواضع كونه الصلوة فيها ولكن يجوز إمامهم والمفترق وأما  
الطريق ويطن الوادي ومعاطن لأهل من الأرض الغنم وعلى  
سطح المبركة والخروج والاصطبل والطاخنة ستة أشياء إذا  
أصاب خفا وتعل الكثر في قدر الدرهم لا يطهر إلا بالفضل  
الدرهم والبول وحجر والروت والمني والسرقتين إذا كان  
رطباً فأما إذا كان لروت والمني والسرقتين يابساً فذلك  
بأنا أرض يطهر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله  
استياد لا يجوز الصلوة معه إذا كان كثير ويجوز إذا قل إذا  
انكشف في المصلي في أحد السبلين إذا كان الكثر من  
قدر الدرهم لا يجوز صلوة وإن كان أقل منه جاز صلوة وإن  
انكشف في غير السبلين ربع عفوفاً أعضاء العورة لا يجوز  
صلوة فإن كان أقل منه جازت صلوة وإن سقط عنه



لا زار في الصلوة ولم يأخذ في الحال لا يجوز صلوة ولو أخذ في  
 الحال وشه أن كان يفعل لم يجز صلوة وإن احتاج  
 إلى عمل كثير لم يجز صلوة وإن أفت الشيخ بخاتمة كثيرة على  
 ثوبه يا بسمة فلم يطره في الحال لا يجوز صلوة وإن طرحت في  
 الحال ونقضها أجازت صلوة **باب أوقات الصلوة**  
 ستة أوقات يكره الصلوة فيها النوافل والنوايت حين يحط  
 الإمام يوم الجمعة وفي خطبة العيدين وفي خطبة الاستسقاء وفي  
 ثلث خطب في المومن ثلثة أوقات لا يجوز صلوة فيها ولا سجدة  
 التلاوة حين ينزع الشمس حتى تبيض وحين تقوم الشمس  
 في كبد السماء حتى تزول وحين تصفر للغيوبة حتى تغيب  
 إلا عصر يوم ثلثة أوقات يجوز قضاء النوايت فيها ولا يجوز  
 النوافل بعد طلوع الفجر إلى أن يصلي الفجر وبعد صلاة الفجر إلى  
 أن تطلع الشمس وبعد العصر إلى أن تغرب الشمس علم  
 بأن الفرض في يوم وليلة سبع عشرة ركة ركعتا الفجر أربع  
 ركعات الظهر وأربع ركعات العصر وثلث ركعات المغرب  
 وربع ركعات العشاء والسنن اثنتا عشرة ركة ركعتا الفجر  
 ربع ركعات قبل الظهر وركعتان بعدها وقد ورد في بعض  
 الروايات أربع بعد الظهر وأربع قبل العصر وركعتان بعد  
 المغرب وركعتان بعد العشاء التلويح المستحب في كل يوم وليلة  
 أربع وعشرون ركة منها صلوة الظهر تمامها ست ركعات  
 إلى اثني عشرة ركة وصلوة قبل الزوال وهي ركعتان وأربع

ركعات

٢٠٤٨  
 ٢٠٤٨  
 ٢٠٤٨

ركعات قبل العصر وهي ستة أيضا وست ركعات بعد المغرب  
 وهي صلوة الأوابين والوتر واجب ثلث ركعات تسليمة  
 واحدة عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد وزفر بن الحسن  
 بن زياد وهي ستة ركعات والبيهقي في الفرائض في  
 يوم وليلة ثلثة وتسعون تكبيرة أحد عشر في صلاة الفجر واثنتان  
 وعشرون في صلاة الظهر وكذلك في صلاة العصر والعشاء  
 وسبعة عشر في صلاة المغرب والسنن فيها أربع وتسعون  
 سجدة وسجدة التلاوة في القرآن أربعة عشر التسبيح في الصلوة  
 الفرض تسعة وأكثر ما يقع التسبيح في صلاة واحدة عشر مرات  
 بيان هذا المسألة في الرجل صلى المغرب فتشهد عشر مرات  
 كيف تكون هذه المسألة قبل هذا لا يكون إلا حالاً وهو أن  
 يركع الإمام في الفقرة الأولى فتشهد معه فضلي الركعة سابعة  
 معه وتشهد معه الثانية وقد كان علي الإمام سجد سجدتين  
 معه فتشهد معه الثالثة ثم ذكر الإمام أنه قد قرأ آية السجدة فأنه سجد  
 لسجدة التلاوة معه وتشهد الثالثة معه ثم سجد سجدتين  
 السجدة سجدتين معه الخامسة ثم سلم الإمام وهو يقوم إلى قضاء  
 ما سبق به فضلي ركة وتشهد السادسة فضلي ركة أو في  
 وتشهد السابعة وقد كان سجد فيما يقضي فأنه سجد للسجدة  
 الثانية ثم ذكر أنه قد قرأ آية السجدة في قضاؤه فأنه سجد لسجدة  
 التلاوة وتشهد الثامنة ثم سجد سجدتين للسجدة العاشرة  
 ثم سلم وحده المسألة ما كانت في الأصل إلا اثني عشر سجدة

في الفرض



تكون هذه المسئلة ما كانت أو ضح من قهرها وترفع اليدين في تسعة  
 احوال افتتاح الصلوة وقنوت الوتر وتكبيرات العيدين وعند الطواف  
 وعلى الصفا وعلى المروة وعند الجنتين وعلى الموقف بعفان وفي  
 الموقف جمع خمس منها واجب رفع اليدين عند افتتاح الصلوة  
 والقنوت وتكبيرات العيدين وتكبيرات افتتاح الطواف بالبيت  
 وعلى الصفا والمروة لان الطواف بمنزلة الصلوة والبواتي وهي  
 سنة في المنك ثلثة عشر شيئا تجتنب سجدة السهو اذا قام  
 فيما يجلس وجلس فيما يقوم او جهر فيما تجافى وخافت فيما جهر  
 وهو امام او قراء القرآن في مكان الدعاء او دعاني مكان القرآن  
 او سلم وقت القيام او قام وقت السلام او قعد ولم يتشهد حتى سلم  
 او قراء الفاتحة والسورة في الاخيرين او قراء الفاتحة وحدها في الاخيرين  
 او ترك تكبيرات العيدين او ترك قنوت الوتر عشرة شيئا  
 لا تجتنب سجدة السهو فيها اذا ترك التناء والتعود والتيمم و  
 التائبين وسمع الله لمن حمده او ترك ربنا لك الحمد او تبيحات  
 الركوع والتسبيح او التكبيرات كلها سوى تكبيرة الافتتاح والآخر  
 التسعة عشرة شيئا اذا حصلت في الفقرة الأخيرة بعد ما  
 رمقها الثلثة قبل السلام نفسه الصلوة المتيمة اذا راى الماء في  
 الصلوة او كان غاربا فوجد ثوبا او كان آمنا فقام سورة او ذكر  
 فابتدأ عليه او طلعبت الشمس في صلوة الفجر او صبح الجرح  
 السائل اذا خرج الوقت او طلع حقه بعمل رفيع او الفاري خلاف  
 امنا او كان ما سحا على الجيزة فسقطت عن برء او الامة عرفت

ما زاد في  
 منارته

ما زاد في  
 منارته

وهي

ما زاد في  
 منارته

وهي كشوفة الرأس والمستحاضة انقضت وقتها وان دخل جرح  
 لا يرتفع او المومني قدر القيام او لما سح اذا انقضت وقت سجدة  
 خرج وقت سجدة استقبال الصلوة في هذه كلها عنداني خيفة خلافا  
 لها ثلثة اشياء اذا حصلت في الفقرة الأخيرة بعد ما قعد  
 قدر الثلثة قبل التسليم تمت صلاته الفقرة وحدها في العدة والحكم  
 العدة اربعة احوال تجوز الصلوة فيها للقاعدة اذا كان عليه ان  
 القيام في السنية والعيان وصلوة النفل **باب**  
 صلوة الجمعة شرايط جواز الجمعة شيئا المصير والوقت والامام  
 والخطبة والقوم ادناهم سوى الامام ثلثة في قول لي خيفة جرح  
 عشرة نفر لا يدرهم صلوة الجمعة المريض والمسافر والمروءة والعبد  
 والزمن والصبني والمجنون والامير عنداني خيفة جرح ومقطع  
 اليد والرجل ثم خلاف الشيخ الفاني والمفلوج الذي لا يدر على  
 المشي اهل الرستاق فان حفر او صلوا سقط عنهم الظهيرة  
 مواضع يجوز للامام ان يجمع فيها الناس الجمعة والعيدين وعرفات  
 ومرفة وعند كشوف الشمس والاستسقاء والخطبة ثمانية ركعة  
 يوم الجمعة وخطبة العيدين وخطبة النكاح والاستسقاء في جوار  
 ابي خيفة ومحمد رح وثلث خطب بالموسم واجتمع منها بالجلسة  
 بركة قبل يوم التروية بعد الظهر ليعلم الناس معالم جهنم كيف  
 يصنعون اذا قدموا مكة والصلوة بعفان والوقوف والامامي  
 وخطبة اخي بعفان يوم غرة قبل الظهر جلس فيها جلسته خفيفة  
 يحظرها بعد الاذان قبل ان يؤدى بعرة الظهر يعلم الناس فيها







باب في ثلثين ففها تسبع او تسعة وهي التي انى عليها

ثلثون فاذا كانت ثلثين ففها تسبع او تسعة وهي التي انى عليها  
حول وفي اربعين سنة وهي التي تكون في السنة الثانية وما  
زاد عليها ففي الزيادة بحساب ذلك فاذا كانت الزيادة  
واحدة ففها سنة وربع عشر سنة وان كانت اثنتين  
ففها سنة ونصف عشر سنة ففها بحساب  
ذلك هذا في ابدال الاثنين عن ابي حنيفة رح وفي رواية اخرى  
عنه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ خمسين فاذا بلغت خمسين  
ففيها سنة وربع سنة الى ان تبلغ ستين فاذا بلغت  
ستين ففها بتبعان او بتبعتان وهو قول ابي يوسف رحمه  
وروي اسدي بن عمر عن ابي حنيفة رح انه قال لا شيء في الزيادة  
على الاربعين حتى تبلغ ستين فاذا بلغت ستين ففها بتبعان  
او بتبعتان وفي سبعين سنة وربع وفي ثمانين مستثنان  
وفي تسعين ثلثة اربعة وفي مائة سنة وبتبعان وكذلك  
ما زاد على المائتين فاذا استكان البقر اثنتان البقرة والسنة  
والنصان في الغنم السائمة اربعون فاذا كانت اربعين  
ومال عليها تحول ففيها ثمانية ابي مائة وعشرين فاذا زادت  
واحدة ففيها ثمانان الى ثمانين فاذا زادت واحدة ففيها  
ثلث سنياه الى اربع مائة فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع سنياه  
ثم في كل ثمانية ثمانية والمز والضان سواء فاذا استكان الغنم  
اثنتان من اوسطها اربعة من الضان والثنى من المعز والزكوة  
تجب في خمسة اشياء وفي الذهب والفضة والابل والبقر والغنم اذا

في ثلثين ففها تسبع او تسعة وهي التي انى عليها  
حول وفي اربعين سنة وهي التي تكون في السنة الثانية وما  
زاد عليها ففي الزيادة بحساب ذلك فاذا كانت الزيادة  
واحدة ففها سنة وربع عشر سنة وان كانت اثنتين  
ففيها سنة ونصف عشر سنة ففها بحساب  
ذلك هذا في ابدال الاثنين عن ابي حنيفة رح وفي رواية اخرى  
عنه لا شيء في الزيادة حتى تبلغ خمسين فاذا بلغت خمسين  
ففيها سنة وربع سنة الى ان تبلغ ستين فاذا بلغت  
ستين ففها بتبعان او بتبعتان وهو قول ابي يوسف رحمه  
وروي اسدي بن عمر عن ابي حنيفة رح انه قال لا شيء في الزيادة  
على الاربعين حتى تبلغ ستين فاذا بلغت ستين ففها بتبعان  
او بتبعتان وفي سبعين سنة وربع وفي ثمانين مستثنان  
وفي تسعين ثلثة اربعة وفي مائة سنة وبتبعان وكذلك  
ما زاد على المائتين فاذا استكان البقر اثنتان البقرة والسنة  
والنصان في الغنم السائمة اربعون فاذا كانت اربعين  
ومال عليها تحول ففيها ثمانية ابي مائة وعشرين فاذا زادت  
واحدة ففيها ثمانان الى ثمانين فاذا زادت واحدة ففيها  
ثلث سنياه الى اربع مائة فاذا بلغت اربع مائة ففيها اربع سنياه  
ثم في كل ثمانية ثمانية والمز والضان سواء فاذا استكان الغنم  
اثنتان من اوسطها اربعة من الضان والثنى من المعز والزكوة  
تجب في خمسة اشياء وفي الذهب والفضة والابل والبقر والغنم اذا

ما تشر

ما تشر سوايم ولا تجب فيما عدا هذه الاشياء الا بالنية للتجارة ثم علم  
بان التي لا تجب فيها الزكوة اثنا عشر نحو امل والعواجر والعوالف  
والجملان والفضلان والنجاسات واللالى والجوامير واليوافق  
والرقيق والعقار والثلثان الا ان تكون للتجارة سبعة  
اشياء لا يصرف الزكوة اليها عمارة القنطرة والمسجد والحج  
والعمرة ووجهها وبعق الرقاب وتكفين الموتى خمسة نفر لا  
يلزمهم الزكوة البصية والمجنون والمدين والمملوك والذي  
ثم الذي لا يجوز صرف الزكوة اليهم سبعة نفر الا بال  
وحد وان علما والولد وولد الولد وان سفل والامم ومجدة وان  
علت والعبد والمكاتب والمدين وام الولد والكافر والافرن  
ومكاتبه وولد الغني اذا كان صغيرا والزوجة ونحوها  
وفم والارهم ومواليهم اربعة اشياء لا تجب فيها الزكوة مالم  
تقبض مائتا درهم عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رحمه  
رح يجب فيما يقبض قبل ذلك كان او كثر ومن مال كان  
لغير التجارة والمال الموروث والمال الموصى له اثنتان تجب  
فيهما الزكوة اذا قبض منهما بعد تحول اربعون درهما الاخر من  
ومن مال التجارة اربعة لا تجب الزكوة فيها مالم يقبض منها  
ثمانين درهم وحال عليها تحول المهر عند ابي حنيفة رح وبديل  
القتل في جنابة العمد وبديل الخلع وبديل الكتابة وبديل  
العشر لا عشر في عشرة اشياء وفي الخط والقصب والخيش  
والرطاب والقول والربا حنين والبطيخ والقشاة والبايكان

ففي ثلثين ففها تسبع او تسعة وهي التي انى عليها

باب في ثلثين ففها تسبع او تسعة وهي التي انى عليها

باب في ثلثين ففها تسبع او تسعة وهي التي انى عليها

باب في ثلثين ففها تسبع او تسعة وهي التي انى عليها



ولا في حفرة اوت عذها وعند ابي حنيفة ربح يجب العشر في جميع  
 ما اخرجته الارض في الحب وغيره في غير القدر وعندهما القدر  
 شرط وهو ان يبلغ الخارج خمسة اوسق والوسق ستون  
 صاعا وهو ما تبارن واربعون صاعا والخارج ان كان قطعاً او  
 زعفراناً قال ابو يوسف يقيم ذلك فاذا بلغت قيمة قيمة  
 خمسة اوسق من ادنى ما يدخل تحت الوسق كان فيه العشر  
 وان كان اقل منه لا عشر فيه وقال محمد لا عشر في الزعفران  
 حتى يبلغ خمسة امثاله وفي القطن خمسة احمال واما العسل  
 اذا وجد في ارض العشر يجب فيه العشر وروي عن ابي  
 حنيفة قال يجب في كل عشرة ارطال منه رطل وقال محمد لا شيء  
 فيه حتى يبلغ خمسة افران والعرق ستة وتلتون رطلاً  
 وهي ثمانية عشر مثلاً وذهب محمد بن الحسن انه ينظر الى  
 اقل ما يقدر به ذلك الشيء اما اذا بلغ خمسة امثاله وجب فيه  
 العشر واجمعوا انه اذا وجد في ارض خارج لا عشر فيه **فصل**  
 اعلم ان ارض خارج ما صاع الامام الكفار على ان يقيموا منها  
 ذمة المسلمين بؤدون عنها خارج او غنمها واخرج اهلها عنها  
 وقتل اليها قوماً او في الكفار يكون ذمة للمسلمين بؤدون  
 عنها خارج او اوجب مسلم ارضاً ممتدة باذن الامام فهي خارج  
 وارض العشر ما اسلم عليها اهلها او غنمها وقسمت بين  
 الغائبين واحباها مسلم بما في غير الماء خارجي خمسة نفيل  
 العشر ولا يلزمهم الزكوة الصلوة والمجنون والمكاتب والغارم

والعشر  
 في غير القدر

لحم  
 في غير القدر

والعشر  
 في غير القدر

وارض الوقف

وارض الوقف **باب** خمس الغنائم اعلم بان خمس الغنائم  
 مقسوم على ثلثة اشياء سهم فيها للفقراء واليتامى وسهم منها للذين  
 وسهم منها لابن السبيل وهم المقطوعون عن بلادهم وعن اموالهم  
 ويجعل لبعض ذلك الفقراء قرابة النبي عليه السلام ولا شيء للانبياء  
 منهم في ذلك نعم الفقير في لا ادنى شيء والمكسب في لا شيء له  
 سنة اشياء يجب الخمس فيها فيما يستخرج من المعادن  
 والركاز والذهب والفضة والحوار والخامس والارصاد والبرق  
 قل ذلك او كثر والباقي للواحد سواء وجب مسلم او ذمي الا  
 في حربي الداخل بامان في دار الاسلام فيؤخذ منه كل اذا عمل  
 في المعدن بغر اذن الامام ثمانية اشياء لا يجب فيها الخمس  
 البقر وزج والبواقيت وعين النفاذ والبقر والملح والاحجار التي  
 تصاب في الجبال واللؤلؤ والعنبر وقال ابو يوسف يجب  
 في اللؤلؤ والعنبر **فصل** مصرف الركاز والمعادن يجوز  
 صرفه الى اربعة نفع الى نفسه والى ولده عند الحاجة والى فقراء بني هاشم  
 وهم آل علي وعباس آل عليل وآل الحارث بن عبد المطلب  
 ومواليهم وما يجبي من بخرية والحاج والمال الذي يصالح عليه  
 الكفار يصرف في عشرة نفع الى الغراة والمقاتلة وارضاء القضاة  
 والفقهاء وقراء القرآن والمودنين والى عمارة الصابرة والمساجد  
 والشوارع والنجاس والمسنار **كتاب** الصوم **فصل** الصوم  
 شرط جواز الصوم ثلثة اشياء البنية والامساك في الاكل والشرب  
 والحاج في شهر رمضان نهار الصوم المفروض صوم واحد وهو صوم

زبده

الغير  
 قن



كذا بيان من صوم  
 على روزه و صوم  
 الاذن في ايام  
 و صوم العبد و غيره  
 المني و الطهارة  
 الكفارة في كفارة  
 والاعمال و غيرها  
 ثلثة بالكتاب و غيره  
 في الصوم و غيره  
 و ما في روزه و غيره

شهر رمضان شعبه في الصيامات واجب كفارة صوم شهر رمضان  
 وكفارة الطهارة وكفارة القتل الخطاء وكفارة قتل الصيد وكفارة  
 الحلق وكفارة اليمين وصيام المنع عشرة ايام اذا لم يجد الهدي وصوم  
 الاعكاف وصوم النذر ثلثة في الصيامات مستحبة صوم غرة يوم  
 الايام البيض وصوم الاوقات الفاضلة عشرة نفل لهم قضاء شهر  
 رمضان كما في النفايس والمرفيع والمعنى عليه والمضعة اذا فطرت  
 لا رضاع البقي وفي لم ينو الصوم وفي قبل امرة وفي فطرت في طين ان  
 الكحل الشش قد غرت ولم تغرب او شح على طين ان الفجر لم تطلع  
 وقد كان طالع عشرة استبأ اذا تعذر ذلك لزم القضاء دون  
 الكفارة الجماع فيما دون الفرج وابتلاع الحصة والنواة والاستقاء  
 عمد او السقوط والوجود والحفنة الاقطار في الاذن ومداواة حافيه  
 بدواء رطب الا فلا والاقطار في الاخيل عنداني يوسف  
 وفي لم ينو الصوم ثم اكل او شرب او جامع يلزم القضاء وعندي  
 رح وقال ابو يوسف ومحمد رح ان فعل ذلك قبل الزوال يلزم  
 القضاء لا الكفارة وان فعل بعد الزوال لزم القضاء والكفارة  
 والذي لا يقطع الصيام عشرة اشياء الاخذلالم وحجامة والستوك  
 والادهان والكحل واللبس والقي الدارع ومضغ العلك وفي ذان  
 شيئا بلسانة او نظري في فرج امرأته فانزل او قبل ولم ينزل الاكل  
 والشرب والجماع ناسيا والافقصاد وان جعل فيه قرحة دواء  
 او لمعن برح في جوفه اذا صابه سهرم او استنقع في ماء او تلح  
 ما بقي بين استنانه دون الحفنة والذخان والغبار او غيره

والدقيق

والدقيق اذا دخل في جوفه سبعة نفل لهم القضاء وامساك بقتل  
 يومهم حصل مفسد الصوم والصية اذا بلغ في يوم من رمضان والكافر  
 اذا اسلم يوم من رمضان والنحو ان اذا افان في يوم من رمضان  
 والمسيان اذا قدم بعد ما اكل ونحوه والنفث اذا طهرت بعد  
 ما طلع الفجر والنحو والمعنى عليه اذا دام الاغشاء جميع الشهر يلزم  
 قضاءه ولو افان الجنون والمعنى عليه في آخر يوم رمضان يلزمها  
 قضا جميع الشهر ولو انه حين ما وانما عليه في رمضان ثم زال  
 ذلك بعد شهر رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه  
 الاغشاء والجنون وقضى غيره ستة ايام لا يجوز الصوم الواجب  
 فيها ولكن لو نذر الصوم فيها حاز ونحوه عن نذره بالصوم فيها يوم  
 الشك ويوم الفطر ويوم الاخر وايام التمتع اربعة في الصيامات  
 متتابعة كفارة شهر رمضان وكفارة الطهارة وكفارة القتل وكفارة  
 اليمين خمسة في الصيامات ان شاء تابع وان شاء فرق  
 قضا شهر رمضان وصيام المنع ثلثة ايام في الحج وسبعة ايام  
 اذا رجع وكفارة الصيد اقل وصوم كفارة الحلق وصوم النذر الا  
 ان يئوه متتابعاً فهذه الصيامات كلها لا يجوز الا بنية في الليل  
 وصوم شهر رمضان يجوز بنية في النهار وكذلك صوم النفل الاصل  
 ان كل صوم له وقت معين يجوز بنية في النهار وكل صوم ليس له  
 وقت معين لا يجوز الا بنية في الليل  
 صدقة الفطر صدقة الفطر واجبة على الحر المسلم اذا كان مالكاً  
 للخصاب فاصلاً عن مسكنه وديناره وديناره وسلاحه

حاكم على حاكمين استبان كان  
 قليلاً لا نفسه صوم وان كان كبر  
 بعد والكفر قد حصته وان دخل  
 ذلك القضي فيه فاتباعه  
 فعليه القضاء والكفارة الا  
 في وجوب الكفارة لان الصيام  
 اذا اكل منقداً او سقى به او سقى  
 بحيث عليه القضاء والكفارة  
 كذا في تطهير الفقير ثم اعلم  
 ان الكفارة عتق ربه فان لم  
 يجد فصيام شهرين متتابعين  
 فان لم يستطع فاعطى ستمين  
 مسكناً كذا في عامة كتب الفق  
 خف لو وقع قطرة في اللب  
 او لمط في ثم الصيام فاتباعه  
 فسد صومه حواجر الفق







استبأه الاقدام في الميقات الطواف والسعي بين الصفا والمروة  
 وتخلو او التقصر اما الاقدام فيحج وحرمة ان يقول عند الميقات  
 اللهم اني اريد الحج والعمرة فبشرهما لي وتقبلهما مني فيقبضهما جميعا  
 باقدام واحد ثم يدح شاة بعد الرمي في اجرة العقبة من يوم  
 ومن الغداة وبعد الغداة لم يجد ما يدح صناما ثانيا فيحج اذها  
 يوم غرة واما الاقدام بعمرة فيحج والتمتع وصوته ان يحرم بالعمرة  
 في الشهر الحرام في افعال الحج فاذا حل بعمرة بعيم مكة لحاكم  
 غير ان يرجع الى اهله ثم يحرم بالحج في المسجد في يوم التروية  
 ويفعل ما يفعله الحاج مفردا وعليه دم المتنع فان لم يجد فاعلمه  
 ثلثة ايام فيحج وسبعة اذاج المواقيت خمسة لا يجاوزها  
 الانسان الا حرمها اهل المدينة وخليفة ولا اهل العراق ذات  
 عرق ولا اهل الشام كحفة ولا اهل نجد قرن ولا اهل اليمن بللم  
 وهذه المواقيت التي وقفها رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
 الحج والعمرة ولكل من مر بها يريد ذلك واما اهل مكة فمبعضا منهم الحج  
 حرم يحرمون في اي مكان في حرم شاة واما مبعضا منهم للعمرة  
 اهل وهو التميم الطواف ثلث طواف القدوم وهو سكت  
 برمل في الثلثة الاول ولبس على اهل مكة طواف القدوم  
 وطواف الصفة وهو واجب لا يرمل فيه ولبس على اهل مكة  
 طواف الصفة وطواف الزيارة وهي فريضة بمنى على هيئة اذا  
 رمل في طواف القدوم وان لم يطف للقدوم رمل في طواف  
 الزيارة اربعة استبأه تفعل في يوم النحر لا تسلي عليه في

القديم

القديم والتأخير الرمي والذبح وتخلو وطواف الزيارة الرمي في اربعة ايام  
 سبعين حصاة بمنى ولا يسب الا بمنى في هذه الايام ويأخذ  
 حصاة من جبل الذي يقرب المرء لفة ولا يأخذ حصاة الذر اماها  
 غيرة محرات اولها يوم النحر اذا طلعت الشمس يبدأ في  
 نطن الوادي يرمي بحجرة العقبة سبع حصيات مثل خصى  
 يقطع التلبيت مع اول حصاة ولا يسب مع كل حصاة ولا يقف عند  
 ولا يرمي يومئذ غيرها ثم يدح ان احب ثم يخلو او يقصر  
 وتخلو افضل وقد حل لكل شيء الا النساء ثم ياتي مكة  
 في يومه ذلك اذ في الغداة بعد الغداة يطوف بالبيت طواف  
 الزيارة سبعة اشواط وقد حل له النساء ثم يعود الى منى  
 فيقيم بها فاذا زالت الشمس في اليوم الثاني في يوم النحر يرمي  
 الجمار الثلث يبدأ بالذي يلي المسجد فيرمي بها سبع حصيات  
 يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويذكر الله ثم يجأته ثم يرمي  
 التي يليها مثل ذلك ويقف عندها ثم يرمي بحجرة العقبة كذلك  
 ولا يقف عندها فاذا زالت الشمس في الغد يرمي بجمار الثلث  
 كذلك فاذا اراد ان يحل النحر الى مكة نزل بالمحصة وطاف  
 بالبيت سبعة اشواط وهو طواف الصفة ثم يعود الى اهل  
 وان اراد ان يقيم رمي بجمار الثلث يوم الرابع بعد زوال  
 الشمس اشهر في شهر ربيع وعشر ذي الحجة اما الشهران شوال  
 وذو القعدة وعشرة في ذي الحجة واما يوم الحج سنة واما يوم التروية  
 ويوم غرة ويوم النحر واما يوم التشريق الموقف اثنان وقوف



بعرفات يقف الحاج يقرب الجبل بعد الظهر وقبل العصر اني ان تعبر الشمس  
 وغرة كلها موقف الا بطن عزة ويصلي الامام بالناس ظهر الظهر والعصر  
 باذان واقامتين وفي ادرك الوقوف ما بين الزوال في يوم عرفة  
 الى طلوع الشمس في يوم النحر لم يجزئ عن الوقوف الفرض وانما  
 الموقف الثاني المزدلفة يقف الامام والناس بعد صلواتهم صلاة  
 الفجر فيسبغون في بركة زمزم ويستحب ان يقف يقرب الجبل  
 الذي عليه الميمنة يقال له فرخ ومن دلفه كلها موقف الا بطن  
 محنة ويصلي الامام بالناس المغرب والعشاء باذان واقامة واحدة  
 ثمائة اعداد لا تمنع الوقوف ويصير مدركا للحر اذا اجتاز بها ولم  
 يعلم انها غفاس او مرت بها دابة وهو نائم او ادغى عليه او قفل  
 بها وهو جنب او حائض او محدث او لم يصل الصلواتين بعرفة  
 او وقف قبل طلوع الفجر في يوم النحر او في يوم حجة او عرفة بحرم عليه  
 ثمنون شيئا الجماع والقبلة والملازمة وخلق الروس واخذ الشارب  
 ونفق الابط وخلق العانة والرقبة وموضع الحجام وقص اللحية  
 وقص الاظافر وليس يحيط القميص والسراويل والقباء و  
 القلسوة والرأس والحفنين الا ان يقطعا شعر اللعينين ان لم  
 يجد الثقلين والتوب المصنوع يفتن او دسر او زعفران وغطية  
 الرأس والوجه ويستز الطيب وقل الصبغة والاشارة اليه والذلالة  
 عليه ونفق الشعر وغسل الرأس بالحجارة والطين والعسق والجبال  
 حشون شيئا يوجب الدم على المحرم التطيب والتدهين عوضا  
 كما يدهن البنفسج او الحار او يدهن الالبان او يستمسك عند ابي حنيفة

روح او يدهن الوردة او غسل راسه ويحمله بالمحيطي او داوي جرحه بدواء  
 فيه طيب واكره في ذلك اولى لبس التوب محبط يوما كاملا او ليلة كاملة  
 ونفقة الرأس كل ملا ونفقة الحجة وجهها وخلق ربيع الرأس وخلق  
 الابط وخلق العانة وخلق الرقبة وموضع الحجام عند ابي حنيفة روح  
 خلق المحرم رأس المحرم يلزم الحلو الدم وقص الاظافر البدن  
 الرجلين وقص الاظافر يد واحدة ورجل واحدة والجماع قبل الوقوف  
 بعرفة والجماع في الحجة قبل ان يطوف اربعة اشواط والقبلة  
 والجماع فيما دون الفرج سواء انزل او لم ينزل وطواف الزيارة  
 محذرا وطواف الصفة جنبا وترك ثلثة اشواط في طواف الزيارة  
 وتأخر طواف الزيارة في غير عرفة ايام التبريق وترك البقي والاقامة  
 ثمرة فأت قبل الامام او قبل غروب الشمس وترك ربي يوم  
 واحد وترك ربي حجة العفة بالخير وتأخر الحلو عن ايام التبريق  
 وقيل الصفة والدلالة عليه والاشارة اليه وقيل ما لا يؤكل من التبراع  
 واكل الصفة المضروبة والحجام المسرول والظبي المستأنس وتجارت  
 الميتعات بغير اقام ودم التمتع ودم القران ودم الحجة ودم عمره  
 ودم الاحضار ودم التمتع غزو شيئا يوجب الصفة اذا طيب  
 اقل من عضو وليس المحبط اقل في يوم او خلق الرأس اقل في البرقع  
 او خلق الشارب او خلق المحرم رأس المحرم لزم الحلو صدق  
 وكذلك لو خلق رأس خلال وكذلك لو طيب اول لبس او خلق بعذر  
 ان شاء فحج شاء وان شاء صدق على سنة مسالكين لكل  
 مسلكين نصف صاع وان شاء صام سنة ايام او طاف طواف



القدوم محذرا او ترك ثلثة اشواط ثم طواف الصدر او ثلثة ثلثة  
 اشواط ثم طواف الزيارة وما دونه يلزم لكل شوط اطعام  
 مسكين او تركي احدتي بحمار الثلث وقيل القملة قصد  
 ما شاء او اكل الزعفران اذا احسب جميع ثمنه والتمهين  
 اقل من غصن كامل وبالشيا التي ذكرنا والاكتحال لكل فيه  
 طيب وقصد اقل من خمسة اطافير وقصد خمسة اطافير من اليمين  
 والرجلين متفرقة يلزم لكل طواف اطعام مسكين في قول ابي  
 حنيفة ربح وابي يوسف ربح فان كسر بغير مسكينة يلزم قيمة  
 وان خرج صيد او نتف شاة او قطع عضوا منه ضمن ما نقص  
 البدنة بحيث ربح موضعين فيمن طواف طواف الزيارة جسيما  
 وفيمن جامع بعد الوقوف بعرفة قبل ان طاف طواف  
 الزيارة خمسة من الهدايا لا يؤكل ولا يعلد ويجوز ذبحها قبل يوم  
 النحر كفارة العتيد وكفارة الحلق وكفارة الاحضار وكفارة  
 الجماع وكفارة اللبس ثلثة من الهدايا لا يؤكل ولا يعلد ويجوز  
 ذبحه الا في يوم النحر هدي المتعة وهدي القران وهدي  
 التطوع والدما وكلها دم بجمانية وبغيره ولا يجوز ذبحها الا في  
 الحرم بسبعة عشر شيئا اذا قتل محرم لا شئ عليه اجرة والعقر  
 والفارة والغراب المابقع والنمل والقرا والحكمة والجداء  
 والسباع اذا اتداله والذباب والبعوض والسرطان  
 والذئب والكلب والعقور والبراغيث والمائل والبق  
 والغنم والدجاج المرأة في ارضها كالرجل الا في ستة اشياء

18  
 20  
 وهي انما لا تكشف وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا تمل عليها  
 بالطواف ولا يرد في السبي بين الصفا والمروة ولا دم عليها  
 في تأخر طواف الزيارة ولا في تأخر طواف الصدر في حاله يحضر  
 اربعة استباء يحل بها النساء للمحرمين للمحصر تحل بالذبح والحج  
 بطواف الزيارة وللمعتك بالحل او بالتفريق لغايت الحج بالوعة  
 خمسة الفاظ بوجوب حضور المأخام حجة او عرفة ان قال الله  
 على حجة او عرفة او قال الله على المشي الى بيت الله او الى مكة  
 او الى الكعبة او الى مقام ابراهيم ثمانية الفاظ لا يجب عليه شيئا  
 اذا قال الله على خروج ابي بيت الله او الذهاب والسفر  
 والابتنان الى مكة او قال الله على المشي الى الصفا او الى المروة  
 او الى عرفات او الى المسجدة المحرام او الى محرم عند ابي حنيفة ربح  
**كتاب النكاح** شرط جواز النكاح خمسة اشياء حضور  
 الوبي والستاهدين ورضي الزوجين والايجاب والقبول  
 وينعقد النكاح بسنة الفاظ بلفظ النكاح والتزويج والتفليك  
 والسبع والهبة والصدقة ولا ينعقد النكاح بأربعة الفاظ بلفظ  
 العارية والاجارة والاباحة والاحلال وينعقد النكاح بشهادة  
 عشرة بغير رجل وامرأتان والاعميان والفاسقان والمجذومون  
 في القذف وابني الزوج وابني المرأة واحدهما للزوج ولا في  
 للمرأة والمعتلان وسنوي الحال ولكنه ان انكر الزوج النكاح  
 وادعاه اب لابنة فشهد ابناءه وبما اخوها لا تقبل منها دمها  
 وان ادعى الزوج النكاح وانكر اب الابنة فشهد ابناءه تقبل

هذا كبرية نكاحه او لثمة كرهه نكاحا  
 من محلات الدين وارفعه قاده اولو  
 الله اعلم اولو سنة ابو السعد  
 اخذ



وان اكرت الابنة الرضاء بنكاح الاب شهيد الاب واخوانه  
 عليه رضاهما لا تقبل وان كان الولي غير الاب فشهيد اخواه  
 على رضاهما تقبل ولا ينعقد النكاح بشهادت العبد والقيس  
 والنسوان والمجانين والكفار الا نكاح المسلم اليهودية والنصرانية  
 فانه ينعقد بشهادت اليهود والنصارى ويجوز للرجل التزوج  
 بأربع نسوة والعبد محل للزواج بأمر اثنين ولا يجوز للابكر  
 ذلك وان اذن له المولى الاولياء في النكاح عشرة الاب  
 ثم جد اب الاب وان علانم الابن وابن الابن وان  
 ثم الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب  
 ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب  
 منهم يجب الا بعد فان لم يكن لها عصبة فمن جهة القرابة  
 فليها مولى العتاقة الذي اعنق اياها فان لم يكن لها  
 واحد منهم ولها ام او جدة او اخت او خال او خالة  
 او عمه او امرأة ذات رحم محرم منها او وليا منها فزوجها  
 اقربهن اليها جاز النكاح في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 ثمانية نفر لادانية لهم العبد والقيس والمجانين والوهمي  
 والمملوك والذي ربي سيماني حرة والغائب غيبته منقطعة  
 والكافرة للمسلمة والمسلم للكافرة غيبته نفوسهم رضي  
 سكوت البكر البالغة واسكوت الشقيق وسكوت المولى  
 اذا راى عبده يبيع ويشترى وسكوت الاب عند الولادة  
 وسكوت الماسور منه اذا راى عبده يقسم في الغنيمة

في كل هذه  
 في كل هذه

وسكوت

وسكوت الصغير والصغيرة اذا بلغت اذا لم يكن المزوج الاب  
 ولجده علم باختيار او لم يعلم عند ابي حنيفة ربحا خيار لها  
 وعندهما لهما الخيار وسكوت الام المتروجة عند العتق في  
 المجلس الذي علمت فداؤها رضيا وخيارا للمعتق بعد ابي افر  
 المجلس وسكوت المولى عند ولادة ام الولد في ايام النفاس  
 لا يملك نفقة بعد ذلك وسكوت العبد عن دعوى العتق  
 عند البيع حتى لو ادعى العتق بعد ذلك لا يسمع منه الا بالينة  
 وسكوت الرجل عند بيع الشيء باليمن احوال فما جسد فحتم  
 يقبض ثمنه وان قبض المشتري السلعة وهو بري ذلك  
 فسكت فذلك منه رضي سبعة يقر لا يكون سكوتهم رضي  
 المولى اذا راى عبده يتزوج او راى امته تتزوج لا يطع البكاه  
 ولا يصير به فاذونا في التجارة وسكوت الولي اذا راى الصغير  
 والصغيرة يتزوج وسكوت المهر من اذا راى يبيع الرهن و  
 سكوت الرجل اذا راى رجلا يبيع ملكه وسكوت الغريم  
 اذا راى المولى يبيع العبد الديون وسكوت امرأة الغنيب و  
 ان قامت مؤسنتين الكفالة في النكاح بحجة انشاء  
 المساواة في الدين والصلح والحرية والقنطرة على المهر والنفقة  
 فان لم يقدر عليها لم يكن كفوا لها ومن كان له ابوان فبنته  
 في الاسلام فهو كفو لمن كان آباؤه واجدادهم كذلك  
 في الاسلام والعبد ليس بكفو للحر والمعتق الذي ليس له  
 ابوان في الاسلام ليس كفوا للحره باب المحرمات



اعلم بان محرمات بالنسب اثنا عشر هي قوم مؤوبة الأم  
وحدات من قبل الرجال والنساء وان علفت والأبنة  
وابنة الولد وان سفلت والأخت وبنات الأخت وبنات  
الأخ والعمة والخاله وأم أخيه من النسب وأم أخيه من النسب  
أخت ابنة من النسب محرمات بأنصبة اثنا عشر أم المرأة  
دخل بها او لم يدخل وابنة المرأة التي دخل بها سواء كان في  
حجره او خرج غره وامرأة الأب وامرأة الابن وامجداده وبنو  
اولاده وجميع بين المرأة وخالتها وعمتها وابنتها واختها وابنة  
اختها وجميع بين الأختين بنكاح او ملك بين اربعة وعشر  
نفر من النساء قوم محرمين مقيساً على كتاب الله تعالى و  
سنة رسوله واجتماع الأم الأم والأم والأم والأم والأم والأم  
علت وأم الأب والأم والأم والأم والأم والأم والأم  
الأب وان علفت وابنة الابنة وابنة الابنة وان سفلت وأم العمة لان  
ابنة الابن وابنة ابنة الابن وان سفلت وأم العمة لان  
العمة اذا كانت اختاً لابية من الأم والأب وامن الأم امها  
جدة له واذا كانت اختاً لابية من الأب فامها كانت امراً  
جدة وامرأة امجد وام وأم أم العمة فان كانت العمة اختاً  
لابية من الأب والأم وامن الأم فأم أم العمة تكون جدة  
ابيه وجدة الأب وام وان كانت اختاً لابية من الأب  
فأم أم عمة تكون صهر ابيه وصهر امجد حلال وأم عمة  
العمة اذا كانت اختاً لابية وام لا تحل لانها تكون أم الأب

وام الأب لا يجوز نكاحها وتكون اختاً للعم ويجوز نكاح أخت  
الزوجة وام الحالة ان كانت الحالة اختاً لأم من الأب والأم  
او من الأم تكون اختاً لأم اختاً لأم اختاً لأم اختاً لأم  
اختاً لأم من الأب فأم الحالة تكون امراً جدة من قبل الأم  
وامرأة امجد اب الأم وامرأة جدة الأم وامرأة جدة الأم فاما  
أم الحالة ان كانت الحالة اختاً لأم اختاً لأم اختاً لأم  
من الأم تكون أم أم هذه الحالة جدة اميه وجدة اميه فأم  
عليه وان كانت اختاً من الأب تكون أم أم الحالة صهر  
جدة من قبل الأم فهو حلال كما هو حلال من قبل الأب والأم  
او من قبل الأم لا يجوز نكاحها لانها ممنزلة الأم والأب لا يجوز نكاح  
أم الحالة والنكاح ومر هو في مثل حاله وان كانت اختاً من  
الأب يجوز نكاحها لانها ببينة جدة من قبل الأب وببينة  
الأب حلال فرببينة أولى ومنكوحات أخت وأم أخت  
وجدة أخت وأم أخت وأم أخت وأم أخت وأم أخت  
الابن وابن ابن الابنة والنوافل وان سفلوا وام سفلت  
من الخلو لا يوجب تمثيل المهر الخلوة مع المرض ومع الاجرام  
ومع صوم رمضان ومع الحرج ومع الصغر ومع الرتق اذا لم يكن  
فتح سبب من النزول قبل الدخول سقط المهر فرقة خيار البلوغ  
والفرقة بالتخياري في العتق والفرقة ببقي ابن الزوج وابيه  
وفرقة الردة وفرقة الملك والفرقة بالأب والفرقة بالأب  
عشرة اشياء يمنع ابتداء النكاح ولا يمنع نكاح الرجل نكاح مكانة



لا يجوز ولو تزوج مكاتبته ابنة او ابنة ثم ملكها ينعى النكاح بينهما ولو  
 تزوجها بعد ما ماتت لا يجوز النكاح وامرأة تزوجت مكاتبها لا يجوز  
 ولو تزوجت مكاتبها ابنتها او ابنتها ثم ملكته بعد موت الاب  
 او الابن ينعى النكاح بينهما ورجل تزوج بمكاتبته عليه امت  
 وسلمها اليه ثم طلقها قبل الدخول ثم تزوج بتلك الامت قبل  
 ان يقضى لها ارضها لم يحرم ولو تزوجها او ملكها ثم طلقها ينعى النكاح  
 بينهما الى ان يقضى له ارضها ورجل باع جارية بيعا فاسدا  
 ثم مات البائع فترجها ابن البائع لا يجوز كما لو تزوجها البائع  
 لانه ثبت له حق التملك والاسترداد وحق التملك لا يزعم  
 النكاح ولكن يمنع ابتداء النكاح ورجل باع عبدا جارية وقبض  
 الجارية فمات العبد قبل التسليم ثم تزوج الجارية لم يحرم ولو  
 تزوجها ثم مات العبد ينعى النكاح بينهما ورجل ابى مع امرأته  
 فمضت اربعة اشهر وتقع الطلاق بالايلاء ولو انه طلقها ثم  
 مضت اربعة اشهر لم يقع الطلاق بالايلاء مسلم تزوج بمكاتبته  
 مسلم لا يجوز ولو تزوج امرأة ثم وطئت بالثبته حتى وجبت  
 القعدة ينعى النكاح بينهما ولو تزوج امرأة بغير شهوة اذني عدة  
 فمذموم لم يحرم ولو كان اذمتين والنكاح بغير شهوة اذني  
 عدة مذموم لم يحرم ولو اسلمها ينعى النكاح بينهما في قول ابي حنيفة  
 وح كذا في الردة يمنع ابتداء النكاح ثم لا تمنع التبعاء حتى لو  
 اسلمها جميعا ينعى النكاح بينهما بعد الاسلام  
 المهور ونكاح العيب مهر المثل معتبر تملك سنة باخوانها

في تزويج  
 المكاتب  
 في تزويج  
 المكاتب

لا يبرها

لا يبرها وعقارها ونبات اعمارها ولا يقربها منها ولا يبرها ولا يقرب  
 منها التناوي بين المهرتين في خمسة اشياء في السن والمال  
 والحمال والدين والبلد اذا كانت مثلها في الحمال في بلدها  
 اما اذا كان اهل منه في غير بلدها لا يعتبر وان كان في اقاليمها  
 سنة اشياء لا تسقط المهر اذا جاءت الفرة في قبل قبل  
 الدخول الطلاق وارثا وتقبل ابنتها وامها وتقبل ابنتها  
 لكرهه وامرأة الكبيرة اذا ارضعت امرأة الصغرة ففي هذا  
 المسائل كلها يجب نصف المهر ثلث في المهور يوجب الوسط  
 ولو ابى بقيمة يجر المرأة على القبول رجل تزوج امرأة على  
 عيب او جارية غير موصوفة صححت الشبهة ولها الوسط  
 فان اعطاها قيمة اجرت على قبولها وان تزوج على عيب  
 معلوم في الابل والبقر صححت الشبهة ولها الوسط فان اعطاها  
 قيمته اجرت على القبول وان تزوجها على فراش بنت صححت  
 الشبهة ولها الوسط بما جرت عادة اهل بلدها بذلك فان  
 اعطاها قيمته اجرت على القبول اثبات في المهور يوجب  
 رفع عيبه فان اعطاها قيمة لا يجر على القبول رجل تزوج امرأة  
 على كليل معلوم في الخبطة والشعر وغيره صححت الشبهة ولها  
 الوسط في ذلك فان اعطاها قيمة لا يجر على القبول وكذلك  
 لو تزوجها على شيء موزون ولو تزوجها على ثوب غير موصوف  
 لها مهر المثل نكاح العيب والامراء بغير اذن السيد موقوف  
 فان جاز المولى جاز وان رد بطل وان تزوج العبد حرة

لشقق



بان المولى ففقهها دين عليه يباع فيها فان لعبدته ومديره  
 ومكاتبه ان يشتري جارية وبطاعها لا يجوز ولو وهبها فيه  
 لا يجوز ما لم تزوجها اربعة نفق لا يجوز لهم تزويج العبد ودون  
 الاماء الاب والوصي جاز لهما تزويج امته البتة دون  
 عبده والمكاتب واحد المتضا وضين جاز لهما تزويج من  
 كاتبها والعبد لا يجوز ثلثة نفق لا يجوز لهم تزويج العبد والاماء  
 عبده الماذون والمضارب واحد تشرى العنان في قول  
 ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف ربح يجوز لعبد الماذون  
 تزويج الامته اربعة نفق يجوز لهم تزويج الاماء في العبد الاب  
 والوصي والمكاتب واحد المتضا وضين **باب النفقات**  
 عشرة في النساء لا نفقة لهن الصغيرة التي لا تحل بها  
 والتنانسة اذ لم يكن لها عليه مهر والمغصوبة كرها  
 المحبوسة في ذنبها والمساورة اياها اذ لم يكن معها زوجها  
 والامه اذ لم يتوفاها مولاها بنتا والمنكوحه زوجها فاسدا  
 والمرته والمتولي عنها زوجها والمره اذ قبلت ابن  
 زوجها او اباه بشهوة ويكر الرخل على نفقة كل ذي رحم  
 حرم منه اذا كانوا صغارا فقرا وكبارا عيانا او زمنيا  
 ونفقة ابنة الباتنة وابنه الزم البائع على ابويه على قدر المهر  
 ثلثاه عليه الاب وثلثه على الام ثلثة احكام يفرق بين  
 نفقة المرأة ونفقة ذي الرحم اذ عجلت نفقتها فملك  
 عندها او ميرقت او كانت ايتاما فجلت بقرتها لا يلزم

نفقة

نفقةا وكسوتها حتى لو مضت المدة وفي ذي الرحم المحرم منه لم يزم  
 ثانيا في الحال ان اسكت النفقة ولم تنفق حتى مضت المدة  
 ونفى على حالها يلزم نفقة اخوي وفي ذي الرحم المحرم لا يلزم  
 اخوي حتى ياكل ما عنده ولو اخذت نفقة مدة ثم ماتت لم يشر  
 نفقة ثانيا في المدة عند محمد رحم وفي ذي الرحم المحرم لا يشر واجماعا  
 ويكر المسلم على نفقة سبعة نفق من اهل الذمة على نفقة الاب  
 والام ووجه اوجه الولد ولدا الولد والزوجة ويكر الفقير على  
 نفقة احمته نفق نفقة اولاده الصغار وبناية الكبيرة واما  
 الكبار الزمنين والاب الفقير الزم دون الصبي المكاتب ونفقة  
 الزوجة والمرأة يكر على نفقة ابنها واقربا الفقيرة ولا يكر العبد  
 الا على نفقة الزوجة فقرض عليه فريضه ثانيا عليه يباع فيها الا  
 ان يفده المولى ويقرض في مال الغائب في مال الوديعه  
 نفقة اربعة نفق نفقة الابوين واولاده الصغار ونفقة الزوجة  
 اذا كانوا يقرضون بالمال الزوجية ويؤخذ منها كفضل الى ان يخر  
 الغائب وان انكر المودع النسب والزوجة والمال لا حضور  
 منهم وان كان المال ثانيا لا يدفع القايي اليهم الا كسوتهم ولم  
 يبع ذلك في طعامهم ولا يبيع شيئا في العوض في نفقهم ولكنه  
 يقرض لهم فيها وان كان ماله في يد ابويه وانفق منه لم يضمن  
 وان كان عوضا فبا عاها في نفقتها جاز **باب**  
**حق الحضانة** واذا وقعت الفرة بين الزوجين وله منها  
 ولد صغير فالام احق به وحق الحضانة لاني عشر من النساء







افرجني اذ هي اعزني ابني الازواج تروني بمن شئت لست افراني  
 لست بزوجه بي ما انا بزوجه لك سرتك فارتبك تركت طلاقك  
 لا حاجتي في فمك انت قوة انت سيرة توهضه بهنم ترا انت  
 طالق اجبت الطلاق انت طالق طالق طالق طالق طالق طالق  
 انت الطلاق انت طالق طالق طالق طالق طالق طالق طالق  
 انت طالق طالق طالق طالق طالق طالق طالق طالق طالق  
 بكن لنبته لا يقع الطلاق بهذه الالفاظ كلها الا ان يكون  
 في حالة العصب في حالة مذكورة الطلاق في يقع الا  
 ما ذكر فيه صريح الطلاق في شقة مسائل يقع الطلاق بانها  
 وهذا اصل يجب معرفتها وهوان العدة اذا كان من طلاق  
 فطلقها بانها او رجعا يقع وان كان من طلاق بانين  
 وادى على السبانه لفظا في الفاظ الكنايات لا يقع خمسة  
 الفاظ من الكنايات اذا ذكرها في حال العصب يصدق  
 واذا ذكرها في حال مذكورة الطلاق لا يصدق اذا لم يرد به  
 الطلاق وهي قوله انت خلتية وبرية وبانية وتبه او وام  
 قلت الفاظ من الكنايات لا يصدق في حال العصب  
 ولا في مذكورة الطلاق وهي قوله اعندي اختاري امرك يدك  
 اربعة الفاظ اذا افر الزوج زوجته فاخترت بلفظ منها  
 بانث قولها افر انت نفسي اخترت ابني وامي اخترت  
 اهله اخترت الازواج سبعة الفاظ اذا اخطبها طلق  
 في الحال مع السكوت قوله انت طالق بمكة خلقت

في الحال

في الحال انما كانت انت طالق في الدار انت طالق منية  
 لم اخلقك انت طالق لم اخلقك انت طالق كلما لم  
 اخلقك الا في كلما طلق انثا واحدة بعد افر متواليات  
 والفاظ الشر سبعة استثناء ان واذا واذا ما ومنه ومنها  
 وكل وكلما فية ما وجدت هذه الشرط اخلت اليمين  
 والانهي الامر الا في كلما تكرر الطلاق تكرر الشرط حتى  
 يقع ثلثا فان تزوجها بعد زوج افر وتكرر الشرط لا يقع شيء  
 ثلثة الفاظ يقع الطلاق وتياق افر افر مرة قول ان لم  
 اخلقك فانت طالق واذا لم اخلقك فانت طالق وكلما  
 لم اخلقك فانت طالق عند ابني خيفة روح وقال صا حباه  
 يقع في الحال مثل ان ومالم ومنه لم منية مالم وكلما ارع  
 نفع لا يقع طلاق البصية والمجنون المطبوع والمغني عليه والنبام  
 عشرة اعضاء اذا اضاف الطلاق اليها يقع انت نفسك  
 طالق جسديك طالق جسديك طالق راسك طالق رقتك  
 طالق عتقك طالق وجهك طالق روحك طالق فركك  
 طالق دمك طالق منك طالق خمسة استثناء عشرة عضوا اذا  
 اضاف اليها الطلاق لا يقع اذا قال يدك طالق حرك  
 طالق ساقك طالق فخرك طالق ظهرك طالق بطنك  
 طالق صلبك طالق شريك طالق فمك لسانك انفك  
 ذقنك طالق عنك طالق شعرك طالق لم يقع شيء  
 باب المشية في الطلاق خمسة عشر لفظا اذا جعل



الرجل امرها بغيرها او بغيرها لا تقصر على المجلس قوله الرجل طلق  
امراني وقوله الزوجة طلق نفسي متى شئت وانت طالق  
اذا شئت وانت طالق اذا ما شئت او وقت ما شئت او حينما  
شئت او حين ما شئت وانت طالق في مكة وانت طالق اذا دخلت  
مكة لا يقع الا بدخول مكة ولو قال انت طالق عند بيع الطلاق  
عند طلوع الفجر لم يقع ولو قال اذا حضت فانت طالق فزادت  
الدم ان استكمل استمر الدم ثلثة ايام وقع الطلاق من حين  
حاضت ولو قال اذا حضت حقيقتا فانت طالق لم يطلو  
حتى تطهر من حيضها ولو قال انت طالق كيف شئت فقامت  
من مجلسها ثم تناءت طلقت في قول ابي حنيفة روج وقال  
صاحبنا لا انطلق ما لم تناء في المجلس رتبة الفاظ تقصر  
على المجلس قوله لرجل طلق امراتي ان شئت وقوله الزوجة طلق  
نفسك اختاري امرتي بيدك باللفظ الاول اذا طلقها يقع  
واحدة رجعية وفي الخبر اذا اختارست نفسها تقع واحدة بانية  
في غير البتة ولا يقع الا في نوى وفي الامر بالبدن يقع  
ما نوى الا انه اذا نوى ثلثا يقع واحدة ولا بد من ذكر النفس في  
كلامه او كلامها انما عسر لفظ يقع بالطلاق باجابه ان جاز  
طلقت وان قامت من مجلسها او احدثت في عمل اخر خرج  
الامر من يدها قوله لزوجتي انت طالق ان شئت او هويت او  
رضيت او حببت او محبت او بغضت او حتى كذا وكذا او بغضت  
كذا وكذا او تكرهني الطلاق او تبشرني الطلاق او طلاق كم شئت

بحكم

بحكم بالطلاق وان كان في قلبها خلاف ما اظهرت باب  
**المجلس** **باب** طلاق بيمين ويلزم الا انه يكره له اخذ المهر  
اذا كان الشئ من قبله وان قال انت طالق على ما في يدي من شئ  
وليس في يدي شئ يقع الخلع محانا ولو قال خلع علي ما في يدي من  
الدرهم وليس في يدي شئ يلزمها ثلثة دراهم وان قالت خلع علي  
على درهم كثره يلزمها عشرة دراهم وما جاز ان يكون مهر اجاز  
ان يكون بدلا في الخلع والفاظ الخلع خمسة خلعك على الف  
درهم بانيك على الف درهم طلق نفسي على الف درهم خلعك  
على الف درهم فارقتك على الف درهم الاستثناء في الطلاق  
على احدي عنز واجها انت طالق ان يشاء الله انت طالق بمشئة الله  
انت طالق ان شاء الله وشئت انت طالق ان شاء الله وشئت  
فلان انت طالق ان شاء فلان وشئت وان ساءت  
هي دونها او ساء فلان دونها وقوله انت طالق في محنة الله  
انت طالق في رضا الله انت طالق في قدرة الله انت طالق  
في حكم الله انت طالق في ارادة الله لا يقع الطلاق بهذه الالفاظ  
كلها **باب القن** لا يجوز النكاح في القعدة الا رجعا  
والقعدة على اربعة عشر وجها عدة ثلثة قروا وعدة بقرين وعدة  
ثلثة اشهر وعدة بشهر ونصف وعدة باربعة اشهر وعدة بشهرين  
ونصفه ايام وعدة ثلث حيف واربع اشهر وعدة بوضع الحمل  
وعدة ابي سنان وعدة الى سنة وثلث اشهر بعده وعدة الى  
شهرين وثلثة وعشرين يوما وثلث حيف بعده وعدة بجميع المهر



وعدة نكيت حبض الا يوما واربعه اشهر وعنده يومين الا يوما  
 وشهرين وخمسة ايام بعده وعدة نكيت حبض في الحيض والوفات  
 اما العدة الاولى هي عدة الحرة المطلقة اذا كانت ذات حبض واما  
 الثانية هي عدة الامة المطلقة اذا كانت ذات حبض واما الثالثة  
 هي عدة الحرة المطلقة صغيرة كانت او كبيرة آيسة واما الرابعة  
 عدة الامة المطلقة صغيرة كانت او كبيرة آيسة واما  
 الخامسة عدة المرأة المتوفى عنها زوجها واما السادسة الامة  
 المتوفى عنها زوجها واما السابعة فيصور في اربعة مواضع فمن  
 طلق زوجته حرة طلاقا جعيا ثم مات في عدها او كان  
 له امرأتان او ثلث او اربع فقال احدكن طالق فمات قبل  
 البيان يجب على كل واحدة منهن اربعة اشهر وعشر تسكمل فيها  
 نكيت حبض او زوج امة ولده في حل فمات المولى ومات الزوج  
 وبنيهما شهران وخمسة ايام ولا يعلم اتمها مات او لا بلزما  
 اربعة اشهر وعشر تسكمل فيها نكيت حبض وكذلك ان لم يعلم  
 كم كان بين موتها بلزما اربعة اشهر وعشر تسكمل فيها نكيت  
 حبض في قول ابي حنيفة راج وان كان بين موتها اقل من  
 شهرين وخمسة ايام يلزمها اربعة اشهر ما حبض اجماعا ولو مات  
 المولى او لا وهي تحت زوج او في عدة منه في طلاق رجعي ثم مات  
 الزوج تعبد باربعة اشهر وعشر وان كان العدة في طلاق بائن  
 لا يلزمها عدة الوفاة واما الثامنة عدة الحرة المطلقة والوفات  
 والعناق بالوضع فان بقي الحمل الى سبنتين من يوم طلقها ثبت

نكيت

منه وينقضي العدة بوضع الحمل وان كانت اكثر من سبنتين يوم  
 لا يثبت نسبه ويحكم بانقضاء العدة منذ ستة اشهر وليس  
 نفقتها اليه قبضتها منه في قول ابي حنيفة ومحمد راج وقال ابو يوسف  
 ينقض عدها بالوضع وان لم يثبت نسبه واما التاسعة ان  
 ينقطع حبضها بعد الطلاق فعلى ان يغير نسبه سبنتين سنة  
 ثم تعبد بثلثة اشهر ثم تزوج وكذلك لو اعتدت بقرآن  
 ثم انقضت حبض فعلى ان يغير نسبه سبنتين سنة  
 ثم تعبد بثلثة اشهر وان كانت عدة امها بها واخواتها انقطاع  
 الحبض فثلثين سنة يؤخذ بعادتها وان كانت عاوتهم  
 انقطاع حبض بعد سبنتين سنة لا يؤخذ بذلك ويؤخذ بسنتين  
 سنة واما العاشرة في صغيرة طلقها زوجها فمضى ثلثة اشهر  
 الا يوما ثم حاضت فان لم تمض ثلث حبض لا ينقض عدها  
 او كانت آية فاعتدت بثلثة اشهر الا يوما ثم حاضت مالم  
 تمض ثلث حبض لا ينقض عدها اما الحادي عشر امرأة المفقود  
 مالم تمت اقران زوجها لا يرفع الكحل قال بعضهم الى مائة وقال  
 بعضهم الى مائة وعشرين اما الثاني عشر حل طلق زوجته جعيا  
 فاعتدت بثلثة قروء الا يوما فمات الزوج يلزمها اربعة اشهر  
 وعشر واما الثالث عشر عمن حل طلق زوجته الامة فاعتدت  
 بقرآن الا يوما فمات بعد جها يلزمها شهران وخمسة ايام اما  
 الرابع عشر من حل اطلقها او مات عنها او حل ولها امرأه  
 في كحل فاسيد اذ في شبهة عقة ثم فرق بينهما او مات عنها



تعتد عنه بثلثة اقراء وان ايسر ام الولد والموطوءة في كاح  
فاسد او في شبهة عقد صغير او كبير فعدت ثلثة اشهر في الحيوة  
والوفات جميعا وعدة بغيره اشهر وعشرة ايام صورة الصغيرة  
اذا طلقها زوجها فعدت بثلثة اشهر الا بوطأها فعدت ثلثة اشهر  
العدة بالحض فعدت بثلث حيض الا بوطأها فعدت ثلثة اشهر  
يلزمها اربعة اشهر وعشرة سنة من النساء نكحت في العدة الحمل  
تزوجها الزوج في العدة وام الولد اعتقها سيدها نكحها في  
العدة واذا اراد احد الزوجين ان ينكحها في العدة والامة  
اذا اعتقت فاخترت نفسها تنكحها زوجها في العدة والصغيرة  
اذا ادركت واختارت نفسها تنكحها زوجها في العدة والملاعن  
اذا اكدت نفسها تنكحها في العدة في قول ابي حنيفة ومحمد  
رج اربعة من النساء لا عدة عليهن المطلقة قبل الدخول والحجرتين  
دخلت دارنا بامان فركت زوجها في دار الحرب والاختار  
تزوجها في عقد واحد يفسخ بينهما ويجمع بين اكثر من اربع سنوة  
يفسخ بينهما خمسة من النساء لا يلزمهم الا تقاعد من الزينة المطلقة  
الرجعية والمعتدة في كاح فاسد والمطلقة الصغيرة والمطلقة الذمية  
عن زوج مسلم وام الولد اعتقها سيدها او مات عنها العدة  
تستقل في اربعة اموال صنع صغيرة بلغت في حال العدة ثلثة اشهر  
العدة بالحض والمعتدة بالحض ايسر في حال العدة والامة  
المطلقة الرجعية اعتقت في حال العدة او مات عنها زوجها  
ثم اعتقت في حال العدة يتم اليه عدة الحراير والمطلقة طلاقا

بانيا في مرض الزوج مات في مرضه ثلثة اشهر عدة الوفاة  
تتكمّل فيها ثلث حيض عشرة من النساء يتوقف جواز  
نكاحهن على انقضاء عدة الاولى في كاح اخذت المدة وعمايتها  
وخالاتها وابنة اخوها وابنة اخوتها والاصل فدان كل شخص لو كان  
ذكر والا فاشي لا يجوز النكاح بينهما واذا كانتا اثنتين لا يجوز  
الجمع بينهما الا في مسد واحدة وبها امرأة مع ابنة زوج كان  
لها من قبله ولو كانت الابنة ابنة لا يجوز له ان يتزوج بالراية ثم  
يجوز للرجل ان يجمع بينهما في النكاح والسداد في كاح الخامسة  
وكاح الامة على حرة وكاح اخذت الموطوءة في كاح فاسد  
وفي شبهة عقد ولا كاح الرابعة الا بعد انقضاء عدة الموطوءة  
ونكاح المعتدة مع رجل اجنبية وكاح المطلقة الثلث لا يجوز  
الا بعد انقضاء عدة الزوج الثاني ووطئ الامة المسترة لا يجوز  
الا بعد مفاتي قرء او شهر ان كانت ابنة وامرأة الحامل من الزنا  
يجوز نكاحها ولا يجوز وطئها الا بعد وضع الحمل وحجرتها اذا اسلمت  
في دار الحرب فهاجرت اليها ان كانت حاملة لا يجوز نكاحها  
ولا يجوز وطئها في رواية عن ابي حنيفة رج وفي رواية اخري لا يجوز  
نكاحها حتى تضع حملها وان لم تكن حاملة لا عدة عليها عند ابي  
حنيفة رج ويجوز نكاحها ووطئها في الحال وعند صاحب جبهة لفرقتها  
العدة والمسببة لاوطأ حتى يحض او يمضي شهر ان كانت  
صغيرة او ابنة ونكاح المكاتبه ووطئها لمولاها لا يجوز حتى  
تعتق او تجوز وكاح الوثنية واليهوسببة والمرتدة لا يجوز حتى

دار حبيب  
الكند البدر قول



لنسلم خمسة وعشرون ضيقا من الماء لا يجوز طهين اذا اشترى  
 انا وبنينا فوطي الابنة قوم وطى الام والى وطى الابنة ثم  
 باعها لا يحل الام ولو طلق امرأته لانه فطنت ثم اشترىها لا يحل  
 وطىها فام يزوج يزوج آف ووطىها وطلقها وانقضت عدتها  
 وكذلك لو طاهر منها ثم طلقها ثم اشترىها لا يطأها حتى يكفر  
 عن طهرها بها وكذلك المولى منها ثم طلقها فبينت فزوجت  
 بزوج آخر ثم عادت الى الاولى وان قهرها يلزم كفارة العيمن  
 وان لم يقر بها حتى مضت اربعة اشهر لا تطلق ولو ربت  
 امه بكرة للمولى وطىها كراهة التنزيه لا كراهة التحريم وانه جلت  
 في غير المولى لا يحل للمولى وطىها والامه المشتركة لا يحل لاحد من  
 وطىها رجل هو اما او كمالا لا يحل للابن وطىها وامه لها زوج  
 لا يحل للمولى وطىها واذا وطى امه لا يحل اخوتها وعمتها وخالاتها  
 وابنته اخوتها وابنة اخوتها من النسب واختها من الرضا وكذا  
 لو تزوج امه ثم اشترى اخوتها او عماتها او خالاتها او بنته اخوتها  
 او ابنة اخوتها لا يجوز وطىهن وان اشترى امه ووطىها ثم  
 اشترى اخوتها لا يحل له وطى هذه وحل وطى الاولى وان لم  
 يكن وطى الاولى فهو باختيار ان شاء وطى هذه وان شاء  
 وطى الاولى ولو طهرها او باشرها لم يزوجها ان عليه حتى يبيع الاول  
 اخ او يزوجهما من رجل ثم يحل له الثانية ولكن المستحب ان لا يبيعها  
 حتى يبيع عليه اخوتها فم ولو طلقها زوجها وهي في العدة يحل  
 له وطى الامه او ابه واذا انقضت عدتها فمنا جميعا حتى يبيع

طلاق

الاولى

الاول اخ او يزوجهما من رجل ولو باعها ثم ردت عليه بعيت فمنا  
 جميعا حتى يبيع احدهما ولو ارادت احدهما لا يحل له وطى الثانية  
 وكذلك لو رهن احدهما او اوجها او زوجها لا يحل له وطى الاخرى  
 لو ايقبت احدهما من دار الاسلام او زوجها من رجل نكاح  
 فاسد لا يحل له وطى الاخرى ولو كانت احدهما او اعقها  
 او ايقن شقضا منها او باع شقضا منها ونسبت وقهرها  
 او سلم الكفار بدار الحرب او زوجها من رجل نكاح فاسد  
 ودخل بها الزوج ان فرق بينهما فما دامت معتدة يحل  
 وطى الاخرى وان انقضت عدتها وموطىها فاذا في هذه المسئلة  
 حل وطى الاخرى **باب الرجعة** الرجعة يحصل بالقول  
 والفعل وهي اجنبى عشرة منى **الرجعة** هي الرجعة من حرمه الزوج  
 فصلت المراجعة اجماع والقبلة بالشهوة والمباشرة بالشهوة واللفظ  
 الى الفرج بالشهوة وقوله لها راجعت او راجعت امرأتى ويحب  
 ان يشهد عليه الرجعة شاهدين نكح شيئا من جنسها يحصل بها  
 المراجعة اذا با صفت زوجها او قبلته او باشرته كان الزوج طائعا  
 لها او كرها وينقطع الرجعة بجمعة شيئا اذا كان حيفا عشرة  
 ايام فانقطع الدم او كان حيفا ما دون العشرة فانقطع الدم ومضى  
 عليها وقت الطهارة او اغتسلت وبقي على جسدها لمعة او اغتسلت  
 وترك المضمضة والاستنشاق او اغتسلت بسور الحمار وهذا  
 ثلث مسائل يجب معرفتها والعلم بها على كل عاقل رجل قال  
 طلال ابن علقمة ان اراد بالطلاق كان طلاقا وان اراد به







وَعَنْ يَمِينِهِ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَغَيْرِهَا يَلْزِمُ مَا خَلَفَ أَرْبَعَةَ أَجْمَاعٍ  
لَا يَصِيرُ الرَّجُلُ بِمَوْلِيَا إِذَا خَلَفَ أَقْلَ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ فِي حُرَّةٍ أَوْ أَقْلَ  
فِي غَيْرِهَا فِي لَامَةٍ أَوْ خَلَفَ لَا يَقْرَبُهَا بَعْدَ إِدْوَانِ هَذَا الْبَيْتِ  
أَوْ فِي هَذِهِ الدَّارِ سِتَّةَ الْفَاطِطِ يَصِيرُ الرَّجُلُ بِهَا مَوْلِيَا  
وَأَنَّهُ لَا أَقْرَبَكَ وَأَنَّهُ لَا أَطَاكَ وَأَنَّهُ لَا أَجَامِعُكَ وَأَنَّهُ لَا  
أَعْتَاكَ وَأَنَّهُ لَا أَبَا ضَعْفِكَ وَأَنَّهُ لَا أَخْتَكَ مِنْكَ فِي حُبَابَةٍ  
أَرْبَعَةَ الْفَاطِطِ لَا يَكُونُ الرَّجُلُ بِهَا مَوْلِيَا إِنْ يَرْبُوهُ إِلَّا بِأَيِّ قَوْلِهِ  
وَأَنَّهُ لَا أَدْنُو مِنْكَ وَأَنَّهُ لَا أَطَاكَ وَأَنَّهُ لَا أَقْرَبُكَ وَأَنَّهُ لَا أَجَامِعُكَ  
وَأَنَّهُ لَا أَجْمَعُ رَأْسِي وَرَأْسِيكَ فِي مَخَافٍ وَاحِدَةٍ إِنْ قَالَ لَهَا  
فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَأَنَّهُ لَا أَقْرَبُكَ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ وَقَرَّبَهَا  
فِي الْمَرْحَلَةِ يَلْزِمُهُ ثَلَاثُ كَفَّارَاتٍ فَإِنْ لَمْ يَقْرَبْهَا حَتَّى مَضَتْ  
الْمُدَّةُ بَقِيَ طَلْفٌ وَاحِدٌ بَابِنَةٍ فِي قَوْلِ ابْنِ حَنِيفَةَ وَابْنِ سَوْفٍ  
رَجَّحَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَجَّحَ يَقَعُ ثَلَاثٌ وَإِنْ لَمْ يَمُتْ مِنْهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا  
ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ زَوْجٍ يَرْفَعُ حُكْمَ الْإِلَاءِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَقْرَبْهَا حَتَّى  
مَضَتْ الْمُدَّةُ لَا تَطْلُقُ وَلَكِنَّهُ لَوْ قَرَّبَهَا فِي الْمُدَّةِ يَلْزِمُهُ الْكُفَّارَةُ وَكَفَّارَةُ  
الْإِلَاءِ وَالْيَمِينِ سَوَاءٌ وَإِنْ كَانَ الْيَمِينُ عَلَى الْإِلَاءِ أَوْ أَطْلُقَ  
وَلَمْ يَوْفَقَتْ فَكُلُّ مُدَّةٍ يَمُتُّ بِقَعِ طَلْفَةٍ بَابِنَةٍ أَوْ كَانَ تَزْوُجَهَا  
عَقِيبَ كُلِّ مُدَّةٍ وَلَمْ يَقْرَبْهَا فَإِنْ عَادَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ زَوْجٍ وَلَمْ  
يَقْرَبْهَا حَتَّى مَضَتْ الْمُدَّةُ لَا تَطْلُقُ هَذَا الْإِلَاءُ وَلَكِنَّ الْيَمِينُ بَابِنَةٍ  
إِنْ قَرَّبَهَا كَفَرُ عَنْ يَمِينِهِ قَوْلُهُ أَنْتَ عَلَى فَرَامٍ عَلَى عَمْسَةٍ أَوْ جِهَةٍ إِنْ  
أَرَادَ بِهِنَّ الْيَمِينُ كَانَ يَمِينًا وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الطَّلَاقَ كَانَ طَلَقًا وَإِنْ

أَرَادَ بِهِ

أَرَادَ بِهِ الطَّلَاقَ كَانَ طَلَقًا بَابِنًا إِلَّا أَنْ يَنْوِي بِالثَّلَاثِ فَإِنْ  
أَرَادَ بِهِ الْكَذِبَ فَهُوَ كَمَا قَالَ وَإِنْ أَرَادَ بِهِ التَّحْرِيمَ كَانَ يَمِينًا  
وَيَكُونُ إِيلَاءً فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا **بَابُ اللَّعَانِ** وَسَبَبُ  
وَجُوبُ اللَّعَانِ أَنْ يَقُولَ لِمَرْأَةٍ يَا زَانِيَةً أَوْ قَالَ هَذَا الْوَلَدُ  
لِبْنِ سَيْفٍ وَإِنْ سَكَتَ وَلَمْ تَرْفَعْ الْأَمْرَ إِلَى حَاكِمٍ كَانَ أَفْضَلُ وَإِنْ  
رَفَعَتْ إِلَيْهِ وَكَلَّمَ الزَّوْجَ الْقَذْفُ لَا يَسْتَحَافُ وَلَكِنَّهَا تَشْتَهَدُ  
شَاهِدَيْنِ فَإِنْ أَقَامَتِ شَاهِدَيْنِ أَوْ أَقْرَبَ الرَّجُلُ ثُمَّ رَجَعَ فَعَلَّ  
ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَبَدًا وَإِنْ أَقْرَبَ الرَّجُلُ وَقَالَ  
صَدَقْتُ يُقَالُ لِلرَّجُلِ حَتَّى يَقُولَ شَهْدُ بَابِنَةٍ إِنِّي مِنَ الصَّادِقِينَ  
يَقُولُهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ثُمَّ يَقُولُ خَامِسًا إِنْ لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ  
كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ فَيَمَارُ بِهَا بِمَنْ الزَّانَا يَشْتَبِهُ لَهَا فِي جَمِيعِ ذَلِكَ  
ثُمَّ تَقَامُ الْمَرْأَةُ فَإِنْ أَقْرَبَتْ وَقَالَتْ هُوَ صَادِقٌ زَنَيْتُ  
فَأَقْرَبْتُ كَذَلِكَ فِي أَرْبَعِ مَجَالِسٍ تَرْجُمُ هِيَ وَإِنْ قَالَتْ  
هُوَ كَاذِبٌ فَيَمَارُ بِهَا فِي قَوْلِ أَرْبَعِ مَرَّاتٍ شَهْدُ بَابِنَةٍ  
لِمَنْ الْكَاذِبِينَ فَيَمَارُ بِهَا فِي بَعْضِ الزَّانَا وَيَقُولُ خَامِسًا إِنْ عَصَيْتُ  
عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فَيَمَارُ بِهَا فِي بَعْضِ الزَّانَا فَإِنْ لَعَنَتِ  
فَرَّقَ حَاكِمٌ بَيْنَهُمَا وَكَانَ تِلْكَ الْفَرْقَةُ تَطْلِيقُ بَابِنَةٍ وَلَا تَحُلُّ  
لِزْوَجِهَا إِلَّا بِأَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ وَعِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَجَّحَ إِنْ يَكْدُبُ  
نَفْسَهُ فَيَجْلِدُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً أَوْ يَقْدِفُ غَيْرَهَا فَيَجْلِدُ ثَمَانِينَ  
جَلْدَةً أَوْ يَقْدِفُ غَيْرَهَا فَيَجْلِدُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً أَوْ يَقْدِفُ غَيْرَهَا  
فَيَجْلِدُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً أَوْ يَقْدِفُ رَجُلًا فَيَجْلِدُ هِيَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً



اذ رمت في فجلة من تحت للاعنة لزوجها فقال ابو يوسف  
 المتاعان لا يجتمعان ابدأ وان امسح الزوج من اللعان  
 احكام حتى يكسب نفسه فيجعله ثمانين جلد وان امسحت  
 المرأة حبسها احكام حتى تلعن او ينفذ الزوج فان تلعنا نفى  
 القاي نسب وحقه بامته ثلثة مواضع يصح نفيه للولد ويلان  
 ان ينفي عقيب الولادة او في الحال الذي يقبل الشهادة  
 او في الحال الذي يتباع اليه الولادة اربعة اشياء لا يجب  
 اللعان اذا قدمها في البطن وكان الولد خرج ميتا او ولد  
 حيا ثم مات او سقطت سقطا قد استبان خلقه  
 وان لم يستبين خلقه لا يصير نفيا ولكنها تدع الصلوة  
 ايام حنظلها ما بينها وبين عشرة ايام وان استمر بها الدم  
 اكثر من ذلك فهي استحياء لا يجب اللعان اذا كان  
 الولد في البطن ان قال ليس حملك ميتا واما اذا قال  
 زنيته فهذا الحمل من الزنا بلا عن ولكنه لا يحكم بانتفاء الحمل  
 ولو ولد ولدين في بطن واحد ففي الاول واعترف  
 بالثاني ثبت نسبها جميعا ويحد الزوج ان اعترف  
 بالثاني وان اعترف بالاول ونفي الثاني شئت  
 نسبها ويلان شئت نفى الزوجين تلعنا عن سبب ولا  
 حة اذا كان الزوج حيا او مجنونا او كافرا او افسا او مسالما  
 له امرأة يهودية او نصرانية او كانت امته او مبررة او مكاتبه  
 ادا او ولد او عبد له امرأة يهودية او نصرانية او رجلا

امرأة محدودة في القذف في هذه المسائل كلها اذا قال يازانية  
 لا يجرد ولا لعان ولكنه يعز في اربعة يجب الحد ولا لعان  
 في البالغ المعتوق والناتق والمسلم اثنتان لا يلزمها حد القذف  
 المرأة المحدودة في القذف اذا قذفها زوجها يلزمه ثمانون  
 سوطا والعبد اذا قذف زوجته الحرة المسلمة يلزمه اربعون  
 سوطا والايمة والفاسق اذا قذف زوجته يلعن وان قد  
 اربعة سنوية يلعن عن كل واحد منها كما ذكرنا في الواحدة  
 وميته اقام الزوج شاهدين على اقرارها بالزنا يذري اللعان  
 ولم تحدد المرأة **باب الرضاع** انما تأس بالرضاع  
 اثنا عشر ايام واجدة في قبل الالب والام وان علت والام  
 وابنة الولد وان سقطت وابنة الولد المرضعة اذا ارضعها ثمانية  
 او ثلثين ليلة واحدة وابن لاخت والعمة والحالة وامرأة  
 الابن وامرأة الابن سواء كن هذه القربايات من جهة  
 النسب او من جهة الرضاع لا يحل للرضع الا ام اخته من الرضاع او اخت  
 ابنه من الرضاع فانه يجوز ان تزوجها وكل صبي اذا اجتمع في  
 ثدي واحد لا يجوز لاحدهما ان يزوج بالافوى والتقدم في  
 مدة حرة الرضاع ثلثون شهرا عند ابي حنيفة ربح وعند ابي يوسف  
 وخمسة سنين وعند فرقت سنين وعند الحسن البصري  
 اربع سنين وعند بشر بن جعفر ثمانية اشياء يقع به التحريم  
 اذا اوج في حلق الصبي او سقط او جلب لبن امه او جلب  
 المرأة ثم شرب الصبي او جلب بعد موتها فشرب الصبي او



او اختلط الماء باللبن واللبن غالب او اختلط بالطعام وكان  
 اللبن غالباً او حليب لبن امرأتين واختلطاً فشربه <sup>الصبي</sup>  
 يقع الرضاع منها عند أبي حنيفة وابي يوسف ربح وعند محمد  
 ربح يعتبر الغالب منها وان كانا على السواء ثبت الرضاع  
 منهما وان نزل للبكر لبن فارضع صبيّاً بتعلق به التحريم وان  
 نزل للرجل لبن فارضع صبيّاً بتعلق به التحريم رجل تزوج بصبيتين  
 فارضعتهما امرأة <sup>منها</sup> عليه وان تزوج ثلث سنوة فارضعتهن  
 امرأة مرتباً <sup>من</sup> الاولى والثانية دون الثالثة وان  
 ارضعتهن جميعاً <sup>من</sup> جميعاً وان تزوج بكبيرة وصغيرتين  
 فارضعتهما الكبيرة فالكبيرة وآلية ارضعتهما اولاً <sup>منها</sup> و  
 والصغيرة الآخرة لا تحرم ان لم يدخل بالكبيرة ولا مهر للكبيرة  
 وللصغيرة نصف المهر ويرجى به الزوج على الكبيرة ان كانت  
 قد تعمدت الفساد ولا يحل له هذه الكبيرة ابداً وان طلق  
 الصغيرة التي لم تحرم فترجع بالصغيرة اليه <sup>من</sup> مت عليه جازان  
 لم يكن دخل بالكبيرة وان كان قد دخل بها <sup>من</sup> جميعاً  
 وللكبيرة مهر كامل وكل واحد من الصغيرتين نصف المهر ولا  
 يحل له الكل ابداً رجل تزوج صغيرة وكبيرة ثم ان الكبيرة  
 ارضعت الصغيرة <sup>منها</sup> جميعاً وللكبيرة مهر كامل ان كان  
 قد دخل بها ولا يبيها <sup>منها</sup> المهر ان لم يكن دخل بها والصغيرة  
 نصف المهر ويرجع الزوج به عليها ان كانت تعمدت  
 الفساد وان لم يكن دخل بها جاز نكاح الصغيرة ولا يجوز نكاح

الكبيرة

الكبيرة وان ارضعتها اخت الكبيرة <sup>منها</sup> ايضاً وحكم المهر كما  
 هو كذا ويجوز له نكاح الكبيرة ودخل بها او لم يدخل ولا يجوز له نكاح  
 الصغيرة مالم تفرغ الكبيرة من العدة ان كانت مدحولة وكذلك  
 لو تزوج بصغيرتين فارضعتهما ام احدهما رجل تزوج بثلاث  
 سنوة بكبرتين وامرأة صغيرة فارضعتهما واحدة <sup>منها</sup> منها  
 عليه وان ارضعتهما امرأتان ايضاً <sup>من</sup> جميعاً ولا يجوز له نكاح  
 السنوة واما نكاح الصغيرة ان كان دخل واحدة <sup>منهن</sup> منهن  
 الصغيرة ايضاً ابداً وان لم يكن دخل واحدة <sup>منهن</sup> منهن حل له  
 الصغيرة له امرأتان احدهما لها بنات والاخرى لها بنون  
 فارضعت ام البنات ابناً لها لا يجوز لذلك الابن ان يزوجها  
 ولا بناتها ابداً ولا تحرم هي وبناتها على اخوته وان ارضعت  
 ام البنين بنتاً <sup>منها</sup> مت تلك البنات على جميع بناتها دون  
 اخواتها فان ارضعت ام البنات ابناً لها فارضعت ام  
 البنين بنتاً لها لا يجوز لذلك الابن ان يزوج البنات  
 كلها ولا امتهن ويحل الكل لاخته الا التي ارضعتها ام البنين  
 رجل تزوج امرأة فقالت امرأة انا ارضعها فمهرها وجه  
 ان صدقها الزوج وكذبها المرأة اما اذا صدقها ارتفع النكاح  
 بينهما ولا مهر لهما ان لم يكن دخل بها فاما اذا كان دخل بها  
 فلها مهر المثل وان كذبها لا يرتفع النكاح ولكن ينظر ان كان  
 اكبر رايه امها صادقاً في اخبارها فياخذها احتياطاً وان  
 كان اكبر رايه امها كاذباً في اخبارها فيمسكها وان كذبها الزوج

عليه



وصدقتهما المرأة لا يرتفع النكاح ولكن للمرأة ان يستخلف  
الزوج ما تعلم اني احكمك في الرضا ان كل فرق بينهما وان  
خلف في امراته وان صدقهما الزوج وكذا نبتا المرأة ارتفع  
النكاح ولا يصدق الزوج في حق المهر ان كانت مدخولة يلزم  
مهر كامل وان كانت غير مدخولة يلزم نصف المهر اب  
وابن ولكل واحد منهما امرتان صغيرتان وكبيرة فارضعت امرأة  
كل واحد منهما بصغيرة الا في موت الصغيرتان على زوجها  
وان كان اللبن في غيرهما لا تحمان وان كان لبن امرأة  
الاب من الاب ولبن امرأة الابن في غير حرم الصغيرة  
على الابن دون الكبيرة وبقي نكاح الصغيرة والكبيرة على الاب  
وان كان لبن امرأة الابن في الابن ولبن امرأة الاب  
في غير حرم الصغيرة على الاب دون الكبيرة وبقي نكاح  
الصغيرة والكبيرة على الابن وان كان مكان الابن والاب  
اخوان والمسئلة بحالهما وموت الصغيرتان على زوجها  
لانه يقدر منه وجا بنة الاخ وان كان لبن احدهما في زوجها  
ولبن الاخر في غير زوجها يحرم نكاح الصغيرة التي شربت  
في زوج الاخر وان كان ابن اخ وعم والمسئلة بحالهما يقف  
نكاح امرأة ابن الاخ لانها تقدر بنة اعمه ويجوز نكاح ابنه العم  
في الصغيرة لانها صار بنت ابنا لابن اخيه ولا يجوز نكاح  
ابنة ابن الاخ وان كان وان كانت ابنت عم ابنا عم  
يبقى نكاحها على حاله **كتاب العتق**

35  
عنرون لفظا يوجب العتق في الصبي والكناية قوله لبعده انت قد  
انت عتقك انت حر قد ركبك اعتقك ما انت الا في ياد  
يا عتقك يا مولاي هذا ولدي هذا مولاي وهذا ابني وهذا ابني  
اذ قال لامرته هذه لا سبيل لي عليك فوجبت عن ملكه ونوى  
به العتق وجبت لك نفسك قال لبعده انت قد بومما انت قد  
بومما انت قد ساعة انت قد في هذا العمل انت قد على ابني باخبار  
ثلاثة ايام عتق في الحال عشرة الفا لا توجب العتق قوله انت  
قد انشاء الله اذ قال يا ابني اذ قال لامرته يا بنية اذ قال يا ابني  
اذ قال هذا ابني الا في رواية عن محمد بن روح وقوله انت على مثل  
ولدي اذ لم ينو العتق قوله انت مثل امر لا سلطان في عليك  
لا يعق وان نوى العتق وكذلك سائر كتابات العتق عشرة  
اعضاء اذا اضاف العتق اليها يعق وخمسة عشر عضوا اذا  
اضاف العتق اليها لا يعق وقد ذكرنا في كتاب الطلاق  
ثلاثة اعتاق لا ينفذ في الحال لافي الماي رجل باع عبدا ببعاء  
فا سدا وسلمه اليه ثم اعتقه لا ينفذ ولو فسخ العقد ورد  
العبد على البائع لا ينفذ ايضا رجل تزوج امرأة على عبده  
سلمه اليها ثم طلقها قبل الدخول ثم اعتقه الزوج لا ينفذ  
ولو قضى اليها بنصف ينفذ مكاتب اعققت عبدا لا ينفذ ولو  
ادى بدل الكتابة لا ينفذ ايضا ستة اعتاق ينفذ في المال  
ولا ينفذ في الحال رجل مات وترك عبدا وعلى الميت  
دين محبط برقبته فاعتقه الوارث لا ينفذ فان بيع في الدين



يُطْلَعُ عَقْدُهُ فَإِنْ أَبْرَأَ الْغَرَامَ الْمَيْتَ عَنِ الدِّينِ ابْتِغَاءً لِحَبْلِهِ  
بِقَضَاءِ دَيْنِهِ يَنْفَعُ عَقْدَهُ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ يَنْفَعُهُ وَهُوَ يَخْرُجُ عَنْ تَلَبُّسِ  
مَالِهِ فَإِنَّ الْمَوْحِيَةَ فَاعْتَقَهُ الْوَارِثُ لَا يَنْفَعُ فَإِنْ قَبِلَ الْمَوْحِيَةَ  
الْوَحِيَّةَ بَطُلَ عَقْدُهُ وَإِنْ رَدَّهَا نَفَعَتْ رَجُلًا أَوْ رَجُلَيْنِ يَنْفَعُهُ وَعَلَى  
الْمَيْتِ دَيْنٌ مَحْظُوطٌ بِرَقَبَتِهِ فَاعْتَقَهُ الْمَوْحِيَةُ لَهُ فَإِنْ بَيَّعَ فِي الدِّينِ  
بَطُلَ عَقْدُهُ وَإِنْ أَبْرَأَ الْغَرَامَ عَنِ الدِّينِ يَنْفَعُ رَجُلًا بَاعَ أَحَدُ  
هَذَيْنِ الْعَبْدَيْنِ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ أُيْمَهُمَا شَاءَ بَيْنَ مَعْلُومٍ فَاعْتَقَ  
الْمُشْتَرِي أُيْمَهُمَا شَاءَ لَزِمَ الثَّمَنُ وَلَوْ اعْتَقَ الْبَايِعُ أَحَدَهُمَا  
بَعِيْهَ لَا يَنْفَعُ وَإِنْ اعْتَقَ الْمُشْتَرِي هَذَا الْعَبْدَ بَطُلَ عَقْدُهُ  
وَإِنْ اعْتَقَ عَبْدًا آخَرَ نَفَعَهُ عَقْدُهُ مَرَّةً أَعْتَقَ عَبْدًا لَمْ يَجْزِ فَإِنْ  
اسْلَمَ جَارِوَانِ مَاتَ عَلَى رَدِّهِ بَطُلَ عَقْدُهُ وَإِنْ لَمْ يَمُتْ  
وَلَكِنْ جُوعَ بَدَارَ حَرْبٍ وَفِيهِ الْقَاضِي بِالْجَوْدَةِ وَخِصَمٌ مَالَهُ بَيْنَ  
وَرَثَةٍ فَإِنْ رَجَعَ بَعْدَ ذَلِكَ مُسْلِمًا تَمَّ مَلْكُهُ بِوَجْهِهِ فِي الْوَجْهِ لَا يَنْفَعُ  
عَقْدُهُ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ يَدْرَجُلُ فَيُطْنُ رَجُلٌ فَيُطْنُ الْعَبْدُ مِنْهُ  
لِلْمَدْعَى بِغَيْرِ أَمْرِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ وَأَبَى الْعَبْدُ فَقَضَى الْقَاضِي بِالْقِسْمَةِ  
فَعَلَى الْكَفِيلِ تَمَّ اعْتَقَهُ الْكَفِيلُ وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ نَظَرٌ فِي ذَلِكَ  
فَإِنْ كَانَ الْمَعْنُوعُ هُوَ الَّذِي أَدَّى قِيَمَتَهُ إِلَى الْمَدْعَى نَفَعَتْ  
عَقْدُهُ وَإِنْ أَدَّاهُ غَيْرُهُ بَطُلَ خَمْسَةً مِنَ الْمَوَاضِعِ لَا يَصْنَعُ  
الْعَيْنُ فِيهَا الشَّرِيكَ رَجُلٌ بَاعَ نِصْفَ الْعَبْدِ مِنْ قَرِيبِ الْعَبْدِ يُسَمَّى  
الْعَبْدُ لِلشَّرِيكَ وَلَا ضَمَانٌ عَلَى الْقَرِيبِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ  
وَكَذَلِكَ رَجُلَانِ اشْتَرَا قَرِيبَ الْأَخِ عَقَى نَفْسَهُ وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ

وكذلك

وكذلك إذا وزناه يَسْمَى الشَّرِيكَ وكذلك عَبْدَانِ اشْتَرَا شَيْئًا  
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ بِالْحَرَةِ يَسْمَى الْعَبْدُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي نَفْسِهِ  
مَوْسِرِينَ كَانَا أَوْ مَعْبُورِينَ وَلَا ضَمَانٌ عَلَيْهِمَا عَبْدَانِ يَنْفَعُهُ رَحِمَهُ وَكَذَلِكَ  
أَمُّ وَلَدَيْنِ اشْتَرَا عَقْدًا لِأَخِي عَنْهُ يَصِحُّ وَلَا سَفَاةَ عَلَيْهِمَا وَلَا ضَمَانٌ  
فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ شَرَى الْعَبْدُ نَفْسَهُ مِنْ مَوْلَاهُ هَذَا الْمَلِكُ عَلَى  
نَفْسِهِ أَوْ رَجُلٌ أَمَرَ عَبْدًا أَنْ يَشْتَرِيَ نَفْسَهُ مِنْ مَوْلَاهُ فَقَالَ الْعَبْدُ  
لِمَوْلَاهُ بَيْعِي نَفْسِي لِنَفْسِي بِنَاءً عَقَى الْعَبْدُ وَلِزِمَ الثَّمَنُ وَالْوَلَاءُ  
لِمَوْلَاهُ وَإِنْ قَالَ بَيْعِي نَفْسِي لِفُلَانٍ بِنَاءً لِعَبْدٍ لِفُلَانٍ بَلَزِمَ  
الثَّمَنُ وَلَا يَتَعَوُّ وَلَوْ قَالَ بَيْعِي نَفْسِي بِنَاءً عَقَى الْعَبْدُ وَلِزِمَ  
الثَّمَنُ وَمَوْلَاهُ لِمَوْلَاهُ وَالْعَيْنُ عَلَى خَمْسَةِ عَشْرَ رَجُلًا عَقَى نَذْرَ عَقْدٍ  
قَرِيبَةٍ وَعَقْدُ قَرِيبَةٍ وَعَقْدُ كَفَّارَةٍ وَعَقْدُ تَبْدِيرٍ وَعَقْدُ كِتَابَةٍ وَعَقْدُ  
اسْتِثْلَاكِ وَعَقْدُ عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ وَعَقْدُ اسْلَامٍ بَانَ فَعَلَّ عَقْدُهُ عَبْدٌ  
أَهْلُ حَرْبٍ ابْنَا مُسْلِمًا أَوْ أُمَّ وَلَدَهُ أَوْ مَدْبَرَةً أَوْ مَكَاثِمَهُمْ وَ  
عَقْدُ أَمٍّ وَلَدِ الْمَرْتَبَةِ وَمَكَاثِمَهُ وَمَدْبَرَةً إِذَا قُبِلَ عَلَيْهِ رَدُّهُ أَوْ جُوعَ بَدَارَ  
الْحَرْبِ وَالْوَلَاءُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا لِلْمَعْنُوعِ إِلَّا فِي شَيْءٍ عَبْدٍ  
وَهُوَ عَبْدُ الْحَرِيِّ وَمَدْبَرَةٌ وَمَكَاثِمَةٌ وَأَمٌّ وَلَدُهُ وَأَمٌّ وَلَدِ الْمَرْتَبَةِ وَمَدْبَرَةٌ  
فَوَلَاهُمُ لَوْرَثَتِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَيَمْلِكُ رَجُلٌ أَمُّ وَلَدِهِ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ  
الْوَحْيُ وَالْإِسْحَادُ وَالْإِجَارَةُ وَالزَّوْجُ وَلَا يَمْلِكُ بَيْعَهَا وَتَمْلِكُهَا  
بُوجُوهُ الْوَجْهِ وَأَوَّلُ ذَلِكَ جَاءَتْ الْمَسْئُودَةُ بِحُجَّاجٍ لَيْسَ أَقْرَابُ  
الْمُؤْنِسِ وَأَمَّا الْوَلَدُ النَّاسِ لَاحْتِجَاجِهِ إِلَى إِقْرَارِهِ وَشَقِي بَيْعُهُ وَ  
وَإِنْ كَانَتْ كِتَابَةٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ جَاءَتْ بُولَدُهَا وَبَعِيَ أَحَدُهُمَا



تَبَّتْ نَسَبَهُ وَصَارَتْ أُمٌّ وَلَدَهُ وَيُزْمَعُ مَضْفُوفٌ عَقْرُهَا وَضِفُّ  
 قِيمَتِهَا وَلَا يُزْمَعُ شَيْءٌ مِنْ قِيمَتِهِ وَلَدَهَا وَإِنْ أَدْعَاهُ مُعَا صَارَتْ  
 أُمٌّ وَلَدَ لَهَا وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَضْفُ الْعَقْرِ وَبُصْرُ بَيْتٍ عَلَيْهِ قِصَاصًا  
 وَبِرَّتْ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِرَّتْ ابْنُ كَامِلٍ يَرْثَانِ مِنْهُ مِيرَاثُ  
 ابْنِ أَحَدٍ سَبْعَةُ الْفَاطِ بِصُرِّ الْعَبْدِ بِهِ مَدْبَرٌ مُطْلَقًا وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ  
 قَوْلُهُ أَنْتَ مَدْبَرٌ أَوْ دَبْرُكَ أَنْتَ ۖ رُبَّمَا يَمُوتُ أَنْتَ ۖ  
 عِنْدَ مَوْتِهِ إِنْ مِتَّ أَنْتَ ۖ إِنْ أَدَامَتْ فَانْتَ ۖ وَحَمَتُهُ  
 الْفَاطِ بِصُرِّ الْعَبْدِ بِهِ مَدْبَرٌ مُطْلَقًا وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ قَوْلُهُ إِنْ  
 مِتَّ مَدْبَرٌ فَانْتَ ۖ إِنْ مِتَّ مَدْبَرٌ فَانْتَ ۖ هَذَا فَانْتَ ۖ  
 أَنْتَ ۖ قَبْلَ مَوْتِي بِشَهْرٍ أَنْتَ ۖ قَبْلَ مَوْتِي فَلَا يَنْتَهِي  
 إِنْ مَاتَ فَلَا يَنْتَهِي ۖ **بَابُ الْكِتَابَةِ ثَلَاثَةٌ**  
 يَجُوزُ كِتَابَتُهُمْ **الْأَوَّلُ** وَتَحْدِيدُ كِتَابَتِهِمْ بِالْمِيرَاثِ وَالْمِيرَاثُ  
 عِنْدَهُ ثَلَاثَةٌ يَجُوزُ كِتَابَتُهُمْ الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ وَالْمُضَارَبُ  
 وَشَرِكُ الْعَيْنَانِ رَجُلٌ قَالَ لِعَبْدِهِ إِذَا دَبَّتْ لِي الْفَاطِ  
 ۖ لَا يَقْصُرْ عَلَيَّ الْجُلُوسَ وَحَالَهُ كَحَالِ الْمَكْتُوبِ **الْثَانِي** سَبْعَةُ أَهْلَاءُ  
**الْأَوَّلُ** أَخٌ يَجُوزُ لِلْمُوتِيِّ بَيْعُهُ وَلَا يَجُوزُ لِلْمُوتِيِّ بَيْعُ الْمَكْتُوبِ فَإِنْ  
 بَاعَهُ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ بَوَاحٍ مِنَ الْوَجْهِ لَا يَجُزُّ الْمُوتِيُّ عَلَى قَبُولِ الْمَالِ  
 وَلَكِنَّهُ لَوْ قَبِلَ عَتَقَ وَالثَّانِي لَوْ مَاتَ الْمُوتِيُّ فَأَدَّى إِلَى الْوَرِثَةِ  
 لَمْ يَبْعُ وَالْمَكْتُوبُ لَوْ أَدَّى الْمَالُ إِلَى الْوَرِثَةِ عَتَقَ وَالثَّالِثُ  
 بِمَوْتِ الْمُوتِيِّ يَنْفَسِحُ هَذَا الشَّرْطُ وَلَا يَنْفَسِحُ عَقْدُ الْكِتَابَةِ  
 وَالرَّابِعُ لَوْ أَدَّى الْمَالُ إِلَى الْمُوتِيِّ وَفَضَلَ شَيْءٌ فَالْفَضْلُ لِمَوْلَاهُ

وفي المكاتب الفصل لا يبي للمكاتب **وَالْخَامِسُ** لَا يملك المولى  
 مطالبة بالمال وفي المكاتب يملك وأنه لا يتعلق استحقاؤه  
 المكاتب به والسرارية إلى الأولاد وفي المكاتب يتعلق به بيع  
 استحقاؤه وأنه لو صار له على أقل منه وأدَّى لا يعتق والمكاتب  
 يعتق إذا أدى ما صار عليه ولو أبرأه لا يعتق والمكاتب  
 يعتق ولو تبرع عنه الإنسان لا يعتق والمكاتب يعتق  
 وأجمعوا أنه لو قال أدبت إلى الفاء بمنفرد على المجلس أحد  
 عشر شيئا يتفقد بالمكاتب بعتد الكتابة البيع والشراء  
 والخط بيعت بسبب البيع والشركة والمضاربة والاحارة  
 والكتابة والاعارة والهبة والهدية والسيارة والضيافة البيرة  
 والمسافرة أحد عشر شيئا لا يملكه المكاتب كما باء في البيع  
 والشراء والعقود بعوض وبغير عوض والوصية والصدقة  
 والكنالة والعفو عن القصاص إذا قبل عبده أو أمته والزواج  
 ولا يزوج ابنه وابنته إلا أن يزوج أمته ومكاتبته فإنه يملك النكاح  
 ولا يبيع المكاتب شيئا أن يكتبه عليه عبده أو يكتبه عليه  
 قيمة نفسه ولم يعرف مقدارها ويرد المكاتب إلى الرق  
 بشيئين بقضاء القاضى بحره وبحلول دم واحد عنده في  
 حنيفة وحده ربح وقال أبو يوسف كالم يتولى عليه مخان لا يرد  
 إلا الرق إن كان يمنع ربح الكتابة بعد موته إذا مات  
 وترك وفاء لكتابه أو ترك ولد له في الكتابة ليسعى على  
 نجوم أبيه وإن كان الولد مشرك لا يسعى على نجوم أبيه ولكنه



يُؤْتِيهِ يَدُ الْكَفَّاءِ حَالًا أَوْ يَرُونِي الرِّقَ **باب المولا**  
الْمَوْلَا عَلَى خَيْرَيْنِ وَلَا عِتَاقَةً وَلَا مَوْلَاةً أَمَّا وَلَا  
الْعِتَاقَةُ لِلْمُعْتَقِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَقَبَةٌ مِنْ جِهَةِ النِّسْبِ وَلَا  
وَلَدًا جَارِيَةً لِمَوْلَاهَا فَإِنْ عَتَقَ الْأَسْبَ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ جَرَّ وَلَا  
الْمَوْلَا إِلَى مَوْلَايِهِ نَفْسَهُ وَأَمَّا وَلَا الْمَوْلَاةُ إِنْ سَلِمَ الرَّجُلُ عَلَى يَدِ  
رَجُلٍ أَوْ سَلِمَ عَلَى يَدِ غَيْرِهِ وَلَكِنَّهُ وَالَاهُ عَلَيْهِ إِنْ يَرْتَهُ وَيَعْقِلُ  
عَنْهُ فَوَلَّاهُ أَصَحُّ فَإِنْ مَاتَ وَلَا وَارِثَ لَهُ فَتَمَّ لَهُ مِنَ  
وَالَاهُ وَلَا إِنْ يَتَّعِلُ بِوَلَايَةِ غَيْرِهِ مَالٌ يَعْقِلُ عَنْهُ فَإِنْ عَقَرَ  
عَنْهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَحُولَ عَنْهُ وَمَنْ وَلَّاهُ فَهُوَ مَوْلَايِهِ لِلَّذِي وَالَاهُ  
ابْنُ فَإِنْ سَلِمَ ابْنُ لَمْ يَكُنْ عَلَى يَدِ آفٍ وَوَالَاهُ جَارٍ وَإِنْ سَلِمَ  
وَلَكِنَّهُ لَمْ يُوَالِ أَحَدًا فَوَلَّاهُ مَوْفُوفٌ وَلَيْسَ لِمَوْلَايِهِ الْعِتَاقَةُ إِنْ  
يُوَالِي أَحَدًا **كتاب الأيمان** **باب الأيمان على ثلاثة**  
أَوْجُهٍ يَمِينٌ مَعْقُودَةٌ وَهِيَ الْمُسْتَقْبَلُ وَيَمِينُ الْعَمُوسِ وَهِيَ  
فِي الْمَاضِي فَعَلُهُ فِي ذَلِكَ التَّوْبَةِ وَالْأَسْتِغْفَارُ رَدُّونَ الْكَفَّارَةَ  
وَهِيَ مِنْ عَظَمِ الذَّنْبِ وَيَمِينُ اللَّغْوِ وَهِيَ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ  
فَأَمَّا الْمَاضِي إِنْ يَخْلِفُ عَمْدَ شَيْءٍ يَحْسَبُهُ كَذِبًا وَأَمَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ  
مَا يَخْرُجُ عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ فِي صَلَاةٍ كَلَامِهِمْ لَا وَاللَّهِ بَلَى وَاللَّهِ شَيْءٌ  
وَأَرْبَعُونَ لَفْظًا يَكُونُ يَمِينًا وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ وَاللَّهُ بَالِيَّةٌ تَابَتُ فِي اللَّهِ  
وَالرَّحْمَنِ وَالرَّحِيمِ وَعِزَّةُ اللَّهِ وَقُدْرَةُ اللَّهِ وَجَلَالُ اللَّهِ وَعَظَمَةُ اللَّهِ  
وَكِبَرِيَاةُ اللَّهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ أَوْ قَالَ لَعَلَّ اللَّهَ  
وَأَيْمُ اللَّهِ وَأَقْسَمُ بِاللَّهِ وَاحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ احْلِفْ بِاللَّهِ أَشَدُّ أَوْ أَهْلَ

بِاللَّهِ عَزَمَ أَوْ اِغْزَمَ بِاللَّهِ عَلَى الْعَدُوِّ وَعَهْدُ اللَّهِ وَذِمَّةُ اللَّهِ وَمِيثَاقُهُ  
عَلَيْهِ نَذْرٌ أَوْ نَذْرُ اللَّهِ أَوْ هَوِيٌّ أَوْ نَفْسِيَّةٌ أَوْ جَوْتِي أَوْ كَافِرٌ أَوْ  
بِرِّي مِنَ الْإِسْلَامِ أَوْ قَالَ هُوَ بِرِّي مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ قَالَ هُوَ بِرِّي  
مِنْ الْمُصْحَفِ أَوْ قَالَ هُوَ بِرِّي مِنَ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ أَوْ قَالَ بِرِّي  
مِنْ اللَّهِ أَوْ مِنْ رَسُولِهِ أَوْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلْتُ كَذَا عَلَى حُجَّةٍ أَوْ عَمْرٍةٍ أَوْ صَدَقَةٍ  
أَوْ غِنًى فَعَلْتُ لِرَمَّةٍ فِي ذَلِكَ الْكَفَّارَةُ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ لَفْظًا إِنْ يَكُونُ  
يَمِينًا قَوْلُهُ وَعَلَّمَ اللَّهُ وَرَحِمَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ اللَّهُ وَسَخَطَ اللَّهُ وَلَغِنَ اللَّهُ وَسُلْطَانُ  
اللَّهِ وَوَجْهَ اللَّهِ وَحَقَّ اللَّهُ قَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَوَجْهَ اللَّهِ يَمِينٌ  
وَقَوْلُهُ وَالْبَيْتِ وَالْقُرْآنِ وَحَقَّ الْقُرْآنِ وَالْإِسْلَامِ وَحَقَّ الْإِسْلَامِ  
وَحَقَّ اللَّهُ وَحَقَّ رَسُولُهُ وَالْكُفَّةُ وَبَيْتُ اللَّهِ دَامَتِ اللَّهُ أَوْ قَالَ هُوَ إِنْ  
أَوْ شَارِبُ الْخَمْرِ أَوْ أَكَلَ الْمَيْتَةَ أَوْ أَكَلَ الرِّبَا أَوْ تَارَكَ الصَّلَاةَ إِنْ فَعَلَ  
كَذَا عِشْرُونَ سَبْعًا يَتَعَلَّقُ الْيَمِينُ بِعَيْنَيْهَا وَفِيهِ تَغْيِيرُ الْحُكْمِ بِتَغْيِيرِهِ إِذَا خَلَفَ  
لَا يَحْكُمُ رُجُوعًا فَلَا يَنْفَعُهَا ثُمَّ كَلَّمَهَا أَوْ خَلَفَ لَا يَحْكُمُ صَاحِبُهَا فَلْيَسَا  
فَبَاءَ ثُمَّ كَلَّمَهَا أَوْ خَلَفَ لَا يَحْكُمُ فَلْيَا ثُمَّ كَلَّمَهَا وَهِيَ هَذِهِ الشَّيْءُ فَكَلَّمَهُ  
فَعَدَّ مَا مَضَى شَيْخًا أَوْ خَلَفَ لَا يَحْكُمُ فَلْيَا ثُمَّ كَلَّمَهَا وَهِيَ هَذِهِ الشَّيْءُ فَكَلَّمَهُ  
بِحُكْمٍ فَلْيَا ثُمَّ كَلَّمَهَا وَهِيَ هَذِهِ الشَّيْءُ فَكَلَّمَهُ وَهِيَ هَذِهِ الشَّيْءُ فَكَلَّمَهُ  
مَا نَهَيْتُ الدَّارَ أَوْ الدَّارَ فَلْيَا فَخَلَّ الدَّارَ هُوَ فِيهَا بِإِجَارَةٍ أَوْ إِعَارَةٍ  
أَوْ كَانَ وَفَعًا أَوْ خَلَفَ لَا يَحْكُمُ فَكَلَّمَهُ فَكَلَّمَهُ لَا يَحْكُمُ  
حُمُ هَذَا جَمْلٌ فَكَلَّمَهُ صَارَ كَبْتًا أَوْ خَلَفَ مَا كَلَّمَهُ هَذَا الْقَبُولُ  
فَاكَلٌ مِنْ جَنْبِهِ أَوْ خَلَفَ لَا يَحْكُمُ فَكَلَّمَهُ فَكَلَّمَهُ هَذَا الْقَبُولُ  
بِأَنْ لَا يَنْتَرِبَ مِنْ مَاءٍ دَجَلَةٍ فَتَنْتَرِبَ مَقَامًا نَاءً أَوْ خَلَفَ



على نفل ان لا يلبس فقط بشرائه وشركه لغيره ثم لبسه او حلف لا يدخل  
 هذا القطر وهو مفروب في موضع فنقل منه وخرجه في موضع  
 آخر وكذلك القبة والعبدان او حلف ان لا ينزب بينه وبين  
 فشر بينه وبينه او حلف ان لا يلبس ثوبا من غزل فلان  
 فلبس غزلا مع غزل في موضع او حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلان  
 فلبس كسبا من غزل او حلف لا يلبس ثوبا من غزل فلان  
 التوب في نسجه ونسجه آخر او حلف لا يصلي بصلوة فلان  
 فدخل في الصلوة واحدث الامام قدامه في اول الصلوة وكذلك  
 لو ادرك معه ركعة وصلى ما بقي ثلثون سبعا يتبعون حكم بعضها و  
 يتغير حكم بعضها حتى لا يحث فيه رجل حلف لا يدخل دار فلان  
 فانهدمت فجعل ثنائيا او حاما او حانوتا او مسجدا فدخل او  
 حلف لا يدخل دار فلان الا محاربا او عابدا سبيل فدخلها لغير  
 بها ثم بدله فقام او حلف لا يأكل فاكهة فاكل عنبيا او رطبيا  
 او رمانا او حلف لا يدخل الدار ما دام فلان فيها فخرج فلان  
 باهله ثم عاد اليه فدخلها كالحالف او حلف لا يأكل السمسم فاكل  
 حبصا لا يحث الا ان يرى لونه ويوجد طعمه او حلف لا يأكل  
 التمر فجعل عصيده او حلف ان لا يركب دابة عبده الماذون له  
 في التجارة لم يحث عندا في حنيفة وابعه يوسف رح او حلف  
 ان لا ينزب في هذا الكوز فصبت ماء فيه كوزا آخر فشرب  
 وحلف ان لا ينزب في الدجلة فشرب منها بانه او حلف  
 ان لا يأكل لبسرا فاكل رطبيا او حلف ان لا يأكل في هذا البئر فصار

رطبيا

رطبيا فاكل او حلف لا يأكل فاكل سمكا او حلف لا يأكل في هذه  
 الحنطة فاكل في غيرها او حلف لا يشترى قميصا فاشترى مقطعا غير مخطط  
 او قال لا يسكن هذا الدار فوقف فيها اياما او كان لا يبيع  
 اخروج في هذه الدار الا بطرح نفسه من الحايطة او حلف قال الله  
 لا اكلمك ما دام ابوك حيا حتى مات اخا حيا ثم كتمه او حلف  
 لا يكلم مع فلان ففتح في الصلوة او حلف لا يكلم قرا في الصلوة  
 او حلف لا نوم احدنا ففتح لنفسه فجاء قوم واقفوا به وكذلك  
 لو اتمم في صلوة بخراة او سجدة التلاوة او قال لعبد ان صليت  
 ركعة فانت في فصيل ركعة ثم تكلم لا يعق ولو صلى ركعتين عتق  
 بالركعة الاولى او قال لرجل لا اخرج حتى اراك نفسي فراه نفسه  
 في مكان بعيد وعرفه فلان او اراه في فوق حايطة او في سطح او  
 قال يا فلان وهو يقبل اليه لا يحث او قال لامرأة ان لم  
 اعين مملوكا باليف فانت طالق فاشترى مملوكا باليف لسيادي  
 مائة واعنته او حلف لا يخرج امرأته الا باذنه ففعل له اما تاذن  
 لها بالخروج فقال في منعها لا يكون اذنا او حلف لا ينظر ابدا في  
 فراه في امرأة او حلف لا يشترى صوقا فاشترى شاة او حلف  
 لا يشترى دهننا فاشترى زيتا او دهن الزرو وخرج والاكابر  
 لا يحث ولو حلف لا يستلم الشفعة فسلكت حتى بطلت شفعتها  
 عتق في يمينه رجل حلف لا يدخل دار فلان او حلف لا يأكل طعام  
 فلان او لا يلبس ثوب فلان او لا يركب دابة فلان فاشترى  
 فلان بعد يمينه او لا يكلم فلانا الا باذنه فان لم يعلم الا بذي



حتى كلمة أو قال لا مرداة لا تجزئ في الدار التي لا بد من مخرج مرة باؤنه  
 ومرة بغيره من حيث في يمينه ولا بد من الدار في كل مرة أو حلف  
 أن لا ينتم ريحانا فتم الرجس والشاهر أو نتم وزد لا يحلف  
 في يمينه ولو حلف أن لا ينتم طيبا فأي طيب شتم حلف وما  
 لا مرداة أن مشطت أحد أفاضت طالع فحادث امرأة قد  
 شحنت رأسها وعقدت شعرها أو صغيرها حلف في يمينه  
 أو حلف لا يكلم فلانا فعلمه القرآن في غير حال الصلوة أو حلف  
 لا يكلم ففرا في غير الصلوة أو حلف لا يكلم اليوم غدا فكلمه في  
 يوم أو غدا أو حلف لا يكلم امرأة فجاءت لتأكل موقفا  
 الزوج فحالت به يريد به نهيا أو حلف لا يدهن فادهن بالزيت  
 أو حلف لا يعنى فماتت عبدا أو قبض مال الكتابة عشرة أشياء  
 إذا حلف أن لا يفعل فامر غيره ففعل حلف أن لا  
 يزوج أو لا يطلق أو لا يعنى أو لا يهب أو لا يقضي دينه أو لا  
 يهدم البناء أو لا يفرج أو لا يبيع أو لا يخذل أو لا يهدم في هذه الأفعال  
 العشرة إن كان الحالف ممن يلبى هذه الأفعال بنفسه فامر غيره  
 ففعل لا يحلف وإن كان لا يلبىها بنفسه فامر غيره ففعل حلف  
 ثمانية أشياء إذا حلف أن لا يفعل فامر غيره ففعل لا يحلف  
 رجل حلف أن لا يبيع ولا يشتري ولا يواجر ولا يستاجر ولا يعاقم  
 ولا يجامع ولا يصاح ولا يلبس من شئ فلان فامر غيره ففعل  
 هذا إذا كان الحالف ممن يلبى هذه الأفعال بنفسه لا يحلف فاما  
 إذا كان ممن يلبى غيره حلف فيه إذا حلف أن لا يأكل من لحم هذه

النشأة لا يحلف في أربعة منها المستح والائنة والمانع ونحوه البطن  
 ويحلف في كل سبعة منها وهو الغواد والكبد والكلى والري  
 والكلى والامعاء ونحوه الظهر رجل حلف لا يدخل بيتا لا يحلف  
 في ثمانية أشياء الحام والسبعة والكلى والمسجد الحرام وسائر المساجد  
 ودملز باب الدار والظلة واما بيت الشعران كان يد وبها يحلف  
 وإن بليدا لا يحلف ولو حلف أن لا يفعل بفلان كذا فمات  
 المحلوع عليه سقطت اليمين لا في أربعة أشياء إذا حلف أن  
 لا يفعل أو لا يلبس أو لا يحمله أو لا يؤمنه فهو على الحيوة والوفاء  
 وما سواه ذلك فهو على الحيوة إذا حلف أن لا يفعل مع فلان  
 يحلف بفعل أربعة أشياء وإن لم يقبل المحلوع عليه وهي القرض  
 والجهة والصدقة والعارية رجل حلف لا يأكل من كسب فلان  
 يحلف بخمسة أشياء بأن يأكل ما اشتراه فلان أو وهب له  
 أو أوى له أو أخذ أجره ففعله أو أكل مما ورثه الحالف من فلان  
 فهو كسب الأول حلف يحلف فيه كسب آخر ولا يحلف بخمسين  
 بأن ورث فلان طعاما فباع منه فاكل الحالف أو وهب المحلوف  
 عليه الطعام للحالف سلم فاكل رجل حلف لا يأكل من إدام طعام فلان  
 يحلف بأربعة أشياء بالحل والحام ونحوه الملح والدبس ولو  
 كان المحلوف عليه باع الطعام فاشتري الحالف منه فاكل حلف  
 رجل حلف لا يأكل طعاما أو اما فاضطر إلى أكل الميتة فاكل عند الضرورة  
 يحلف لا تأكل بالحل الأمانة لا يحلف في يمينه لمكان الضرورة وأما  
 فوا أو حلف فاكل يحلف وإن باعها بنفسه فاكل لا يحلف فإن كان



معه رافع فحلف ان لا ياكل فاشترى بها ذباينة او فلو ساقم اشترى  
 بها طعاما فاكل حسنت وان اشترى بها غنما ثم باع العروض واشترى  
 بها طعاما فاكل لا يحسنت ولا كل ثلثة اوقات بين كل وقتين  
 وقت حرة اليه ووقت العذاب من اول النهار الى زوال الشمس  
 ووقت العشاء من زوال الشمس الى نصف الليل ووقت السجدة نصف  
 الليل الى طلوع الفجر رجل حلف لا يقبض حقة من فلان لا يحسنت ببيعة  
 اشياء اذا قبضه من متبرع او من كفيل او قبضه من وكيله قد كان  
 وكله قبل البمين او قبضه من محتال عليه وقد احواله قبل البمين واخذ  
 به رهنا فهلك الرهن في يده او حط عنه البعض واخذ البعض  
 او اشترى منه شيئا به او قبضه او قبضه ببيعا بائنا او قبضه من الغير  
 او استهلك عليه مكيلا او موزونا او اشترى منه شيئا ببيعا فاسدا  
 وقبضه ولم يكن فيه قيمة وفاء بالحق ولو قبضه من خمسة  
 يحسنت اذا قبضه من وكيل المطلب او من محتال عليه بعد البمين  
 او اشترى ببيعا فاسدا وقبضه وفي قيمة وفاء بالحق  
 او استهلك عليه غير المكيل الموزون وفي قيمة وفاء بالحق او  
 استهلكه او اقره قبل الاخذ والغصب يحسنت **باب كفارة**  
 البمين المكفر بخبرين ثلثة اشياء ان استاء اعنق رقبة وان  
 شاء اطعم عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من براء او صاعا  
 من شعير او من تمر وان شاء عداهم وعنتاهم وان شاء كسبه عشرة مثاقير  
 كل مسكين ثوبا سائعا او سدا قميصا او مخلفه او ازارا او سراويل  
 او عمامة سائغة عند ابي يوسف وفي رواية اخرى انه قال

لكل مسكين ثوبين قميصا وسراويل ثوبان او ثوبا ورومي عن  
 حجة ان قال كسبه لكل مسكين قدر ما يسير غنمة ويجوز فيه الصلوة  
 ولا يجوز صرف الكفارة الى خمسة الى الكفان الموبنة وبناء المسجد و  
 القناطر وبيع العرة والحجاء ولا يجوز دفع هذه الكفارة الى غير الجوز  
 دفع الزكوة اليه وهو اربعة عشر ذراعا وقد ذكرناهم في كتاب الزكوة  
 احده وعشرون رقبة لا يجوز عقوبتها في الكفارة المدبر وام الولد والمكاتب  
 ان ادى شيئا من بدل الكتابة والعبد المشرك والزمن والمقعد  
 والاعمى والاعمى والمرأة والحسين والاحدب داخل البدين  
 والرجلين ومقطوع الابهامين وثلثة اصابع من كل يد وعبد حلال  
 الدم قد قضى بدمه ثم عفى عنه وكذا المرأة وان اسلم بعد ذلك او عفى  
 عنه عبد ابغض العبيد ثم اغلى البياض او اعنق عبدا على مال  
 عن كفارة ثم ابراه عن المال او اعتقه في مرض مؤنه ولم يخرج  
 من الثلث فاستعاه الورثة في بني في قيمة او عبدا مريضا كان  
 فيه حدة الموت ان كان يرحى ويخاف حاز بشوة من الرقيات  
 يجوز عقوبتها في كفارة البمين الامة المرتدة والعبد الكافر والاعور  
 والاعمى ومقطوع اليد الواحد والرجل الواحد لم يقطع البدن  
 الرجل من خلاف والعبد المديون اذا اختار الغناء سعاية العبد  
 والعبد المرحون ثم بسى العبد ويخرج به على ما في **كتاب البيوع**  
 البيع ثلثة بيع صحيح وهو المعروف فيما بين الناس وبيع فاسد  
 لدخول المحاجة او الشبهة الفاسد فيه وبيع باطل لدخول المحرم  
 اما البيع الصحيح فملك بنفس العقد واما البيع الفاسد فملك



بالقبض والاطلاق لا يملك بحال الشرط كجائزة ثلثة الاجل المعلوم  
 واختار المعلوم وهو ثلثة ايام واشترط الفصح والمكسر في الثمن الشرط  
 المفسدة للبيع اربعة اشترط المنفعة للبايع واشترط المنفعة  
 للمبتاع واشترط المنفعة للمبيع اذا كان عبدا او امه والشرط  
 في العقد اما اشترط المنفعة للبايع ان يبيع على ان يقرضه المشتري  
 شيئا او يهب منه شيئا او يبيع عنه شيئا او يهدى له عبدا  
 او على ان لا يسمه الى راس الشئ او على ان يستحوذ به البايع من  
 او كان دارا على ان يكتسبها منه او اما اشترطه للمبتاع  
 كما ذكرنا للبايع واما اشترطه للمبيع على ان لا يبيع او لا يتخذه  
 او لا يجامعها او على ان يديرها او يستولدها او يكتسبها او  
 يقرضها او كانت ذابة اشترطها على ان لا يبيعها من فلان  
 او يبيعها من فلان اما الشرط في العقد ان يشرط خيارا اربعة  
 ايام او اكثر او شرط خيارا جمولا او اجلا مجهولا او غيرا او خيرا  
 او لم يسم ثمننا شرط خيارا يسقط بانين وعشرين شيئا ويلزم  
 البيع ان يموت البايع او يموت المشتري وكان له الخيار  
 او اصابها عيب او قبلها بشهوة او لمسا او طمها او نظر الى  
 فرجها بشهوة او عرضها على البيع او اوجها او جنى عليها او اعتقها  
 او دبرها او سبقها نكحة من دابة او اختبها او مضها او خطب فرجها  
 او خشنه او حلب لبن الدابة او كان خيارا للبايع فابراه في الثمن  
 قال انت بري في الثمن لزم البيع او سكت حتى مضى الثلاث  
 ثمانية اشياء لا تسقط به خيار الشرط المشط والتدوين والتبس

واخذ الشعر

واخذ الشعر واخذ عرق الدابة وقص الحوافر وثمة الثمن وقبض  
 المبيع خيارا الروية في الجارية يستقط بروية الوجه فان راى وجهها  
 او كثرها سقط خيارا فان راى ذراعها او صدرها او بطنها او  
 ساقها لا يستقط خياره خيارا الروية في الفرس والبغل والحصان  
 بروية عينه او فخذ او ساق وكل عضو تام منه الا ثلثة لفضا الحفرة  
 والناحية والاذن والفصح ان خيار الروية في الفرس والبغل والحصان  
 لا يبطل ازاري طرف القوائم منها ولو راى مقدما او مؤخرا لم يطل  
 خياره لانه مقصود ومن باع دارا دخل فيه بناؤها ومغايعة اعلتها  
 وان لم يسمه ومن باع ارضا دخل فيها الاشجار والتخل وان لم يسمه  
 ولا يدخل فيه الذرع كالم يسمه ومن باع اشجارا فيها تمر لا يدخل التمر  
 في البيع كالم يسمه ويقال للبايع اقلعها وسلم المبيع الى المشتري  
 ولا يجوز خيارا في العقود كلها الا ثلثة ايام الا في الكفالة في  
 قول ابي حنيفة ربح البيع الفاسد على ثلثة عشر سنة مما الاكراه على  
 البيع والحقارة في الثمن او الثمن او اوجال شي من الحرام في البيع  
 كالحل والخمر والخنزير واشترط الخيار بالتوقيت والحصاة والذبا سحر  
 والتذرية والمهرجان والعطاف وقدم الحجاج وقطر اليهود ودم  
 النصارى اذ لم يعرف المتبايعان اربعة اشياء يجوز بيعه  
 قبل القبض العقار والمهر وبديل الخلع وبديل الصلح من دم القدر وكل  
 عقد وقع على المكمل والموزون بعينه فليس للمشتري غيره وليس للبايع  
 منه الا في ثلثة اشياء الدراهم والدينار والفلوس باعيا  
 جاز للبايع دفع مثل ما دخل تحت العقد ومن له شرب فممنه



غير مملوك بل الرقبة لا يجوز الانتقال عنه اليه غيره الثلاثة اشياء  
 بالوارثة والوصية والاستحقاق بخيار في البيع اربعة اشياء  
 الشراء خيار العيب وخيار الرؤية وخيار النقصان لا يثبت الا في  
 اربعة اشياء البيع والاجارة والقسيمة والصلح دعوى المالك  
على شيء بعينه خمسة اشياء لا يجوز العقد عليها ان كان  
 موصوفاً بيع جارية بعيد بغير عينه موصوفاً اجارة العبد بعيد بغير عينه  
 موصوفاً قسيمة دار على ان يرد احدهما عبد او جارية بغير عينه موصوفاً  
والصلح في دعوى المالك في عبد بغير عينه واجارة شيء بعيد بغير  
 عينه موصوفاً خمسة اشياء يجوز العقد عليها اذا كانت موصوفة  
 عنان عبد بعيد بغير عينه موصوفاً كتابة عبد خلع المرأة على  
 عبد بغير عينه موصوفاً الاقالة والرد بالعيب بغير قضاء القاضي  
بحر بان جر ي واحد الا في حضيلة واحدة وهو الرد بالعيب  
 قبل القبض لان رده بمنزلة خيار الرؤية فلا رده على البائع  
**الاول باب العيوب** اربعة اشياء عيب في جارية  
 دون الغلام الجنون والزنا وولد الزنا ثلاثة في العيوب  
 لا يردل حكمها بالبلوغ الاباق والتمتة والبول في الفراش فان  
 شيء من ذلك بعد البلوغ فهو عيب لازم ان يفتى عشر اشياء  
 يمنع رد المبيع بالعيب يرج بنقصان العيب منها اذا حدث  
 في البيع عيب عند المشتري ثم اطلع على عيب قديم او كان  
 با ففقطه وخالطه او صنعه او كان سونفاً فله بالتمن او كان  
 عبداً فاعتقه او مات او هلك في يده او باعه او كانت جارية

منه  
 خبير

سنة  
 ١٠٠٠

يكرا

يكرا او يتبا قبلها بشهوة او وطئها او فاسد عينا بها با فية  
 عما وية ثم اطلع على عيبها او اشترى جارية فابتعت ثم اطلع  
 على عيب قديم ثم ماتت في اياها ما دامت حية لا يرجع بفساد  
 رجل اشترى جارية فلم يعقبها حية وجداً باع عبداً ثم اح فان  
 قبض المعبودة لزمناه جميعاً وان قبض غيرها فلا ان يردها  
 جميعاً فان غيرها فباعها او لم يقبضها ولكنه اعتقها لزمه الا في  
 اربعة اشياء لا يرد بخيار الرؤية ولا بعيب يسير المهر وبذل  
 الخلع وبذل العتق وبذل الصلح في دم العبد العيوب التي تجوز  
 منها النكاحون التجارة فيما بينهم خمس واربعون عشرة منها لان  
 ابي ليلى الكي والتفان في الخلق وانا الرجوع وانا الرجوع  
 والاطافه والا الواحدة والاثنتان والثلاثة الا ان تكون  
 مجمعة في موضع واحد لا يدخل في البراة والطفرة في العين  
 والغيب والجرب في العين تلتون منها لشريك بن عبد الله العا  
 به خط الاذنين اذا شققتا ثم خيطتا والكلف والزيادة في  
 الاسنان والنقصان الا ان يكون في جارية فارضة والكسف  
 والتخام في غير موضع والتلتون في الاسنان والحصى والعوار  
 التي تخرج للنفم واخلاف الاسنان والتمش والشمط اليسير  
 والنباتين بروده وهوان يكون صدره بانيناً على البطن واليدين  
 واخفاف الك العقبين والروح وهو باعد ما بين الرجلين  
 والكوع وهوان يعوج الكف من قبل الكف والكوع وهوان  
 يركب الا بهام السبابه في الرجل حتى يردل فدي اصلها جارية



والفدع وهو في الكف والحضان وهو ان يكون احد التدين  
 الكرم الاخي في المرأة وكذا في السبوف والعشر وامننا وجلود  
 السباع ثلثة فمادونها والشمات بيضا والنايل والجلد  
 والعذرة والعقر لا يحاف ان سعض السقا في  
 البدين والرجلين واكل العين واختلاف الاضلاع وزاد  
 فيه حفص بن غياث خمسة حضاب الراس من غير شطو  
 حفرة الشعر والوشم والغنة في الصنوت واللحج وما يهي سؤل الله  
 صلى الله عليه وسلم خمسة ركو عنون حصل بيع الابح والجبن  
 وبيع الطير في الهواء والسمك في الماء وبيع الحامل دون الجنين  
 وبيع الجنين دون الحامل وبيع ذراع في ثوب وبيع خرقة في ثوب  
 وبيع ثوب في ثوبين وبيع فبة القانص في ثوب المرانية وهو ثوب  
 على رؤس الخيل بحرصة غزاة والمخاطة وهو ثوب يحيط به ثوبها  
 او البيع بالقاء والمنابرة وهو ان يريه الرجل السلعة  
 ثم يبيدها بالبايع على المشتري فيكون بيده ايجابا والمناصة وهو  
 ان يمسر المشتري السلعة بيده بعد الرؤية فيكون مضمونا  
 البيع وبيع النمار حتى يزهر وهو البيع اية البئر ورواها جاز وبيع  
 ما لم يقبض ورج ما لم يقبض وبيع وسلف وهو ان يبيع  
 السلعة على ان يفرضه المشتري عن بيع وشروط وهو ان يقول  
 ابيعك بالنقد هذا وبالثمن كذا اربعة من البيوع بكرة ويجوز بيع  
 ثلثي الركبان وبيع الكافر للبايع والبيع عند اذان الجماعة  
 والنخس وهو ان يوهبهم نقاد السلعة فيعنه ان يساوم الح كز

الح كز  
 من يبيعه  
 من يبيعه  
 من يبيعه

ما يساوم

ما يساوم صاحبها وهو سؤم البيع اربعة لاروا بين المؤمنين  
 والعبد والمذموم وام الولد وبين المسلم والكوفي في دار الحرب  
 فمئة حصل البيع في هؤلاء وروى بدرهمين نقدا او ثوبا جاز  
 باب التمسك ثلثة اشياء يبيع المسلم فيها في المكمل  
 والموزون والمذموم وهو الثياب في اربطة السليم ثيابا  
 معزلة راس المال وقبضة في المجلس وموزة الكيل وموزة المسلم فيه  
 وكون والمسلم فيه موجودا في وقت العقد في وقت محله وبيان  
 مكان الايفاء اذ كان له حمل وموزة ويجوز التسليم في جميع  
 ما يمكن ضبطه كالخيل والتمير والنبات والفراء والحشيش  
 والبنين والغول والفت والتمير والبنين والمضل ويجوز  
 واليقين وضول الشيف وغيره ستة عشر شيئا لا يقبل التسليم  
 فيها الموزون في الموزون والمكيل في المكمل في الجوان والروبر  
 والاكارع واللاية والجواهر والبقول والفواكه الرطبة وفي الرطب  
 في غير صنته والرومان والسفرجل والبطيخ والبقلاء في غزمانية  
 وما اشبه ذلك وفي اللحان والجلود كلها عددا وكطبخ في ما  
 والرطبة جزا وجميع ما لا يمكن ضبطه فيما يقبض وينقطع في اندي  
 التماس ولا يبيع المسلم فيما يبعد الا في الجوز والبيض خمسة اشياء  
 يجوز في السلم الوكالة والحوالة والكفالة والاقالة والرهن  
 خمسة اشياء لا يجوز في السلم التركة والتولية وبيع قبل  
 القبض والاعتياض عن المسلم فيه والاعتياض عن راس  
 المال بعد الاقالة ويجوز بيع الجوز بالخطبة والديون

المصدر  
 تيمانه  
 الحصر  
 والعقود  
 فورا بوجوه وعقود  
 على الاطلاق بانه  
 واجب



مستفاداً وبيع للحمان بالبحر وان غدا به حنيفة وابي سب  
 رح ويجوز بيع الرطب بالتمر مثلاً بمنزل الغنم بالزبيب ولا  
 يجوز بيع الحنطة بالذقون والسويون ولا يجوز بيع الزيت بالزيتون  
 والسمسم بالسمسم حتى يكون الزيت والسمسم اكثر مما في الزيتون  
 والسمسم فيكون الدهن بمنزلة الزبادة بالنفل والعصارة  
**باب** اخذ رجل اشترى ثلث اخوات متفرقات لا يجوز  
 له وطئهن جميعاً ولكن يجوز له وطئ الاخت لا ابنتها  
 وام فان وطئ الاخت لا ابنتها وام لا يجوز له وطئ الابنة  
 لا ابنتها وام ما دامت هي في ملكه وان كانت  
 لكل واحدة منهن فاشترى بناتهن دون الامهات يجوز له  
 وطئهن جميعاً لان كل واحدة منهن بنت حارة لها جنتها  
 الا في وان اشترى البنات مع الامهات يجوز له وطئ  
 بناتهن جميعاً فان وطئ الامهات او لا يجوز له وطئ الابنة  
 لا ابنتها وام وان وطئ الاخت لا ابنتها وام لا يجوز  
 له وطئ الابنة لا ابنتها وام ما دامت هي  
 في ملكه ولا بناتهن وان وطئ ابنة الاخت لا ابنتها وام  
 يجوز له وطئ البنات دون امهاتهن واما الاستبراء  
 فمعتبر في الاماء بحضرة واحدة ان كان ثلث تحيض وان  
 لم تحيض من صغير او كبير فاستبراء واحد سواء اشترى منها رجل  
 وامرأة او جميعاً لا يجوز الوطئ والقبلة والملازمة والنظر  
 الى العورة وان ارتفعت حقيقتها بعلقة فان ابا حنيفة

رح لم يقدر منها بتقديره وقال ابو يوسف لا يطأها شهرين  
 وحاشا ايام فان لم يطأها حمل يطأها وقال محمد رح  
 لا يطأها اربعة اشهر وعشرة ايام فان لم يطأها حمل يطأها  
 وان طأها حمل لا يطأها حتى تضع حملها فيكون استبراءها  
 بوضع الحمل اجماعاً وقال زفر لا يطأها الى سنتين لان الولد  
 يبقى في البطن سنتين خمسة وعشرون شهراً بوجوب الاستبراء  
 اذا اغتتمها في الكفار او ملكها بالشر او الهبة او الصدقة او الميراث  
 او بالعداء اذا وجب عليه او بالبدل في خلع زوجة او كانت  
 مرفوعة اقلها او مكاتبه بعت او كانت موهبة فوضت  
 المتعة او باع جارية ثم اقال بعد القبض يلزم البائع الاستبراء  
 او اشترى شقيقاً كان لرجل فيها شرك او باع شقيقاً فيها  
 ثم اقال العقد يلزم البائع الاستبراء او كانت ابنة فمعت  
 او عصبتها طالم ثم ردها عليه او كان وعصبتها من ولده الصغير ثم  
 استردها او كان باعها من رجل بيعاً فاسداً ثم فقه القاضي  
 بالرد عليه فاستردها او باع طالم جارية رجل فحاصمه مولاهم  
 كان وطئ المشتري وقبضه لا القاضي يلزم المالك الاستبراء  
 استحساناً والفتوى عليه اذ زوجها من رجل وطلقها قبل الدخول  
 او وطئ الاب جارية ابنة ولم يحل ثم اغتتمها او اشترى جارية  
 من ابنة امة او من مكاتبه او اشترىها من عبده المأذون ولم يكن  
 حاضراً واحدة عند العبد وان كان ديناً حطت انكس  
 يلزم المولى الاستبراء وادار الرجل بيع جارية يلزم البائع



الاستبراء فيما بينه وبين الله في القضاء إذا كانت موطوءة  
 البائع ويلزم المشتري الاستبراء أيضا وكذلك لو أراد أن يزوجه  
 يلزم الاستبراء فيما بينه وبين الله تعالى إذا كانت موطوءة  
 للموعدة وكذلك لو أراد أن يزوج أم ولد أو مدبرته قبل العتيق  
 أو باع أحد النيرين جارية مشتركة أو حاضنت عند المشتري  
 ثم أجاز شريكه بغيرها بغيره أخرى أو باع فضوليه جارية  
 رجل وحاضنت عند المشتري ثم أجاز المالك البيع أو الماسورة  
 إذا احتسب ما لهما بغير القيمة أو بعدتها أو اشتري أمه منكوبة  
 ثم قبضها ثم طلقها الزوج قبل الدخول أربعة أشياء لا يوجب  
 الاستبراء رجل باع جارية على أنه بائنها ثلثة أيام ثم فسد البيع  
 لا يلزم الاستبراء عند أبي حنيفة رجوع أو وطئ الأب جارية ابنه  
 وحبلت ثم ولدت وأدعاه ثبت نسب الولد وأدى القيمة  
 أو باع ظالم جارية رجل وعلم المشتري أنها ملكة غير فوطيها  
 أو لم يظلمها لا يلزم المالك الاستبراء أو اشتري جارية  
 فزوجها وطلق الزوج بعدما قبضها المشتري لا يجب الاستبراء  
 خمسة مواضع لا يحتسب فيها الحيض من الاستبراء رجل اشتري أمها  
 جارية حائضا أو اشتري فحاضنت في يد البائع ثم قبضها أو اشتري  
 ووضعها على يد عدل فحاضنت في يده ثم قبضها وكذلك لو باعها  
 أحد النيرين فحاضنت بغيره ثم أجاز الثاني البيع أو باع  
 وفي جارية رجل فحاضنت في يد المشتري ثم أجاز المالك  
 البيع **كتاب الرهن** شرط جواز الرهن ثلثة أشياء الإيجاب

والقبول والقبض وللمرتهن أن يحفظ الرهن بزوجته وبولده  
 الذي رجع عبدا وبخاومه وينفع ولا ينفع به إلا بذن الراهن  
 الرهن مضمون بأقل من قيمته ومن الدين وعليه غرامة وتفسير ذلك  
 إذا جنى المرتهن على الرهن أو التلف أو جنى عليه غرامة فإن كان  
 فيه وفاء بالدين سقط الدين على الراهن وإن لم يكن منه وفاء  
 بالدين سقط الدين على الراهن وإن لم يرجع المرتهن على الراهن  
 بما بقي بعد قيمة الرهن وإن كان فيه فضل رجع الراهن  
 بالفضل للجناية فإن هلك الرهن بنفسه كان المرتهن أنفيا  
 في الزيادة ويرجع بباقي دينه على الرهن خمسة عشر شيئا لا  
 يجوز رهنه رهن المشاع الغير المقسوم وغير المقسوم و  
 رهن النمار على رؤس النخل دون الأرض ورهن الزرع في  
 الأرض دون الأرض فإن رهن أيضا فيها شجرة أو فرع  
 دخل الزرع والشجر في الرهن والرهن بقصا صر في النقص  
 وفيما دون النقص والحدود والكفالة بالنفس والشفيع وضمان  
 الذرعة والوديعة والعارية والإجارة والمضاربة والشركة و  
 كل ما حصل أمانة فإن قبض الرهن في شيء من ذلك وهلك  
 في يده لم يضمن شيئا ولا يسقط دينه ويجوز الرهن بالاعيان  
 المضمونة بنفسها وهي ما يجب القيمة بها كالحياض كالمغصوب والمهور  
 وبدل الخلع والصلح في دم العبد وغير ذلك فإن هلك هلك بأقل  
 من قيمته ذلك العين ومن الدين وإذا وطئ الراهن المرتهن أو  
 العدل أو غيره ببيع الرهن عند حلول الأجل فالوكالة جارية

ولو باع المرتهن ما فاجب على الفسار باعه  
 بآذن العاين ولو باع بغيره فليس له الرجوع  
 كان الراهن مطلقا عنه الأمان  
 الجح على الدين وفيه المنة لو باع  
 الرهن بآذن الحاكم إذا كان الراهن غائبا  
 لا يغير حيوة ولا مودة  
 جاز نقله الفناء والبراري



وليس للراهن زكوة ولا نفيل بموتهما ولا بموت احدهما ولا  
بموتهما ولا بموت احدهما ولا بارتدادهما ولا بارتداد احدهما  
صلا كونه في يد العدل كصلا كونه في يد المهرين فان مات العدل  
لم يقيم ورثته مقامه في امساك الرهن وبيعته ونفقة الرهن على  
الراهن وكفنه عليه لو مات الرهن واقر الراعي على الراهن  
دناؤه للراهن واجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن على  
المهرين اربعة اشياء لا يملكها المهرين البيع والاجارة والعارية  
والرهن ثلثة اشياء يحل به الاجل موت الغريم وبطلان القاي  
وارتداده مع الحقوق او مع القدر ويجوز للراهن عتق العبد  
المهرين وتبذيره ولكنه لو كان مغيرا يبيع العبد في العتق  
في اقل من قيمته وفي الدين ثم يرجع به العبد على مولاه  
في التبذير يبيع العبد في جميع الدين ولا يرجع به على مولاه  
جناية العبد الرهن بعضه على بعض على اربعة اوجه جناية  
المشغول على المشغول بدین سقط من الدين وجناية الفارغ  
على الفارغ هدر وجناية الفارغ على المشغول وجناية المشغول  
على الفارغ هدر وتفسير ذلك رجل رهن امينين بالالف درهم  
قيمة كل واحدة منهما الف درهم فقتلت احدهما الاخرى في  
يد المهرين يفتلكها الراهن بسبعماية وخمسين درهما فقتل  
ان الحق في الجانية فقتل الجانية خمسين درهما وفيه نصفها وكذلك  
ان مشغول منها نجى هذا النصف المشغول والنصف الفارغ  
وهو الذي لا دين فيه على خمسينما في الامة المقتولة وهو المشغول

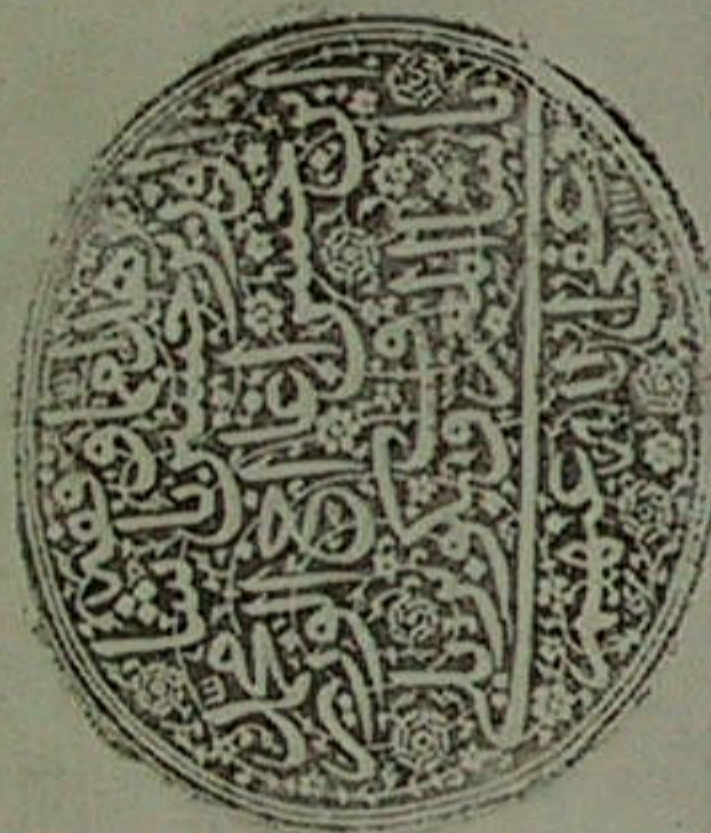
منها بالدين فبطل من هذه الخمسمائة واجبة عليه ولو هو مائتا  
وخمسون درهما وخرج الجاني حقة الفارغ من ماله هو مائتان  
وخمسون درهما فصار الدين فيها بعد الجناية مع ما كان فيها  
قتل الجانية في الدين سبعماية وخمسين درهما كتاب  
الاسباب الموجبة للثلثة اشياء الصغيرة والاربع  
وهذه الربعة الثلثة توجب الحج في الاقوال ودون الافعال حتى  
يؤخذون بضمان المتلفات فاما القيمة والمجنون لا يرضع عقودها  
واقرارها وطلاقها واعتاقها فاما العبد فاقواله نافذة في  
حق نفسه غير نافذة في حق مولاه فان اقر بمال لزمه  
بعد حريته فان اقر بحدود او قضا صر او طلاق ينفذ في الحال  
ومر باع او اشتري في هؤلاء وهو يعقل ويقصده فالموئ  
بالحيار ان شاء اجازة ان كان فيه مصلحة وان شاء  
فسخه قال ابو حنيفة رح لا يخرج على الشفيع المبتدئ المتلف  
بما له ولكنه اذا بلغ العلام غير رشيد لم يدفع الما اليه حتى  
يبلغ خمسة وعشرين سنة وما تقترفت قبل ذلك نفذ  
فاذا بلغ خمسة وعشرين سنة يدفع اليه ماله وان لم يوسر منه  
الرشيد وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يدفع اليه  
ماله ان لم يوسر منه الرشيد واذا بلغ ثلثين سنة فقتل فانه  
غير نافذة سنة اشياء يخرج من مال الشفيع المبتدئ الزكوة  
من ماله ونفقة زوجته ونفقة اولاده ودوي ارحامه  
يمن يجب نفقة عليه ونفقة حج اسلامه وان اراد حج



لم يمنع من حج لكن بسم الله القادر القيوم في الحج ينبغي عليه في  
طريق الحج وما أدب في من فيه من القرب ب أبواب الحج من ثلاث أما  
جاء بلوغ الغلام ببلوغ استبراء بالاحتلام والاجبال والانزال  
إذا أول وإن لم يوجد منه شيء حتى يكمل له ثمانية عشرة عند  
أبيه خفيف رج وبلوغ بجارية ببلوغ استبراء بالحج والاحتلام  
والمحز فإن لم يوجد منه شيء حتى يكمل لها سبعة عشرة عند الغلام  
أن يجب المفلس في كل دين لزم كذلك عن مال حصل في يده  
كثير المبيع وبدل القرض وفي كل دين الزمن يعقد كامل دين  
الكفالة ولم يجب فيما سوى ذلك كغرض المعصوب والمستر  
الجنائيات إلا أن تقوم البينة أن له مالاً إذا جاء شهران  
أو ثلاثة سأل ويعرف حاله فإن لم يظهر له مال حتى يسد  
ولا يجوز بني وبين غوايه بعد وجه من الحبس وإخذون وقض  
كتبه كتاب الصلح أربعة أشياء يجوز بها الصلح  
الصلح مع الأقرار والصلح مع الانكار والصلح مع  
السكوت والصلح عن المجهول على المعلوم ويعتبر في  
الصلح مع الأقرار ما يعتبر في البيعات أن وقع عن مال  
بمال وإن وقع عن مال بمنافع يعتبر فيه ما يعتبر في  
الأجارات وإن استحق بعض المصالح عليه رجع على المدعي  
عليه بحقه ذلك من العوض ويعتبر في الصلح مع الانكار  
والسكوت في حق المدعي عليه إقضاء البين وقطع المضومة  
في حق المدعي بمئة المعاوضات حتى لو صالح عن دار لم

الحج لم

يجب فيها الشفقة وإن صالح على دار يجب فيها الشفقة وإن صالح  
استحق بعض المصالح عليه رد حصته في رجوع إلى مضومة ولو  
استحق المصالح عنه رد العوض ورجع المدعي إلى مضومة فإنما  
الصلح عن المجهول على المعلوم فإن لو صالح المراة في منها  
أوربعها وفي التركة دين لم يجز لأن بشئ الدين في  
عقد الصلح وإن لم يكن في التركة دين وكان في التركة درهم  
فصالح على حيوان بغيره أو على درهم وحصته في جملة الدرهم  
التي في التركة أقل من الدرهم التي صالح عليها جاء وإن كان  
أكثر أو مثلها أولاً يعلم بالصلح بأجل الصلح جاء عن دعوى  
الاعيان والمنازع والجنابة والعهد والخطاء والصلح لا يجوز عن سبعة  
أشياء في الحمد ودد والقصاص والشفقة والجنابة ودعوى الطلاق  
والنسب والرق والولاء بأنه رجل ادعى على رجل حداً فأنكر مضامته  
على مال على أن يقرب أو ادعى رجل على رجل دم فأنكر مضامته  
على مال لبقرب أو ادعى رجل على رجل شفقة أو خياراً فأنكر  
الشراء أو أنكر الطلب مضامته على مائة لبقرب أو أقرأه أو دعت  
أن رد مضامته لثلاث وأنكر الزوج مضامته على أن يكذب  
نفسها أو عبد ادعى أن مولاة اعتقت مضامته مولاة على مائة درهم  
يدفعها إلى العبد على أن يسر من الدعوى وكذلك لو كان رجل عطاء  
في اليوان فأزعم أخوه ادعى أنه مضامته المدعي عليه على  
درهم معلومة لم يجز وكذلك لو ادعى على رجل فأنكر فأعطاه  
على أن يخلف المدعي عليه وهو بري يخلف بأنه أو بالتلاق





ثم أقام المدعي البتة أخذ به فالصلح بالمرء ولو اضطررنا على أن نحلف  
المدعي بآية على دعواه على الله أنه متى حلف فآية عليه ضام بها  
فحلف المدعي لم يستحق المال فالصلح بالمرء رجل ادعى نكاح امرأة  
فحلفت فصالحها على ثمانية درهم لتعذر به جاز والمال الذي  
سماه لها لا يرم وأن ادعى على رجل أنه عنده فصاله بمال أعطاه  
جاز وكان في معنى العتق على مال فكل شيء وقع فيه الصلح  
على بعضه وهو مستحق بعتقه المدعي لم يحل على المعاوضة وإنما  
يحل على أنه استوفى بعض حقه واستقطب باقيه لكن كان له  
على رجل ألف جبار فصاله على ألف يوفى جاز فكان أبراه  
عن بعض حقه وأن صالحه على ألف مؤجل جاز وكانه أجل  
ففسر الحق ولو صالحه على دنانير مؤجلة لم يجز ولو كان الألف  
جباراً مؤجلاً فصاله على خمسمائة حالية لم يجز وأن كان  
له ألف سود فصاله على خمسمائة بغير لم يجز ولم وكل رجلاً  
بالصلح عنه وصالح لم يلزم الوكيل ما صالح عليه إلا أن يضمن أن  
صالح عنه عليه شيء بغير آخر فهو على أربعة أوجه إن صالح بمال  
وضمنه ثم الصلح أو قال صالحتك على ألفي هذه ثم الصلح  
ولزمه تسليمها أو قال صالحتك على ألف وتسلمها إليه جاز  
وإن قال صالحتك على ألف فالعقبة موقوفات إن أجاز المدعي  
عليه جاز ولزمه الألف وإن لم يجز بطل رجل ادعى داراً في  
يد رجل جاز صلح عنه على ثلثة عشر شيئاً إذا صالح على دراهم  
أو دنانير أو مكيل أو موزون أو على بيت منها أو على سكنة بيت

منها أو على سكنة دار أخرى أو على حصة عبد أو زكوة دابة  
إليه بغداد أو على لبس ثوب شه أو صالح على أن يسكن ذواليد  
فها مدته معلومة ثم يسلمها إلى المدعي أو على ذراعة أرض بسنين  
أو على بر أو على طعام حجازة غير معلومة ولا يجوز صلحها على  
سنة استياء إذا صالح على سكنة دار أو ذراعة أرض أو على  
عبد سنة أو على ذراعة في تلك الدار أو على موضع حديق  
من دار أو على مكيل ماء أو على شرب نهر وشهد وأن ادعى  
على مكيل ماء أو موضع حديق من دار أو شرب ماء أو ذراعة  
من دار فصاله على دراهم معلومة جاز داراً في يد رجل فادعى  
رجل منها حقاً فصاله منها على أربعة استياء لم يجز إذا صالح  
على مكيل أو على موزون غير موصوف غير معين إذا صالح  
على ثوب غير معين لم يجز حتى يكون موصوفاً أو صالح  
على حيوان لم يجز حتى يكون معيناً أو صالح على حيوان بعينه  
وشرط فيه الأجل ولو صالح على دراهم مؤجلة أو طعام موصوف  
مؤجل جاز سنة استياء لا يجوز المهاداة فيها إذا تمها بيا على إقرار  
عبد أو عبدتين أو على زكوة دابة أو دابنتين أو على غلة أختار  
أو على أولاد الأنعام وتسلمها أربعة استياء يجوز المهاداة  
فيها رجلاً تمها بيا في سكنة دار بينهما أو سكنة دارين أو  
سنة علة دار أو دارين إلا أن كما فصر في الدار الواحدة  
من الغلة كان بينهما نصفين وفي الدارين كما استغل كل  
واحد منهما كان له وإن كان زيادة لغيره فيها صالحه



ولو تمها يا بني رضى او دار على ان يسكن احدهما الدار ونزع  
 الاخر الارض فكل واحد منهما ان يبطل المهاداة اذ ابدله ولو  
 صالح في الدين على شئ بغير عينة وانفردا بقدر القبض دخل  
 القبل الا في حصة واحدة وهي ان صالحت المرأة زوجها  
 من نفقتها على دراهم ثم صالحت منها على معلوم الوزن  
 بغير عينة جاز وان كانت صالحت في اجرة رضاع ولد لها  
 على دراهم ثم صالحت فيها على دقيق معلوم الوزن لم يجز  
 لان الاجرة اتم ما اجتمعت على الاب ثم مات يوجد  
 تركته **كتاب الوكالة** شرط جواز التوكيل ان يكون الموكل  
 ما كان للتصرف فاستدلوا بالحكم والوكيل بمن يعقل العقد  
 يقصده اثبات يجوز لهما قبول الوكالة ولا يتعلق به العقد  
 العيني المجزئ العاقل والعبد المحجور والعهد على موكلهما  
 والعقد الذي يقعها الوكيل على امرين كل عقد يفهم الوكيل  
 الى نفسه مثل البيع والاجارة وغيرها فعهدة ذلك العقد  
 تتعلق بالوكيل فبسم البيع ويقبض المبيع اذا اشترى و  
 يطالب الثمن ويحاجم في العيب وكل عقد ذبيبة الى  
 موكل فعهدة ذلك العقد لا يتعلق بالوكيل كالنكاح والحمل  
 والصلى في دم العدة لا يطالب وكسر الزوج بالمهر ولا يطالب  
 وكسر المرأة بتميمها ولا يجوز التوكيل بتميمها في استيفاء  
 الحقة والقصاص ولا حطها ولا يجوز التوكيل في اثبات الحدود  
 والقصاص عنده اية حنيفة ومجرب ولكنه لا يثبت توفيقه الا

بحقبة الموكل وينزل الوكيل بتبعة اشياء بموكل الموكل وجنونه  
 جنونا مطبقا ولحقا بدار محراب مرثدا وبموت الوكيل وجنونه  
 جنونا مطبقا ويتصرف الموكل بنفسه ويحجبه الى دار الحرب  
 مرثدا ولم يجز تصرفه الا ان يعود مسليما ويحجبه المكاتب وحج  
 المأذون ويمنع عقد الشراكة العبد المأذون بوكيل في شئتين  
 في النكاح والكتابة ويجوز التوكيل في سبعة نفر في الاب  
 والجد والعم والعممة المأذون والمكاتب والعبد المأذون و  
 التوكيل ايضا اذا اطلق الموكل او يحجبه امره فيقول ما صنعت في  
 شئ فهو جائز **سبعة** نفر لا يجوز غيرهم بما لا يتغابن النكر  
 في منزل الاب والوصي والوكيل والمضارب والعبد المأذون  
 والمكاتب وشريك العنان الا ان ابا حنيفة رخص جوار مشاء  
 المأذون والمكاتب بالعين القليل والكثير للتوكيل بالبيع ان يبيع  
 بما يتغابن الناس في منزله وبما لا يتغابن الناس في منزله وبالبقة  
 والنسبة والعروض عنده اية حنيفة رخص ولو وكل بشراء جارية فاشترى  
 جارية مقطوعة اليد والرجل او مقطوعة اليدين او الرجلين او الواحدة  
 او العمياء او حرة في الرضاع او حرة في النسب في قول اية حنيفة رخص  
 يجوز الا ان ينقص وقال اشترى جارية فاشترى منى او اطأها حرة  
 مواضع اذا نص عليه لا يجوز الوكيل مخالفة اذا قال كبيع عبدى  
 برهن وبقبيل امين فباعه بغير قبيل وبغير رهن او قال لا يبيع  
 الا بشهود فباعه بغير شهود او قال لا يبع الا بامر فلان  
 فباعه بغير امره او قال بغير عدا فباعه بعد العدا خمسة مواضع يجوز



فَأَذِنَ لِي الْتَحَاقَ جَارِئَتُهُ وَلَا يَحْزُرُ نَفْسُهُ مَنْ يَقْضِي  
سِتَّةَ أَشْهُاءَ لَوْ فَعَلَ الْوَكِيلُ لِنَفْسِهِ لَا يَحْزُرُ إِذَا وَكَّلَ بَانٍ يَسُجُّ  
عَنْهَا نَفْسُهُ فَأَشْرَاهُ الْوَكِيلُ لِنَفْسِهِ وَكَذَلِكَ الْإِجَارَةُ وَالصَّلَاحُ عَنِ الْمَالِ  
وَالْكِتَابَةِ وَاحْذَرِ الشُّغُوفَ وَالْعَبْدَ الْمَأْسُورَ إِذَا اشْتَرَاهُ رَجُلٌ مِنَ الْعِدَّةِ  
فَأَمِ الشُّبْرِيُّ لِمَوْلَى الْقَدِيمِ أَنْ يَأْخُذَهُ لِنَفْسِهِ وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ الْكَافِي  
سِتَّةَ أَشْهُاءَ لَوْ فَعَلَ الْوَكِيلُ لِنَفْسِهِ جَازٍ أَنْ وَكَّلْتَ امْرَأَةً رَجُلًا  
تَبْزُو بِجَارِئَتِهِ وَرُجْبَانِ نَفْسِهِ أَوْ رَجُلًا امْرَأَةً قَرِيبَةً نَفْسِهَا مِنْهُ  
أَوْ وَكَّلَ رَجُلًا امْرَأَةً بِطَلَقِ امْرَأَتِهِ وَطَلَقَتْ نَفْسَهَا أَوْ وَكَّلَ رَجُلًا  
رَجُلًا بِبَيْتِهِ عَبْدَهُ فَوَهَبَتْ نَفْسَهُ أَوْ وَكَّلَ غَرِيمَةً فَأَبْرَأَ نَفْسَهُ مِنْ ذِيهِ  
أَوْ قَارِ صَاحِبِ الطَّعَامِ لِرَجُلٍ أَهْلَ هَذَا الطَّعَامِ لِنَفْسِكَ فَخَلَّهَ لِنَفْسِهِ  
لَا يَسْتَبِيحُ أَكْلَهُ وَلَا يَمْلِكُهُ **كِتَابُ الْوَدِيعَةِ وَالْعَارِيَةِ**  
وَالصَّانِعَاتِ عَلَى الْمَوْدِعِ الْآتِي تَلْتِمِزُ أَشْهُاءَ التَّقْيِيرِ فِي حِفْظِهَا وَ  
حَاطَهَا بِمَالٍ خَطَا لَا يَمُكِنُ التَّمْيِيزُ مِنْهَا نَحْوُ مَا لَهَا عِنْدَ الطَّلَبِ أَرْبَعَةٌ  
نَفَرٌ يَحْزُرُ الْمَوْدِعَ وَنَفْعُ الْوَدِيعَةِ لِيَهُمْ وَلَا يَضْمَنُ بِتَقْلُفِ الزَّوْجِ وَلَوْلَا  
وَالْمَمْلُوكُ وَالْإِجَارَةُ نِشَانُ لَا يُوجِبَانِ الصَّمَانَ مَعَ اخْتِلَافِ  
إِذَا قَارِ لَاتَنَفَعَ إِلَيْهِ زَوْجُكَ فَقَدْ تَعَمَّنَا إِلَيْهِ وَتَلَفَ أَوْ قَارِ  
أَحْفَظَهَا فِي هَذَا الْبَيْتِ فَحَفَظَهَا فِي بَيْتِ آخٍ فِي تِلْكَ الدَّارِ  
وَيَنْقُذُ الْعَارِيَةَ بِأَرْبَعَةِ عَشَرَ لَفْظًا يَقُولُهُ أَخَذْتُكَ هَذَا الْعَبْدَ  
مَعَكَ هَذِهِ إِجَارَتِي أَلْقَمْتُكَ الْأَرْضَ دَارِي لَكَ سَكْنِي  
أَغْرَمْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ اسْمُكَ هَذِهِ الدَّارُ حَيَاتِي وَلِعَبْقَابِكَ هَجْرِي  
لَكَ عَارِيَتِي هِيَ لَكَ هَبْتِي عَارِيَةً لَمْ تَكُنْ عَلَيَّ هَذِهِ الدَّارُ أَفَرَقْتُكَ

لِلْوَكِيلِ خَالِفُهُ قَالَتْ بَعْ عَبْدِ رَبِّهِمْ تَحْتَهُ فَبَاعَهُ دَلَمَ بِرَبِّهِمْ اَوْ  
بَعْدَهُ وَخَذَ كَفِيلًا بِمَنْفَعَتِهِ دَلَمَ يَأْخُذُ كَفِيلًا اَوْ قَالَتْ بَعْدَهُ بِشَيْءٍ دَلَمَ  
فَمِنْ غَيْرِهِ اَوْ قَالَتْ بَعْدَهُ فَبَاعَهُ بَعْدَ الْفَيْدِ لَا يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ بِالسَّيِّعِ  
اَنْ يَتَّعِدَ مَعَ عَشْرَةِ نَفَرٍ مَعَ ابْنِهِ وَاجْدَادِهِ وَاولَادِهِ وَنَوَافِلِهِ  
وَزَوْجَتِهِ وَعَبْدِهِ وَتُكَاثِبَتِهِ وَمَتَبَرِّهٍ وَامٍّ وَلَدَةٍ فِي قَوْلِ ابْنِ  
حَنِيفَةَ رَجَحَ وَقَالَ حَنَابِلُهُ لَا يَجُوزُ مَعَ ابْنِهِ نَفَرٍ مَعَ عَبْدِهِ وَتُكَاثِبَتِهِ  
وَمَتَبَرِّهٍ وَامٍّ وَلَدَةٍ وَكِلِ الْبَابِ الْوَكِيلُ وَعَبْدُهُ الْمَأْذُونُ وَغَيْرُهُمَا  
يَجُوزُ حَطُّهُ مِنَ التَّمَنُّنِ بِسَبَبِ الْعَيْبِ لَاقَ وَكِلَهُمَا حَطُّهُ لَا يَجُوزُ حَطُّ  
فِي التَّمَنُّنِ بِسَبَبِ الْعَيْبِ وَكِلَ وَكِلَ يَصْدُقُ فِي الْعَقُودِ وَكُلُّهَا  
الْآخِيَةُ الْبَيْعُ فَإِنَّهُ لَا يَصْدُقُ الْوَكِيلُ فِيهِ الْوَكِيلُ بِالسَّيِّعِ اَوْ اِذَا  
انْفَقَ فِيمَا انْتَهَى اِلَيْهِ مِنْزِلُ الْوَكِيلِ كَانَ مُتَبَرِّعًا بِالْآخِيَةِ خَصْلَةً  
وَاحِدَةً وَهِيَ اَنْ يَبْرَأَ اَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا فِي الْمَصْرَفِ فَاَدْفَعُ فِي  
اَجَرِهِ اَلْحَاكِمُ يُلْزِمُ الْمُوَكَّلَ اسْتِخْصَانًا حَسَنًا اَشْيَاءَ لَا يَجُوزُ لِاحِدِ  
الْوَكَيْلَيْنِ اَنْ يَتَفَرَّدَ بِهَا الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ بِغَيْرِ بَدَلٍ وَالتَّحْصُومُ  
وَرَدُّ الْوَدِيعَةِ وَقَضَاءُ الدِّيُونِ عَلَيْهِ سَبْعُ اَشْيَاءَ لَا يَجُوزُ  
لِاحِدِ الْوَكَيْلَيْنِ اَنْ يَتَفَرَّدَ بِهِنَّ السَّيِّعُ وَالزَّهْرَاءُ وَالْكِتَابَةُ وَالتَّخْلُصُ  
وَالْعَتَاقُ بَدَلُ وَالنِّكَاحُ وَالْاِبَارَةُ اَرْبَعَةُ اَشْيَاءَ اَعْضَاؤُهَا  
اِلَى الْوَكِيلِ وَقَبْضُهَا اِلَى الْمُوَكَّلِ حَتَّى اَنْ لَوْ قَبْضَهُ الْوَكِيلُ لَا يَجُوزُ رَجْعُ  
وَكُلِّ الْغَرَمِ بَشْرَاءَ عَبْدٍ مِنَ الزَّكَاةِ وَالِدَيْنِ حِطُّ بَرَقَةٍ جَائِزٌ شَرْعًا  
وَلَا يَحْتَاجُ اَنْ يَقْبِضَهُ وَرَجْعُ وَكُلِّ الْمُوَصَّيَّةِ بِشَيْءٍ عَبْدٌ مِنَ الزَّكَاةِ  
جَائِزٌ شَرْعًا وَكُلُّهُ اَنْ يَقْبِضَهُ وَرَجْعُ وَكُلِّ رَجُلًا بِشَيْءٍ عَبْدٌ



هذه التوبة بعد يومنا أو فتنك هذه الدار تكتفينا عارية  
 الارض على جبين اح ان يعبر ارضه عن سنين على ان يني فيها  
 جازيت العارية وان يخرج قبل الوقت وبلزيم قيمة البناء وان  
 ترك الى انقضاء المدة فلع المستعير البناء ويجلي ارضه والثاني  
 ان يعبر ارضه ليني فيها ولم يوقت فيها وقتا فلان يخرج منه  
 شاء ويقال ايضا حب البناء القفس البناء وهو دار ارض  
 ابي صاحبها وان شاء صاحب الارض يمنع ويبيعه قيمة البناء  
 مقولوا الشروط في العارية لازمة الا شرط طين الاصل فان الأصل  
 لا يثبت في العارية ولا يبيعه ان يأخذ منه شيء والثاني  
 ان شرط ان يعطى في غير التقدي العارية امانة ولا يضمن  
 الا في اكالين المجاوزة عن المكان المعلوم والمنع عند الطلب  
 كتاب الهبة شرط جواز الهبة ثلثة اشياء الايجاب  
 والقبول القبول فان قبضه في المجلس بغير امر الواهب جاز  
 وان قبضه في مجلس آخر بغير امره لا يجوز اثنا عشر شيئا يقطع  
 به حق الرجوع اذا كان الموهوب له دارم حرم او كان  
 زوجا او عوصيا وقال هذا عوف عن هبتك اوبدرا  
 او جارا عنها او مكافاة عنها اذ في مقابلتها او مات  
 احدهما او خرج من ملكه او زاد فيها زيادة متصلة بان كان  
 عبد اصنو افكر او كان مهنوكا فسمي او كان ارضا  
 فبني فيها او كان ثوبا فخالط او صنع صنفا يزيده او غيره  
 عن حاله بان كان خبطة فطحنها او دقيقا فخبزه او

أو سويقا فلت

أو سويقا فلت بالسمين لبنا فاختذه حبنا او سبيها او قاطا او كانت  
 جارية فلعها القراء ان والكتابة والمنشط استعاشيا  
 لا يقطع به حق الرجوع اذا زادت قيمته او ولدت الموهوبة  
 يرجع في الام دون الولد وانعمرت الشجرة يرجع في الشجر  
 دون النمر او كان ثوبا فقطعه ولم يحط او كان دارا فهدم  
 شيئا فيها او وهب ليني عمة او في مرضه لورثة ثم مات  
 المورث فلو رثه الرجوع فيه او وهب لاجنه ولا يجني عبد يرجع  
 في نصيب الاجنبة او ستمح العوض يرجع في الهبة او ستمح  
 الهبة يرجع في العوض اربعة اشياء يجوز قبضهم الهبة للقيم  
 الاب والام والولي والاجنبي اذا كان اليتيم في حجره  
 ترثه واليتيم يقبضه بنفسه عشرة اشياء يمنع جواز الهبة  
 شقضا مشاعا او دقيقا في خبزة او دهنا في سمنه او ثوبا  
 في ارض او حبنا في بطن او لبنا في فرع او لحما في ساة او  
 ثمر في عن رأس النخل او زرعنا في ارض قبل الحصاد فان  
 كان قد حصد جاز او وهب بناء دار وان ضمن خبطة  
 وعصه الدهن وسلم لم تجز الهبة وان جد الثمر في السنة سلمها  
 اليه جازت الهبة او قسم وسلم المشاع جاز وتنفع الهبة بنين  
 وعشرين لفظا بقوله وهبت وحلت واعطيت واعطيتك  
 هذا الطعام وحلت هذا الثوب لك واعطيتك هذا  
 الشيء وحلتك على هذه الدابة ان نوي به الهبة هي  
 لك عمرير هي لك عمرك تكتفينا هذا الثوب لك

انظر في الهبة وكيفية قبضها  
 عند دركها في دارك  
 52



تلبس هذه الدار لك تكفيها هذه الدابة لك تركها وحبك  
هذا العبد في حيوتك كملكك هذا الشيء حيوتك عبيدي هبة  
لك ولعبيك عبيدي هذا الفلان داري هبة الفلان عبيدك  
داري هذه حيوتك نكحت هذه حيوتك تصدقت بها  
عليك حيوتك في مالي الف درهم او قار داري هذه لك  
فهذا كلها هبة اذا حصر القبر عقبه والمومي جازية  
للمم في حيوته ولورثته بعد وفاته والرقبة باطلة عند  
ابي حنيفة رح قال للمعتات على ثلثة اوجه هبة فيقطع  
به حق الرجوع ويجوز دها بالعيب فيها الشفعة وهبة  
بغير عوض فلو اهب الرجوع فيها والرجوع لا يكون الا  
بالقضاء والرضا وهبة بشرط العوض بغير فيها التقاض  
جميعا واذا حصر التقاض فيها صح العقد وصار في حكم البيع  
يرد بخيار العيب وبخيار الرؤية ويجب فيها الشفعة عقدان  
يكون الموت فيها بمنزلة القبول والعقد هبة الدين في الدين  
اذا لم يقبله حتى مات المديون والوصية اذا لم يقبل الموصي له  
حتى لو مات الموصي تمت الهبة والوصية ختمت مع العقود  
لا يصح في غير قبض الهبة والصدقة والرهن والصرف والسلم  
**كتاب الوقف والموات شرط جواز الوقف ثلثة اشياء**  
عند ابي حنيفة رح ان يحكم به الحاكم ويعلف بموته فيقول اذا مت  
فقد وقف داري على كذا وان يجعل اخوه للمساكين قال  
ابو يوسف رح يزول ملكة بمجرد الوقف ولا يحتاج الى

ذكر المساكين

ذكر المساكين فاي جهة ستم جاز فان انقطع ذكر جهة صار  
اخرها للمساكين وان لم يستعمل وقال محمد رح لا يزول ملكة  
جهة يسلمها الى المتولي ويجعل اخوه جهة لا تنقطع اباؤهم  
بنو سقاية للمساكين او غنائم يكتسبها ابناء السبيل او بالحا  
للجنازين وارضها لمقبرة المسلمين او بني مسجد المسلمين لا  
يزول ملكة حتى يحكم به حاكم ذي فز بطريقه عن ملكه واذن  
الناس بالقنوة فاذا ضل واحد زال عنه ابي حنيفة رح وقار  
ابو يوسف رح يزول ملكة عن الجميع بقوله وقار محمد رح اذا  
استسقى في السقاية وسكنوا الخان والرباط ودفنوا في  
المقبرة وصلى فيه مسلم زال ملكه والواقف لو جعل العدة  
لنفسه او جعل الوكالة الى نفسه جاز وارض الموات كالا  
ينتفع به من ارض لا يقطع الماء عنه او لغلبة الماء عليه وما  
اشبه ذلك مما يمنع الزراعة فما كان عاديا لا ملكة عليه  
او كان مملوكا سفي دار الاسلام لا يعرف له مالك بعينه  
وهو بعيد في العام وهو كمال لو وقف النسان في ارضي  
العام وصاح لم يسمع القنوت منه فهو موات ملكة ثلثة  
اشياء باذن الامام باجبايه وفرض خارج عليه ان يمكن  
وسقيه من ماء الانهار ومن حجر ارضا ولم يجرها ثلث سنين  
اخذها الامام ودفعها الى الغير فلا يجوز باجبايه ما قرب من العام  
يترك المومي لاهل القرية وطره مضادهم ومن حضر به في برية  
فله فيها اربعون ذراعا وان كان للناس فستون ذراعا



فان كانت عينا في مائة نسابة فراجع فمن اراد ان يفتح فمهما  
 منع منه ومن كان له مهر في ارض غيره فليس له حرم عند ابيه  
 حنيفة راج الا ان يقيم البينة على ذلك والمكناة لصاحب  
 الارض وقال صاحبها المكناة له قدر ما يثبت ويبنى عليه  
 طبعه **كتاب الكفالة والحوالة** الكفالة على امرين  
 كفالة بالتفسير وكفالة بالمال فكفالة بالتفسير جائزة والمضمون  
 بها احضار المكفول عنه وان كان المكفول عنه بنفسه فائبا  
 اجل الكفيل مقدار المسافة في ذهابه ورجوعه فان احضره  
 والا حيسر فان لم يحضر المكفول عنه بنفسه الى دار الحسب بحيث  
 لا يمكنه احضاره تاهت المطالبة اليه وقت رجوعه من داره فليس  
 محسب فان مات المكفول به برى الكفيل ولو شرط كفيل الا ان  
 يشهد في مجلس القاضى وسلم اليه في السوق برى على التمسك  
 وان شرط تسليمه في بلدة وسلمه في بلدة اخرى فيه قاض  
 برى في قول ابي حنيفة راج ولو شرط تسليمه الى اجل فليس  
 قبله برى واما الكفالة بالمال جائزة بمال مضمون كالغصب  
 والقرض والسلم ومن البيع والمهر وبديل الصلح وبالقصاص على  
 سؤم البيع يؤخذ بدفع العين ان كان قائما وبمبلغ قيمته ان  
 كان هالكا وتنفيد الكفالة بسبعة عشر نفقا بقوله كفلت  
 بنفس فلان او برقة او بوجه او بجسده او براسه او بنصفه او  
 بنسله او قال ضمنه او هو على او ابي او انا زعيم او قسرا او ضمن  
 او على ان او بديك او على ان القاك به او قال هو على

هذا هو  
 الكفالة  
 على امرين  
 كفالة  
 بالتفسير  
 وكفالة  
 بالمال  
 فكفالة  
 بالتفسير  
 جائزة  
 والمضمون  
 بها  
 احضار  
 المكفول  
 عنه  
 وان  
 كان  
 المكفول  
 عنه  
 بنفسه  
 فائبا  
 اجل  
 الكفيل  
 مقدار  
 المسافة  
 في  
 ذهابه  
 ورجوعه  
 فان  
 احضره  
 والا  
 حيسر  
 فان  
 لم  
 يحضر  
 المكفول  
 عنه  
 بنفسه  
 الى  
 دار  
 الحسب  
 بحيث  
 لا  
 يمكنه  
 احضاره  
 تاهت  
 المطالبة  
 اليه  
 وقت  
 رجوعه  
 من  
 داره  
 فليس  
 محسب  
 فان  
 مات  
 المكفول  
 به  
 برى  
 الكفيل  
 ولو  
 شرط  
 كفيل  
 الا  
 ان  
 يشهد  
 في  
 مجلس  
 القاضى  
 وسلم  
 اليه  
 في  
 السوق  
 برى  
 على  
 التمسك  
 وان  
 شرط  
 تسليمه  
 في  
 بلدة  
 وسلمه  
 في  
 بلدة  
 اخرى  
 فيه  
 قاض  
 برى  
 في  
 قول  
 ابي  
 حنيفة  
 راج  
 ولو  
 شرط  
 تسليمه  
 الى  
 اجل  
 فليس  
 قبله  
 برى  
 واما  
 الكفالة  
 بالمال  
 جائزة  
 بمال  
 مضمون  
 كالغصب  
 والقرض  
 والسلم  
 ومن  
 البيع  
 والمهر  
 وبديل  
 الصلح  
 وبالقصاص  
 على  
 سؤم  
 البيع  
 يؤخذ  
 بدفع  
 العين  
 ان  
 كان  
 قائما  
 وبمبلغ  
 قيمته  
 ان  
 كان  
 هالكا  
 وتنفيد  
 الكفالة  
 بسبعة  
 عشر  
 نفقا  
 بقوله  
 كفلت  
 بنفس  
 فلان  
 او  
 برقة  
 او  
 بوجه  
 او  
 بجسده  
 او  
 براسه  
 او  
 بنصفه  
 او  
 بنسله  
 او  
 قال  
 ضمنه  
 او  
 هو  
 على  
 او  
 ابي  
 او  
 انا  
 زعيم  
 او  
 قسرا  
 او  
 ضمن  
 او  
 على  
 ان  
 او  
 بديك  
 او  
 على  
 ان  
 القاك  
 به  
 او  
 قال  
 هو  
 على

حتى

حتى يجهل او قال هو على حتى يلتقيان الشر وطاني الكفالة  
 جائزة بان قال ان غصبك فلان شيئا فاما ضام به  
 ان اقرضك فلان شيئا فاما ضام به ان قبلك فلان  
 فاما ضام به بديتك او قال ان لم او قبلك بنفس فلان عدا  
 فعلى ما عليه او قال ان لم او قبلك عدا فلي الف درهم فمضى  
 الغد ولم يواف به لزومه الالف او قال ما بايعت فلانا فلي  
 او قال ما ذاب لك على فلان فهو على او ما غصبك وما حو  
 الرجوع على الاصيل بقوله سبنا رجل كفن براهيم صحاح قاضي  
 ملكسوزه او سبنا رجلا الى رب المال رجع بما ضمن لا بما ادى و  
 رجل امر رجلا باداء الدين عنه فادى الى الطالب بدل الصالح  
 مسكورة او سبنا رجلا رجع المأمور على الامر بمنز ما ادى عنه او  
 قال ادفع اليه فلان غني او قال اقرض غني رجع على المأمور بمنز  
 ما ادى عنه او قال اقرض فلانا سبعة بالالف درهم فمضى  
 جاز ورجع به على الامر ولو قال ادفع اليه فلان الف درهم  
 قضا او قال اقرض اليه فلان الف درهم ولم يقبل عنه فمضى  
 لم يرجع به على الامر رجلا رجع من ابنة الصغير امرؤاة وضمن  
 مهرها في فحمة جاز وان ادى لا يرجع به على الابن فان  
 مات قبل الاداء رجع بالخيار ان شاءت اخذت من زوجها  
 وان شاءت اخذت من تركته فان اخذت من تركته فخذ  
 ما اخذت من نصيب الابن فان فضل ذلك من نصيب اخذ  
 فيها وان كان ضمن الابن في مرض الموت لا يجوز



ونحو الكفالة بأجل مجهول فان كفر بمال الى القطاع او الديار  
 او الزور او لم يجران او هبوب الرياح او بطل السماء او غير  
 ذلك عشرة اشياء لا يقع الكفالة به الوكيل والعوارض و  
 اموال الشركة وبالمبيع ع. البائع وبالاجارة وبالحموله بعينها  
 وبالبضغ ويدل الكتابة وبالسعاية اليه على المعنوع ومعنوع و  
 البعض فهو كالكتابة عنده في حقيقه روح وبالحقوق والفود وكل  
 ما هو امانة ولا يجوز نقله البراءة في الكفالة بالشئ ولا يقع  
 الكفالة الا بقبول المكفول له في المجلس الذي فيه فغير واحد وهو  
 ان يقول المرفوع لورثته اكفلوه عني بما علي من الدين فاكفلوا  
 عنده مع غيبه الغراء جاز وبشراء الكفيل ثلثه اشياء باءاء  
 الاصيل باءاء رب المال الكفيل اربعة اشياء يرجع  
 به الكفيل او تصدق به عليه او مات فورته الكفيل وان  
 ابراه رب المال بشراء وكذلك لا يرجع به على الاصيل وبقي  
 حق صاحب الحق على الاصيل اربعة اشياء لا يوجب  
 الرجوع على المملك بما غرم للمستحق رجل اشترى عبدا فابن  
 فاستحقه رجل فغرم الفاضل قيمته والعبده بالقيمة ولا يرجع  
 بما ضمن على الموصوف منه ورجل وهب عبدا فابن فاستحقه  
 رجل فغرم الموصوف له قيمته فالعبده بالقيمة ولا يرجع بما ضمن  
 على الواهب ورجل استعار عبدا فابن فاستحقه رجل فغرم  
 قيمته والعبده بالقيمة ولا يرجع بما ضمن على المعير اربعة اشياء  
 يوجب الرجوع على المملك بما غرم للمستحق رجل ارهن عبدا

فابن العبد

فابن العبد فاستحقه رجل فغرم قيمته يرجع به على الراهن العبد  
 للراهن ورجل ادعى عبدا فابن فاستحقه رجل فغرم قيمته  
 باءاء مؤلف العبد فابن العبد وغرم الكفيل قيمته يرجع به على المكفول  
 عنه وان كانت الكفالة بتغير امره لا يرجع بما ضمن والعبده  
 ورجل ارهن عبدا فابن فاستحقه رجل فغرم قيمته ويرجع على الارب  
 بما ضمن والعبده للاربع **كتاب الحوالة** شرط جوار  
 الحوالة ثلثة اشياء رضا المحيل والمحتال له والمحتال عليه واذا تمت  
 الحوالة بربر المحيل عن الدين ولم يرجع المحتال له على المحيل الا بثلثة  
 اشياء يموت المحتال عليه مفلسا وبحجوده الحوالة وحلفه ولائته  
 وان يفسد القاضي في حال حيوته في قول ابي يوسف ورجل  
 رح واذا طالب المحتال له المحيل بمثل مال الحوالة فقال المحيل  
 اخلت ديني في عليك لم يقبل قوله وكان عليه من الدين  
 وان طالب المحيل المحتال عليه وقال لا اخلتني ديني في عليك  
 فالقول قول المحيل وبكره الشافعي وهو قرض استفا  
 فيه المقر من انه خط الطريق **كتاب الارشاد**  
 احد وصيوني لقطا يكون اقرارا عند المطالبة رجل قال لرجل  
 ان في عليك الف درهم وقال نعم او قال نعم اعطيكها او قال  
 لا اعطيكها او قال ساعطيكها او قال سوف اعطيكها او قال قد  
 اعطيكها او قال لا اعطيكها اليوم او قال لا اعطيكها ابدا  
 او قال اتر منها لك او قال اتر منها او قال لقدها او قال  
 اتر منها او قال غدا دفعا او قال رسل غدا في تر منها او

كتاب الحوالة  
 شرط جوار  
 الحوالة



قال لم يحل بعد او قال من يقبضها او قال ليس عني او قال  
 ليس بغير اليوم او قال اجبر اليوم او قال لا تزنه اليوم او قال  
 لا تأخذها مني اليوم او قال لا تأخذها مني اليوم او قال  
 قال اخوها او قال يتنفس فيها او قال ما اكثر ما تقاضا في  
 فيها او قال قد عمتني بها او قال لم يمتني بها او قال اذيتني فيها  
 او قال لا افسدك او قال قد يدحر علي ما به او قال حتى يقدم  
 غلام او قال احبني غريمك او قال صا لي على شئ او قال  
 اضمها لك او قال حبستك او قال او حبستها لي او قال  
 قصه قب ما على او قال لا يزيد وجودها او قال لم  
 يصرفني لا تجد ذلك او قال ابركك عبدك هذا فقال نعم او  
 قال اعطتك دأبني هذه فقال نعم او قال منج دأبني هذه  
 فقال نعم او قال ابيع باب او قال نعم احد عشر لفظا يكون  
 اقرا في المطالبة او قال كنت لك صكا بيدي بائف درهم  
 او قال لرجل اخر لفلان ان لا على الف درهم او قال عليه او  
 بشرة او قال قل له او قال اشهد ان لا على الف درهم او قال  
 له لرجل اخر فلانا ان لا عليك الف درهم فقال نعم او قال عليه  
 او بشرة او قل له او اشهد فقال نعم عشرة الفا لا يكون اقرا قوله  
 وجبت في كتابي ان لفلان على الف درهم او قال وجبت  
 في ذكركم ما به او قال وجبت محطبي او قال كنت بيدي  
 او قال لا تشهد لفلان ان لا على الف درهم او قال لا تشهد على  
 لفلان او قال لا تغر له ما لفلان على ذمتي فلا تجزه ان لا على

الف درهم

الف درهم او قال لفلان على شئ فلا تجزه ان لا على الف درهم  
 شئ الفا لا يكون امانة اذا قال لفلان عذري ما به درهم على  
 في كسبه او لا في شئ او صدق في الف درهم اثنان يكون  
 اقرا بالشرية قوله لفلان في ما به الف درهم او قال في  
 فربي الف درهم او قال في عبدك الف درهم يكون اقرا  
 لا بالف درهم على عبده الف درهم ودفعه فرض او فضاء  
 فرض يكون اقرا بالدين ثلثة الفا صدق فيه اذا قال  
 اقرضني الفا لكن لم تدفع اليه او اسلمتني الفا او اعطيتني الفا  
 لكن لم تدفع اليه اربعة الفا لا يصدق فيه اذا قال قبضت  
 منك الفا واخذت منك الفا لكك لم تدعني ان اذهب  
 بها ولو قال دفعت اليه الفا او قال نقدتني الفا لكك لم اقبلها  
 لا يصدق ويلزم الالف شقة الفا يلزم فيها دراهمان  
 اذا قال لفلان على درهم ودرهم او قال درهم لدرهم او قال  
 درهم قبل درهم او قال درهم بعد درهم او قال درهم بعده درهم  
 او قال درهم لا بد درهمان يلزم درهمان استحسانا ثلثة الفا  
 يلزم فيها درهم واحد اذا قال له على درهم او قال درهم بدرهم  
 او قال درهم في درهم ولو قال له على درهم كثره يلزم عشرة  
 درهم ولو قال له على درهم يلزم ثلثة درهم ولو قال له على مال  
 عظيم يلزم ما يتا درهم وكذا لك لو قال له على مال كثير يلزم  
 ما يتا درهم وذكركم في نوا درهنا لفلان على مال لا قلندر  
 ولا كثير يلزم ما يتا درهم لا لما قال لا قلندر لزم الكثير والمال



الكثير ما تناذرهم ولو قال عشت في الحنطة او لبنين وقيمة ما لنا درهم  
يصديق ذكره في المهاروني ولو قال له علي عشرة دنانير بلزم  
نوب واحد والقول قوله في العشرة وكذلك لو قال له علي عشرة  
دنانير ولو قال له علي عشرة دنانير بلزم ثلثة عشر  
نوبا **باب الرجوع** عن الاقرار رجلا قال هذه امة  
من الرضاع ادايتي اوانيتي ثم اراد ان يزوجها وقال او همت  
او اخطأت او نسيت وصدقته المرأة في ذلك جاز  
ان يزوجها ولو ثبت على القول الاول ثم تزوجها فرق  
بينهما وكذلك المرأة اذا فرغت امة اخوة من الرضاعة ادايتي  
او ابوها ثم قالن او همت او اخطأت او نسيت ولو  
ثبت على قولها الاول ثم تزوجت بغير فرق بينهما اذا  
صدقها الزوج وان اقرب الرجل ثم رجع فشهد شاهدان  
على صدق مقابلة لا يجوز نكاحها ولو كان تزوجها  
فرق بينهما ولو اقرآتم رجعا وقالا او همتا بجوار النكاح ولو  
اقر الزوج بعده امة اخوة من الرضاع اوامة اوانيتي ثم قال  
بعد ذلك او همت لا يبطل النكاح استحسانا والقوي على  
ذلك رجلا قال لعبد هذا ابني اوانيتي او قال جاريتي هذه بنتي  
او اقرآتم قال او همت ولهما نسب معوق لا يبطل النكاح  
ولو ثبت عليه الزوج وهو معوق النسب لا يفرق بينهما  
وان كانت مجهولة النسب فمثلها يولد لمثل فرق بينهما وان  
صدقته المرأة يثبت كل واحد منهما من الآخر ولو اقر نسبا

بني

بني فحده المقر ثم ادعى المقر لنفسه جازا لا في حصر واحدة  
وهو ان يكون متبا صغيرا في يد رجل فقال هذا ابن عبد  
قال ابن فلان الغائب وكذا المقر ثم ادعى المقر لنفسه لا يجوز  
ولا يثبت نسبه منه في قول ابي حنيفة رجع كل من اقر رجلا حتى  
تجده المقر ثم رجع اليه بغير اقراره بصدق ولا يستحق  
برجوعه شيئا الا في حصر واحدة وهو ان يقر رجلا بانه  
مملوك فلان وهو مجهول النسب وكذا في فلان ثم رجع اليه  
بغير اقراره بصدق رجوعه شيئا سبعة اشياء لا يصدق المدعي  
في دعواه اذا باع عبدا بغير اقراره وسلمه اليه ثم استرده  
البائع فقال المشتري بعتي فلان لم يصدق ويوم برده  
على البائع الا ان يرضى بقوله وصدق المشتري في اقراره  
في ماخذ البائع القيمة او عبدا ما سوا اشتراه فحيا رجل لا يخذ  
بالنكاح فقال المشتري قد بعتي فلان لم يصدق واخذه صاحبه  
بالنكاح فان رجع المقر وصدق في اقراره واخذه بالتمن  
يقال للمالك القديم حذو الثاني ان نسيت وان نسيت  
فدع وعبد جنة جناية فحيا المحنة عليه يطالب مولاه بجنايته  
فقال قد بعتي فلان لم يصدق ويقال للمولاه ادفعه بالجناية  
اذا فده وان دفع ثم جاء المقر بالبيع فصدقته في اقراره  
اخذه العبد من ولي الجناية ورجع هو على البائع وهو المقر  
بقيمة ان كان باعه وهو لم يعلم بالجناية وعده ما ذون  
لحقه دين فحيا الغمما ليسعوه في الدين فقال مولاه



قد كنت بعت في فلان لم يصدق وبيع في دهم فان جاء  
المشتري لا يسير على العبد مشتري الدار اذا قال للشفيع  
قد كنت بعتها في فلان قبل طليتك بالشفيع لم يصدق وكان  
للشفيع اخذها فان جاء المشتري لا يسير على الدار حصر  
وهب شيئا وسلكه اليه ثم اراد الرجوع فقال الموهوب قد  
بعت في فلان الغائب لم يصدق يعفيه له بفسخ العبد وان جاء  
المشتري وصده في اقراره كان له ان ياخذ العبد من الوهاب  
ولا شيء له على الموهوب سبع مواضع سكوت الرجل يكون  
اقرارا بالرق اذا باعه وسكت او ابره او رهنه او خلع  
عليه او تزوج عليه او هبه لرجل او تصدق عليه فسكت عنه  
الايجاب والقبول ثم ادعى حرة بعد ذلك لا يسمع  
دعواه الا بالنسبة ومن اقر بمكسر او موزون او غير ذلك  
ولم يفسد والقول قوله في الرضعة الا في ثلثة اشياء  
اذا قال لفلان على الف اذ قال لفلان على الف في  
نمن متاع او من قرض ثم قال في زبوف او بنهر حرة  
لا يصدق ويلزم الجهاد وكذا ان وصرك باقراره  
وقال ابو يوسف وخجه رح صدق ان وصل وان اقر لرجل  
بجائتم فله الحلفه والفقن وان اقر بالتيف فله النفل  
والحجن والجماع وان اقر بجله فله العبد ان الكسوة  
**باب اقوال المرفق** ثلثة في غماء المرفق كما هم غماء الصفة  
اذا اشترى شيئا في مرضه ادا استقرض او تزوج امرأة

بمير

بمير مثلما اقر من المريض يصدق في حق غماء الصفة و  
الوزنة اذا اقر باسبغاء دين وجب عليه في الصفة او اقر  
باسبغاء دين وجب عليه في حالة المريض بعد انما ليس بمير  
وان كان به لا عما هو مال صدق في حق الوزنة ولم يصدق في  
حق غماء الصفة او اقر باسبغاء ما هو المانة في يد وارثه  
او اقر باسبغاء دين في مرضها صدق فيما بينه وبين ميرتها و  
يقدم على الدين الذي اقر به في مرضه خمسة مر الا قارير لا يفتح في  
المريض اذا اقر لوارثه دين او اقر باسبغاء دين في وارثه او  
اقر باسبغاء ما راضون عليه او اقر باسبغاء دين هو كغيره  
به او اقر باسبغاء كتابه عبه كانه في مرضه جازا قراره في  
حق الثلث وجمعوا انه لو كان الدين للكتابة في الصفة والافراد  
بالاستيفاء في المرض جاز انان في الاقارب لا يجوز في الحار ونقذ  
في المار اذ اقر لوارثه دين ثم راء في مرضه ثم مات اربعة في  
الاقارب لا يجوز في الحار ولا ينفذ في المار وان تعد مال المقر له  
مريض اقر لانه دين وهو عده ففتح ثم مات المريض او اقر لامة  
بين ثم طلقها طلقا باينا ثم تزوجها ثم مات المريض او كان  
نفسا نيا فاسلم او اقر لاجه ولا ين فمات ثم مات المريض او  
نفر يجوز للرجل الاقرار به اذا اقر باسبغاء دوله ذرو حرة ومولا ثلثة  
نفر يجوز للمرأة الاقرار بهم اذا اقرت باسبغاء زوجها ومولاها  
ولا يجوز اقرارها بولدها الا ان يصدقها الزوج او تشهد القبالة  
بولايتها ومن اقر بان فلانا اخوه لولمة لا يصدق في النسب



وَلَكِنَّهُ إِن لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَكْرٌ أَرِثَ بِسَخْوِ الْمَقَرِّ الْمُسْتَحْتَبِ **بَاب**  
**الاستثناء خمسة** استثناء إذا استثنى في بطنها صح الاستثناء  
الشروط إذا اقرب جارية لرجل الآ في بطنها أو عقد في جارية الآ ما  
في بطنها أو أجز أو أوصفي بنية واستثنى ما في بطنها أو قال علي  
جارية الآ ما في بطنها أو صاحب في دم العمد على حاربه الآ ولد هاتمت  
استثناء بطن في الشرط والاستثناء جميعا رجل باع جارية واستثنى  
ما في بطنها أو صاحب في دعواه على جارية واستثنى ما في بطنها  
وإن قال له علي مائة درهم الآ دينار أو آ فغير حنطة لزمت  
مائة درهم الآ دينار أو قيمة القيفر وإن قال إن هذه الدار  
لفلان الآ بناؤها لا يفتح الاستثناء وللمقر الدار مع البناء  
ولو أقروا بنائها هذه الدار لي والعرضة لفلان فهو كما قال  
ولو قال غصبت من فلان عبدا الآ تسعة أعشار فللمقر له  
عشرة ولو قال لفلان على ألف درهم الآ ألف لزم الألف  
ولو قال على ألف استغفر الله الآ مائة لزمه ألف وفي آخر  
يتم في فوصية لزمناه جميعا وفي آخر مائة في اصطبل لزم الدابة  
صاحبه وإن قال غصبت منه ثوبا في ثوب لزمناه  
جميعا وكذلك لو قال له علي ثوب في ثوب لزمناه جميعا  
ولو قال له علي في درهم آي عشرة لزم درهمه عند أبي  
حنيفة ربع وقال صاحباه لزم عشرة دراهم وقال رفيع  
لزم ثمانية ولو قال له علي ألف في ثمن حجر أو خنزير  
لزم ألف ولم يفتق في غيره **كتاب الشراكة**

الشراكة

الشراكة على ضربين شراكة عقود وشراكة أملاك فشركة الأملاك  
أن يري الرجلان عينا أو بشرية بينهما ولا يجوز للاح لأن ينصف  
في نصيب الآخر الآ بامره وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كجانب  
ولما يترك العقود على أربعة أوجه مفاوضة وعنان وشركة  
القضايح وشركة الوجه أما المفاوضة أن يسترك الرجلان  
فيتساويا في مالهما ويترهما فتعقد بين المحركين المسلمين لا  
يجوز بين الحر والمملوك وبين القبيح والبالغ وبين المسلم والكافر  
وتضمن الوكالة والكفالة وما يستتر به كل واحد منهما يكون على الشراكة  
الاطعام أهل وكسوتهم وما يلزم كل واحد منهما من الديون بدلا  
عما يقع فيه الاشتراك فالأخ ضامن له وإن ورث أخ ما لا يقع  
فيه الاشتراك وصحل إليه يده بطلت المفاوضة وصارت  
الشراكة شراكة عنان ولا ينعقد الشراكة الآ بالدرهم أو لثاثير  
أو الفلوس والتأقية ولا يجوز فيما سوى ذلك الآ أن يتعامل الناس  
كالشركة والتقرة فيصح الشراكة بينهما وإن أراد الشراكة بالعوض  
باع كل واحد منهما نصف مال نصف مال الآخر وأما شركة العنان  
فينعقد على الوكالة دون الكفالة ولا يفتح الآ بما يقع المفاوضة  
ويجوز أن يشتركا في جهة أح الدراهم وفي جهة الآخر دنانير وما استتر  
كل واحد منهما للشراكة طوبى بئنه دون الآخر ثم يرجع على شريكه  
بحصته فيه فإذا هلك مال الشراكة أو أحد المالين قبل أن يشتركا  
شيئا بطلت الشراكة وإن اشترى أخ مالا وهلك مال  
الآخر قبل الشراء فالمشترى بينهما على ما شتركا ويرجع على شريكه

الشراكة



بمقتضى من يمنة ويجوز الشركة وإن لم يخلط المال لا يجوز الشركة  
إذا اشتراط لاجل وراهم مسماة في الربح وجاز لكل واحد من  
المتقاضيين وشركه العنان بوضع المال بضاعة ويدفع  
مضاربة ويؤكل بمن يتصرف فيه وبين في المال يد امانة  
واما شركة الضمان فمما طان او الضمان يشتركان على  
ان سيقلا الاعمال ويكون الكسب بينهما يجوز ذلك وما قبله  
كل واحد منهما من العمل يلزم ويلزم شريكه وان عمل اخ دون  
الاخر فالكسب بينهما نصفان واما شركة الوجوه ان يشرك  
الرجلان ولا مان لهما على ان يشتريا بوجهها وسعيا  
ويضع الشركة على هذا وكل واحد منهما وكبير الاخر فيما يشتره  
فان شرط ان يكون المشتري بينهما اثلاثا فالربح كذلك  
ولا يصح الشركة في ثلثة اشياء في الاحتطاب و  
الاخطاب والاستسقاء فان اخطب اخ او ضا فهو له  
وفي الاستسقاء اذا كان لاح بغفر ولا في روية على  
ان سقيا والكسب بينهما لم يقع الشركة والكسب كل  
للذير استسقى عليه اجر مشر روية ان كان صاحب البئر  
وان كان صاحب الروية فعليه اجر مشر البئر وكل شركة فاسدة  
فالربح بينهما على قدر اير المال ويظهر شرط التفاطر فيه  
ويظهر الشركة بارتبة اشياء بالموت والروية مع اللحق  
وجوز مجنون المطبق **كما** المضاربة المضاربة  
عقد على الشركة بما من احد الشريكين وفي الاخر عمل واختر

بالمال

بالمال الذير تصح الشركة فيه وفي شرطها ان يكون الربح بينهما مشا  
ثلثا او نصف او ربعا حتى لو شرط لرب المال او للمضارب  
ثمانية درهم من الربح والباقي للآخر لا يجوز وينعقد المضاربة بثلثة  
الفاط اذا اثار هذا المال مضاربة او مفاضة او معاينة على  
ان يكون الربح بينهما كذا ولا يتم العقد الا بدفع المال اليه ولا يد  
لرب المال فيه ويخص تصرفه بخمسة اشياء اذا حصل له  
المكان والزمان والتنوع والمجنس ومن بيع نسيئة شيئا لا  
يملكه المضارب وان قال عمر في هذا براك الاقراض و  
الاستدانة على المضاربة وان كانا هذا السقاج ولا يشترى  
بما لا يتغابن الناس في مثل ولا يعق من مال المضاربة ولا يتك  
ولا يدبر ولا يستولد ولا يزوج الامة عشرة اشياء يملكه  
المضارب وان لم يقبل عمل براك ان بودع المال ويضع  
ويغير ويشترى البيت ليحفظ فيه متاع المضاربة ويبيع بالنقد  
والنسيئة ويؤكل ببيع ما يشترى ويشتري ما حازله ان يشترى  
ويأذن العبد المضاربة بالتجارة ويملك ثلثة اشياء اذا قال  
اعمل براك ان يخلطها بماله نفسه ونيت شرك الغفر فيه ويدفع  
مضاربة واذا دفع مضاربة بغفر اذن رب المال لم يقمن ولا  
يقصر في المال المضارب الثاني حتى ترجع فاذا رجع ضمن  
المضارب الاول لرب المال بدفعه مضاربة بالثلث فان  
كان رب المال قال له ما رزق الله شيئا نصفان فله رب  
المال نصف الربح وللضارب الاول السدس وان كان



قَارِ مَا زَكَتْكَ اللَّهُ بَيْنَا مِثْلَانِ فَلَمْ يَضَارِ النَّاسُ فِي التَّلَاتِ  
 وَمَا بَقِيَ بَيْنَ رَبِّ الْمَالِ وَبَيْنَ الْمَضَارِبِ الْأَوَّلِ مِثْلَانِ  
 وَإِنْ قَارِ مَا زَكَتْكَ اللَّهُ عَلَى مِثْلِ مِثْلَانِ فَمَنْ الْمَالُ إِلَى جِ  
 مِثْلَانِ بِالْمِثْلِ فَلَمْ يَضَارِ فِي مِثْلِ الرِّجْلِ وَرَبِّ الْمَالِ مِثْلَانِ  
 وَلَا يَحِبُّ لِمَا قَارِ مَا زَكَتْكَ اللَّهُ لَكِ التَّلَاتِ فَلَمْ يَضَارِ  
 الْمَالِ بِمِثْلِ مِثْلَانِ الْأَوَّلِ لِمَا فِي مِثْلِ مِثْلِ الرِّجْلِ  
 وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي التَّوَجُّعِ وَالْمَقْدَارِ الَّذِي شَرَطَا فَالْقَوْلُ  
 قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي عُمُومِ الْأَمْرِ وَتَحْقِيقِهِ  
 وَفِي مَقْدَارِ رَأْسِ الْمَالِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَضَارِبِ فَإِنْ أَمَرَ  
 بِشَرَاءِ الطَّعَامِ بِمِثْلِ شَرَاءِ مَخْطُومَةٍ وَالَّذِي سَقَطَ فَيَعْمَلُونَ  
 دَفْعَ الْمَالِ مِثْلَانِ الْأَوَّلُ وَهُوَ وَفِي مِثْلِ الْعَيْنِ وَالْمَقْدَارِ  
 وَالْعَدَدِ الْمَادُونِ وَالْمَقْدَارِ الرَّابِعُ لَا يَجُوزُ لِلْمَضَارِبِ  
 أَنْ يَنْتَزِعَ دَارِجًا حَرَمًا مِنْ رَبِّ الْمَالِ وَدَارِجًا حَرَمًا مِنْ  
 وَالْحَرَمَاتِ مِمَّنْ وَلَدَتْهُ أُمَامَةٌ وَالْحَرَمَاتِ مِمَّنْ وَلَدَتْهُ  
 أُمَامَةٌ رَبِّ الْمَالِ إِنْ كَانَ فِي الْمَالِ رَجُلٌ جَارٍ أَنْ يَبِيعَ  
دَارِجًا حَرَمًا مِنْهُ وَلَدَتْهُ أُمَامَةٌ وَلَا يَجُوزُ الْمَقَارِبَةُ بِسَبْعَةِ  
 أَشْيَاءَ بِالَّذِينَ وَالْعَوَظُ وَالْمَكِينُ وَالْمُزَوْنُ وَبَقِيَّةُ الْهَبْرِ  
 وَالْقِفَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَنْبَغِي فِي الْعُقُودِ وَنَفَقَةِ الْمَضَارِبِ  
 فِي مَالِهِ مَا دَامَ يَعْلَمُ فِي بَلَدِهِ وَإِنْ سَافَرَ لَمْ يَفْعَلْ نَفَقَتَهُ فِي  
 مَالِ الْمَضَارِبِ أَرْبَعُ أَشْيَاءَ يَنْقُضُ بِهِ عَقْدَ الْمَضَارِبِ الْمَوْتُ  
 وَالرَّدَّةُ مَعَ التَّحْوِينِ وَبِحُجْرٍ وَبِحُجْرٍ الْمَطْبُوعِ وَلَوْ غُلَّ وَلَمْ

يَعْلَمُ

٥٥  
 ٥١  
 يَعْلَمُ الْمَضَارِبُ جَارٍ مِثْلَانِ وَإِنْ عُلِمَ بِهِ وَالْمَالُ جَارٍ لِمِثْلَانِ  
 الْعَيْنِ وَلَا يَنْتَزِعُ لِمِثْلَانِ بَيْنَهُمَا أَشْيَاءُ كِتَابُ الشَّفَعَةِ  
 الشَّفَعَةُ وَاجِبَةٌ لِلْمُتَلَمِّذِ يَحْتَاجُ لِمِثْلَانِ فِي نَفْسِ الْمُبِيعِ ثُمَّ يَخْلُطُ فِي حَقِّ  
 وَمَا يَنْتَزِعُ وَالطَّرِيقُ ثُمَّ يَحْتَاجُ لِمِثْلَانِ فِي الشَّرْبِ وَالطَّرِيقِ  
 شَفَعَةُ فِي الرِّقَّةِ ثُمَّ يَخْلُطُ فِي نَفْسِ الْمُبِيعِ فَإِنْ سَلَّمَ فَلَمْ يَنْقُصْ  
 فِي الطَّرِيقِ فَإِنْ سَلَّمَ فَلَمْ يَحْتَاجُ لِمِثْلَانِ وَاجِبَةٌ بَعْدَ الْبَيْعِ وَتُسْتَعْرَضُ  
 بِالْأَشْيَاءِ وَالطَّلَبِ وَيَمْلِكُ إِذَا سَلَّمَ بِهَا بِمِثْلَانِ أَوْ حَكَمَ بِحَاكِمٍ  
 وَشَرَطَ الطَّلَبُ أَنْ يَنْتَزِعَ فِي مَجْلِسِهِ عَلَى الْمَطَالِبَةِ ثُمَّ يَنْتَزِعُ مِنْهُ  
 وَيَنْتَزِعُ عَلَى الْبَيْعِ إِنْ كَانَ الْبَيْعُ فِي يَدِهِ أَوْ عَلَى الْمُنَاعِ أَوْ عِنْدَ الْعَقَارِ  
 فَإِذَا نَفَرَ ذَلِكَ اسْتَفْعَتْ شَفَعَةُ وَلَا تَبْطُلُ بِالنَّافِرِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَجُلٌ  
 إِنْ أَقْرَبَ اللَّهُ حَوِيَّ بَعْدَ الْأَشْيَاءِ دَسَّسَ بَطُلَتْ شَفَعَةُ وَإِنْ كَانَ  
 الْمُبِيعُ فِي يَدِ الْبَايَعِ نَحَا صَمَّةَ الشَّفَعَةِ وَلَكِنْ لَا يَسْمَعُ الْعَقَارُ  
 بِنَيْتِ الشَّفَعَةِ إِلَّا بِحُجْرَةِ الْمَشْتَرِي فَيُسْتَفْعَى الْعَقْدُ بِمِثْلَانِ وَيَقْفِضُ  
 بِالشَّفَعَةِ عَلَى الْبَايَعِ وَبِحُجْرَةِ الْعِدَّةِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ شَرَاهُ خَالًا  
 وَلَا يَقْفِضُ بِالشَّفَعَةِ حَتَّى يَحْجُرَ الثَّمَنُ أَوْ لَوْ حَلَّ بَوْقِنَ أَوْ لَمَنَ أَيْلَامَ  
 فَإِنْ أَخْفَرَ الثَّمَنَ وَالْأَبْطُلُ شَفَعَةُ وَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ مُوجِبًا أَمَّا  
 أَنْ يَحْجُرَ الثَّمَنُ وَيَقْفِضَ لَهُ بِهِ وَأَمَّا أَنْ يَقْبِضَ حَتَّى يَحْجُرَ الْأَخْلُ فَإِنْ  
 كَانَ أَشْرَاهُ بَوْقِنَ أَخَذَهَا الشَّفَعُ بِقِيمَتِهِ وَإِنْ أَشْرَاهُ بِمِثْلَانِ  
 أَوْ مُزَوْنٍ أَخَذَهَا بِمِثْلَانِ وَإِنْ بَاعَ عَقَارًا بَعْقَارًا أَخَذَ الشَّفَعُ  
 كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِقِيمَتِهِ الْأَخْفَى وَإِنْ أَتْبَاعَهَا بِهِ رَأَى ثُمَّ دَفَعَ إِلَيْهِ  
 نَوْبًا عَنْهُ بِأَخْذِ الْبَدْرَاهِمِ وَالشَّفَعَةُ وَاجِبَةٌ فِي الْعَقَارِ وَإِنْ



كان مما لا يقسم كالرجي والحمام ولا تنفع في عشرة اشياء في  
 عقار قسم وفي دار بترتج عليها او نجال بها او شاة بها  
 دارا او يصالح بها دم العمد او يفتق عليها عبدا او يصالح عليها  
 بالانكار او يفتق له دارا او يوصي الله بدار وفي العود والشفق  
 ستة عشر شيئا بطل به الشفعة اذا صالح في شفقة على عوض اخذه  
 او مات الشفع او لم يسهل في المجلس الذي سمع اول يسهل على  
 احد المتبايعين ولا عند العقار او ضمن الدرك عن البايع او  
 استباع من المشتري او استوهبه او استرهقه او استأجره  
 او استوصاه او استأله ان ينصف به عليه او سلم قبل العلم  
 بالبيع ثم علم او سكت بعد العلم او كفر بيمينه او كان الثمن  
 مؤجلا فانه طر حلو الاجل ولم يطلب او باع الشفع ما  
 يشفع به قبل ان يقضى له بالشفقة او ذهب في المشتري  
 بقدر ما ينصف الشفع من استباعه او يرد به البيع فيه  
 الحق المشتري ولم يرد في حق الشفع فاذا رده المشتري  
 بجوار الشرط او بجوار الرتبة او بعيب بقضاء القاضي فلا  
 شفعة للشفع وان رده بغير قضاء بعد القبض او تقايلا  
 العقد فلا شفع الشفعة واذا اقر الشفع ببيع الدار بالثمن  
 فسلم الشفعة ثم ظهر انها بيعت بحماية او بغير حكمة او بغير  
 فهو على شفقة وان ظهر انها بيعت بالثمن او بغير قيمة الف  
 بطلت شفقة وان اقر انها بيعت بحكمة او بغير او بيعت  
 في فلان فسلم ثم ظهر البيع بغيره او بغيره فهو على شفقة

وان اشترى

وان اشترى افرجة متفرقة واقرب منها حاز ونجار ياخذها بشفقة  
 وان قال اخذ بما لزق باري في البيع المشتري لم يكن له الا ان  
 ياخذ الجميع او تركت الجميع في رواية وفي رواية لا ياخذ الا ما  
 جاوره اربعة اشياء لا يكون الرخص فيها مغرور الشفعة والعقبة  
 واستبلا وجارية الابن واستبلا وجارية مشتركة بئانه رجل اخذ  
 ارضا بالشفقة او قاسم ثم بئ فيها او غرس ثم استحققت لارجم  
 الشفع والقاسم على البايع والمشتري بقيت البناء والغر  
 وكذا لك الاب لا يرجع على الابن بغير الولد ولا الشريك على الشريك  
 بغير الولد **كتاب الاجارة** الاجارة عقد على المنافع  
 بعوض ونشر جوازها ثلثة اشياء اجل معلوم وعمل معلوم وبذل  
 معلوم وما جاز ان يكون ثلثا جاز ان يكون اربعة في الاجارة  
 والاجارة بغير معلومة ثلثة اشياء اخ المدة في استئجار  
 الدار للسكنى والارض للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة  
 اير مدة كانت دنارة بغير معلومة بالسبب بالعقد من استأجر  
 ثوبا على ان يصنع او ثوبا ليحيط او شاة دابة الحمار عليها مقعدا  
 معلوما او غيرها مسافة معلومة دنارة بغير معلومة بالبيع  
 والاشارة كمن استأجر رجلا ينقل له هذا الطعام فاما استئجار  
 الدور والحوابيت للسكنى جاز وان لم يبين ما ينقل فيه وله ان  
 يعمل فيه كل شيء الا ثلثة اعمال عمل الحداد والفحص والطحين  
 واما استئجار الارض للزراعة لا يجوز ما لم يبين ما يزرع فيها  
 ويقول على ان تزرع ما شئت واما استئجار الدواب

احدها

فيها



للركوب والمح فان اطلق الركوب حاز له ان يركبها في شاة وكذلك  
 لو استأجر ثوباً للبس واطلق فان قال علي ان يركبها فلان  
 او علي ان يلبسها فلان فاركب غيره او البسر غيره فوطبت  
 كان ضامناً الاجرة على فربين اجير مشترك واجرة خاص  
 فالاجر المشترك الصباغ والقضاء ويجتأط وغيره يستحق الاجرة  
 بعمر والمتاع في يده امانة والاجر خاص ان يستأجر حلاً  
 شريك لخدمته او يبرع غنمه وليس ان يستأجر لباقره الا  
 ان يشترط ذلك وما نف بعد ضمان عليه وان استأجر داراً  
 فلاح ان يطالبه اجرة كل سنة يوم الا ان بين وقت  
 الاستحقاق بالعقد وان استأجر بعمر الى ملكه فليطالبه  
 اجرة كل سنة واذا استأجر خبازاً لخبز في بيته لا يستحق الاجرة  
 ما لم يفرغ منه واذا استأجر رجلاً ليضرب له لبناً استحق الاجرة  
 اذا اقامه عند ابيه خيفة روح وقار صا حياه لا يستحق ما لم يسترحه  
 غنمة استأجر لا يجوز الاستئجار عليها حج والعمرة والامانة  
 والاذان والغناء والنوح واجارة المتاع في المنقش  
 استأجر دار سكنى دار اوقفي واستأجر عبد لخدمته بخدمته عبد  
 آف واستأجر المربي والاحكام والاشجار والقضبان واستأجر  
 الاشجار ليسط عليها ثيابه واشترى غنمة على رؤس الاشجار  
 ثم استأجر الاشجار ليعق الثمن عليها او استأجر طحناً  
 ليطحن لكر حنطة بذرهم وقفيره فذقيقة وكذلك ان اشترى  
 ان اشترى زرعاً في استأجر الارض مدة غير معلومة

احدهما

لينة كزرع غنمة استأجر يفتتح بالاجارة موت اخ وخر  
 المعقود عليه وجفاف الماء عن الحقيقة وانقطاع الماء عن البرقي  
 والحقوق الآجر دين لا يملكه القضاء الا ائنه وانقطاع الملك فيه  
 الى الغير والارثاء ومع الحقوق بدار الحرب والمرض والسفر و  
 الا فلا سريانية اذا اكرى دابة ثم مرض المكاري او مرض البائل  
 او بد الملكى ترك السفر او استأجر دكاناً في السوق لبيع فيه  
 فذهب رأسه ما له فافلس **كتاب المزارعة** قال  
 ابو حنيفة رحم المزارعة باطلة بالهيف والثلث والربع وقار ابو  
 يوسف ومحمد راجزة على مدة معلومة وان يكون الخارج شايعاً  
 بينهما فهي على اربعة اوجه اذا كان البذر لواحده والعمل والبقر  
 من الآخر او العمل والبذر لواحده والعمل والبقر من الآخر جازت  
 المزارعة وان كانت الارض والبقر لواحده والبذر من الآخر  
 فهو باطل واذا اشترى المزارعة فالخارج على الشرط فان لم يخرج  
 الارض شيئاً فلا شيء للعامل واذا افسدت المزارعة  
 فالخارج لصاحب الملك الارض وان كان البذر من قبل  
 صاحب الارض وللعامل اجرة مثله البذر لا يزيد على مقدار  
 ما شرط له في الخارج في قول ابي يوسف روح وقال محمد روح له  
 اجرة مثله بالغاً ما بلغ واذا كان البذر من قبل العامل فلصاحب  
 الارض اجرة مثلهما فيقول البذر من الارض بالغاً ما بلغ والخارج  
 للعامل وان عقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر من  
 العمل لم يجز عليه ولو امتنع الثاني يجز على العامل ونفقة المزارعة



عليها على قدر حقها واجرة الحصاد والرفاع والتبذير والتبذير  
 عليها بالحصر فان شغلها في المزارعة على العام فسدت المزارعة  
 احد عشر شيئا اذا شرط على العام بنفسه المزارعة الحصاد والتبذير  
 والتفقد والرفاع والتبذير والتبذير والتبذير والتبذير والتبذير  
 واصلاح المسكن وتبذير الارض وتبذيرها وتبذيرها  
 اذا شرط على صاحب الارض لا يفقد المزارعة كرايت الارض  
 وتبذيرها وتبذيرها لا تضر واصلاح المسكن وتبذيرها  
**كتاب اللقيط** اللقيط هو ونفقة على بيت المال وهو  
 على دين ملتقط ويجوز نسيبه اذا ادقاه الا في موضعين  
 ان يكون الملتقط ذميا والنفقة في بلاد المسلمين او في قرية  
 في قراهم ثبت نسيبه منهم اذا ادقاهم ويكون مسلما الا  
 ان يكون النقط في قري اهل الذمة او في ابيوة او كنيسته في كان  
 ذميا او النقطه امة فادعت نسيبه لا ثبت النسب منها الا  
 انها ان ادعت انه ابنها من رجل بعينه ويصدقها الرجل فيكون ابنها  
 ولا يجوز للملتقط تزويج اللقيط ولا نفقة في ماله ولكنه يجوز له  
 ان يقبض الهبة له ويسلمه في صناعة واجرة ولو وجد معه  
 مالا منه وداهم للقيط **كتاب اللقيط** اللقيط  
 امانة اذا اشهد الملتقط انه ياتخذ ويحفظها لصاحبها وان كان  
 اقرب من عشرة دراهم عرفها اياها وان كانت عشرة فصاعدا عرفها  
 حولا وروى الحسن بن زباد عن ابي حنيفة ربح انه قال في  
 اللقيط ان كانت مائة درهم ونحوها عرفها حولا وان كان

كتاب اللقيط

منه

عشرة

عشرة ونحوها عرفها شهر وان كانت مائة درهم او نحوها  
 عرفها جمعة او عشرة ايام فان كانت درهمها او نحوها عرفها يوما  
 فان كانت مائة درهم تصدق في مكانها فاذا عرفها حولا ولم  
 يحضر صاحبها تصدق بها واذا جاء صاحبها فهو بالخيار ان  
 شاء امضى الصدقة وان شاء ضمن الملتقط وان كان الملتقط  
 فقيرا جاز صدقة الى نفسه والى زوجته والى ابنته اذا كانوا فقرا  
 وان كانوا غنيا لا يتصدق بها ولا يتصدق بها على غنى ولا  
 يجوز الالتقاط في الابل والبقر والغنم وفيما اتفق عليها بغير امر  
 الحاكم فهو منسوخ وان كان بامر كان ذميا على صاحبه الا ان  
 يتفق النفقة قيمتها فباعها يحفظ ثمنها والا فتوجب الاتفاق  
 عليها ذميا على صاحبها **كتاب الغصب** الغصب  
 لا يتحقق الا في المنقولات عند ابي حنيفة وابي يوسف ربح و  
 الغاصب ضامن لقيمة يوم غصبه وان غصب مكبلا او موزنا او  
 معذورا فيما يجوز التسليم فيه فان اهلك او هلك عنه يضمن مثل  
 وان انقطع ثم ادعى الناصر ولا يوجد في بلدة مثل يضمن قيمة  
 يوم خنومه اربعة اشياء من المنكبات لا يلزم المنزول القيمة  
 الحرة والحرير والميتة وحل الميتة ثلثة عشر شيئا بوجب الجوار  
 للمالك في المعضوب اذا غصب دراهم او اناة فانكسرت  
 فالمالك بالخيار ان شاء اخذها ولا لنقصانه شيء عليه وان  
 شاء ضمنه مثل ذلك الا اناء والدراهم او غصب قارية فازداد  
 عنه في انتم قلها خطأ فالمالك بالخيار ان شاء ضمن الغاصب



قيمتها يوم الغضب وان شاء ضمن عاقلته يوم الغفر في ثلث  
 سنين ولا يزد قيمتها على خمسة آلاف درهم وينقص منها  
 عشرة دراهم او باع بشارته بعد ما ازدادت في يده فورا  
 فان المالك باختيار ان شاء ضمن المشتري قيمتها يوم الغفر  
 وان شاء ضمن البائع قيمتها يوم الغضب في قول ابي حنيفة  
 ر ج او غضب غيره فصار عند حلق المالك باختيار ان شاء  
 اخذ حكر ولا شيء عليه وان شاء تركه وضمنه من ذلك الصغير  
 ان وجد وان انقطع في ايدي الناس بغير قيمته يوم الحضور  
 او غضب ثوبا فصنفه بصبغ فالمالك باختيار ان شاء اخذ  
 وضمنه قيمة الصبغ وان شاء تركه وضمن قيمته ابيض او غضب  
 سويقا قلته بيمين فالمالك باختيار ان شاء اخذ وضمن  
 له ما زاد اليسمن فيه وان شاء تركه وضمنه من سويقه او غضب  
 شاة فذبحها فالمالك باختيار ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها  
 اليه وان شاء ضمنه نقصانها او غضب عينا فغيبه فاخذ المالك  
 قيمته بقول الغاصب يوم الغضب ثم ظهر العين فالمالك باختيار  
 ان شاء اخذ النقصان وان شاء اخذ العين ورد العوض وان  
 غضب ارضا فبذر بها خنطة ثم اخذها وهي بذرة لم ينبت  
 بعد فان المالك باختيار ان شاء تركها ينبت ثم يقول اقلع  
 زرعك وان شاء اعطاه بما زاد البذر فيقوم الارض وليسر  
 فيها بذر ثم تقوم وفيها بذرا وهدم بناء رجل وقيمة البناء مائة  
 وقيمة التراب المنهدم ثلثون فالمالك باختيار ان شاء ضمنه

مائة وصار التراب الهادم له وان شاء ضمنه سبعين ولا شيء  
 لهدامه من التراب المنهدم او غضب غلاما قيمته خمسا وخمسة  
 فصار لبياء ذي الف فان المالك باختيار ان شاء ضمنه خمسا  
 يوم حصاه وترك الغلام وان شاء اخذ الغلام ولا شيء عليه او  
 دجاجة ابتلعت لؤلؤة فصار جيب الدجاجة باختيار ان شاء  
 اعطاه قيمة اللؤلؤة وان شاء اعطاه الدجاجة واخذ قيمتها من  
 صاحب اللؤلؤة سبعة اشياء يوجب النقصان رجل او غضب  
 جارية شاة ناهية فانكسر غديها ياخذها ويضمن النقصان  
 او غضب ثوبا فخرقه فقايسر يضمن النقصان او غضب  
 عبدا فادى القرآن او جازا فبيعه ياخذها ويضمن النقصان  
 او غضب حماره فولدت في بده ونقصها الولادة ياخذها  
 ويضمن النقصان او غضب عينا فاستعملها وانقصت استعماله  
 ياخذها ويضمن النقصان او غضب عبد فابوع او جازته فموت  
 فرده في الباب ياخذها ويضمنه نقصان ما دخل من العيب  
 بالابان والزنان لم يكن ابو قهر ولا زنت او غضب اية  
 من صغار النجاس فانكسرت ان كانت تباع عددا ياخذها  
 ويضمن النقصان وان كانت تباع وزنا ان شاء اخذها  
 ولا شيء له وان شاء تركها وضمن قيمتها من الذهب والفضة  
 عشرة اشياء اذا تغيرت المعصومات و زال لاسم وعظم المبيع  
 انقطع حق المالك فيها اذا غضب شاة فذبحها او شويتها او حنطه  
 فطبخها او خديها فجعل سيفا او صغرا فجعل اية او حشبا فجعل



كَابًا أَوْ غَلًا فَغَنِيًّا فَإِنْ أَتَى بِهَا مَوْجِدَةً فَلَهَا مِائَةٌ شَاةٍ وَفِيهَا مِائَةٌ شَاةٍ  
 مِنْهُ الْقَوْلُ أَوْ تَالِيَةً فَمِنْهَا فِي رِضَةٍ فَصَارَ شَحْرًا أَوْ قَطْعًا فَصَارَ مَالِكًا عَنْهُ  
 وَيُزِمُّ الْمِثْرَانِ كَانَ مِثْلًا وَفِيهِ أَنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلًا وَوَلَدَ الْمَعْنُوبَةِ  
 وَمَا وَهَّاهَا وَغَرَّهَ الْبَشَارِ مَانَةً وَلَا يَفْضِنُ الْغَاصِبُ الْآبَتَيْنِ  
 بِالْتَعْدِي وَالْمَنْعُ يُعَدُّ الْطَلَبُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ مِنْهُ الْمَحْظُورَاتُ يُعْرَمُ  
 قِيمَتُهُ لِلْمُسْلِمِ الرَّبِّ وَالْيَتِيمِ يَقَعُ فِيهِ فَارَهُ وَالْكَلْبُ الْمَعْلُومُ وَالْعَهْدُ  
 وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ الْمَعْلَمَاتِ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ لَا يَفْضِنُ الْغَاصِبُ  
 سَكْنِي الدَّارَ وَزَرَاعَةَ الْأَرْضِ وَرُكُوبَ الدَّابَّةِ وَخِدْمَةَ الْعَبْدِ وَ  
 أَجْرَ رَدِّ الْعَادِيَةِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ وَرَدِّ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى الْإِجْرَاءَةِ  
 رَدُّ الْمَعْنُوبِ عَلَى الْغَاصِبِ **كِتَابُ الْقَيْدِ وَالذَّبَائِحِ**  
 يُجُوزُ الْأَضْيَاطُ دَبْنَةُ أَشْيَاءَ بِالْكَلْبِ الْمَعْلُومِ وَالْعَهْدِ وَالْبَارِزِيِّ الصَّغِيرِ  
 وَالْعَقَابِ وَسَائِرِ الْخَوَارِجِ الْمَعْلُومَةِ إِذَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَى أَرْضِيهِ فَأَخَذَ  
 الْقَيْدَ وَجَرَّهَ وَأَمْسَكَهُ وَمَاتَ حَتَّى أَكُلَ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ الْكَلْبُ لَا يُؤْكَلُ  
 وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ الْبَارِزِيُّ يُؤْكَلُ وَيُعْلَمُ الْكَلْبُ أَنْ يَتَرَكِيَ الْأَكْلَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ  
 وَيُعْلَمُ الْبَارِزِيُّ أَنْ يَخْرُجَ إِذَا دَعَاهُ وَكُلُّ رَجُلٍ بِرَجُلٍ جَدِيدٍ أَوْ حَشَبٍ  
 مُحَدَّدٍ أَوْ غَيْرِهِ دَسَمَ عَلَيْهِ فِي حَرْجِهِ يُجُوزُ أَكْلُ الْأَلْبَنَدَةِ وَبِهَا لَا يُؤْكَلُ إِلَّا  
 مَا أَدْرَكَهُ فَذَكَاهُ وَالذَّبْحُ فِي الْحَائِثِ بَيْنَ اللَّبَنَةِ وَالْجَبِينِ وَالْعَرُوقِ إِلَى  
 تَقَطُّعِ فِي الذِّكْوَةِ أَرْبَعُ أَصْلَاقٍ وَالْمَرْيِيُّ وَالْوُدَّجَانِ وَيُجُوزُ الذَّبْحُ  
 بِالْمَرْوَةِ وَلِبَطَّةِ الْقَيْدِ وَالْعَظْمِ وَالْقَرْنِ وَبِكُلِّ شَيْءٍ أَنْهَرَ الدَّمَ أَقْرَى  
 الْأَفْدَاحِ إِلَّا السِّنَّ الْقَائِمَ وَالْظُّفْرَ الْقَائِمَ خَمْسَةً وَعِشْرُونَ شَيْئًا يُحْرَمُ  
 أَكْلُهَا بِالسَّبَبِ إِذَا رُمِيَ صَيْدًا فَوَقَعَ فِي الْمَاءِ أَوْ عَلَى شَيْءٍ أَوْ عَلَى شَجَرَةٍ

من باب الذبائح  
 من باب الصيد  
 من باب الذبائح  
 من باب الصيد

ثم دفع

ثُمَّ دَفَعَ عَلَى الْأَرْضِ أَوْ عَلَى جَبَلٍ ثُمَّ تَرَدَّى مِنْهُ إِلَى الْأَرْضِ وَمَا أَصَابَ  
 الْمَوْضِعَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَجْرَحَهُ يَوْكُلُ أَوْ رُمِيَ صَيْدًا فَأَصَابَهُ فَأَخَذَهُ  
 فَرَمَى الثَّانِي فَقَتَلَهُ لَا يَوْكُلُ وَيُغْرَمُ قِيمَتُهُ الْأَوَّلُ أَوْ يَجْرَحُ الْمُسْلِمُ عَنْ يَدِ  
 قَوْمٍ فَأَعَانَهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ حَتَّى رَمَاهُ فَقَتَلَهُ وَأَصَابَ الرِّيحُ الشَّيْءَ  
 فَأَمَّا لَمْ يَنْسَبْ سَفَاةً أَوْ أَصَابَ الْجَدَارَ فَرَدَّهُ عَنْ سَفَاةٍ فَأَصَابَ  
 صَيْدًا أَوْ نَضَبَ سَفَاةً أَوْ نَضَبًا عَلَى شَيْءٍ فَوَقَعَ فِيهَا صَيْدًا فَمَاتَ  
 عَنْهُ أَوْ امْسَكَ الْكَلْبُ الْقَيْدَ وَطَرَحَ نَفْسَهُ عَلَيْهِ وَمَاتَ مِنْ نَقْلِهِ  
 أَوْ أَخَذَ ظُلْفَهُ فَخَفَقَهُ بِهِ غَيْرَ أَنْ يَجْرَحَهُ أَوْ رَجُلَانِ رَمَيَا أَوْ دَجَا صَيْدًا  
 وَتَسَمَّيَ وَتَرَكَ الْأَخْرَجُ زَعْدًا أَوْ أَرْسَلَ جَوْشِيَةً كُلُّهَا فَرَمَهُ مُسْلِمٌ فَأَخْرَجَ  
 بِرَجُلِهِ أَوْ ذَهَبَ الْكَلْبُ إِلَى الْقَيْدِ بِنَفْسِهِ وَسَجَّى عَلَيْهِ مُسْلِمٌ لَا يَحِلُّ لَهُ  
 قِيَاسًا أَوْ أَرْسَلَ كُلًّا مَعْلَمًا عَلَى صَيْدٍ فَرَدَّ الْقَيْدَ عَلَيْهِ كَلْبٌ غَيْرُ  
 مَعْلَمٍ فَأَخَذَهُ وَقَتْلَ أَوْ اتَّبَعَ الْقَيْدَ فِي عِدْوَةٍ فَأَنْشَرَهُ مِنْهُ زَقَطَهُ قُلُوبًا  
 ثُمَّ أَخَذَ الْقَيْدَ وَقَتْلَ أَوْ أَضْطَرَّ صَيْدًا فَقَتَلَ وَجَمَعَ عَلَيْهِ طَوِيلًا ثُمَّ رَأَى  
 صَيْدًا آخَرَ فَأَخَذَهُ وَقَتْلَ لَمْ يَحِلَّ الثَّانِي أَوْ أَرْسَلَ كُلَّهُ وَقَاتَ الْقَيْدَ  
 فَرَجَعَ ثُمَّ أَعْرَضَ صَيْدًا آخَرَ ثُمَّ جَرَّهَ وَقَتْلَ وَالتَّمَكُّ قَتْلَهَا فِي الْمَاءِ  
 أَوْ بَرْدَهُ لَا يُؤْكَلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَجُلٌ وَهَذِهِ بِمَنْزِلَةِ الطَّائِفِي أَوْ رَمِيَ صَيْدًا  
 فَجَرَّهَ فَوَقَعَ عِنْدَ رَجُلٍ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ أَوْ صَبَّى لَا يَقْبَلُ الذَّبْحَ وَأَخَذَهُ صَبِيٌّ يَلْبِسُ  
 بِهِ فَمَاتَ أَوْ وَقَعَ عِنْدَ نَائِمٍ لَا يَوْكُلُ وَرَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ جَدِّهِ رَجُلٌ  
 أَنْ يَوْكُلَ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ شَيْئًا لَا يَجُوزُ أَكْلُهَا بِالسَّبَبِ مُسْلِمٌ رَمَى صَيْدًا بِالسَّيْفِ  
 أَوْ زَرَاعِيٍّ فَأَصَابَهُ وَنَفَذَ مِنْهُ إِلَى صَيْدٍ آخَرَ حَتَّى جَمِعَا أَوْ فَرَجَ شَيْءٌ  
 شَاهًا فَأَذَرَ كَمَا صَاحِبَهَا حَيًّا فَذَكَاهُ حَتَّى مَاتَ مِنْ ذَلِكَ

تجزئهم  
 ما زلت أتمنى  
 آخر











بِهِ جَنَّةٌ كَوْنًا عَمُّ أَوْ هَبَّةً أَوْ كَاتِبَةً فَلْيُغْمَرْ مَا رَجَعَ النَّاسُ إِلَّا أَنْ يَقْضَى  
 الْمَوْلَى وَنَهَى فَإِنْ أَعْتَقَ كَانَ لَهُمْ أَنْ يَقْضُوا الْمَوْلَى الْأَقْرَبُ فِي قِيَمَةٍ وَفِي  
 الدِّينِ أَنْ شَاءَ وَأَوْ أَنْ شَاءَ وَارْجِعُوا عَلَى الْعَبْدِ كَمَجْعٍ وَبَيْنَهُمْ وَأَنْ  
 دَبَّرَهُ كَانَ لِلْغَرْمَاءِ أَنْ يَقْضُوا الْمَوْلَى الْقِيَمَةَ وَلَا يَتَّبِعُونَ الْعَبْدَ بِنَيْتِهِ  
 حَتَّى يَتَّبِعُوا وَلَوْ أَعْتَقَ مَا فِي يَدِهِ لَا يَتَّبِعُوا هَذَا كُلُّهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَجَعَ  
 وَعِنْدَهُمَا يَتَّبِعُونَ مَا فِي يَدِهِ وَيَنْفَعُهُ مَقْرُوفُ **كِتَابُ التَّحْرِيرِ**  
**وَالْإِسْتِحْسَانِ** سِتَّةُ أَشْيَاءَ لَا يَجُوزُ صَلَاحُ فِي لَيْلَةٍ مُطْلَمَةٍ  
 مُحَرَّرٍ أَجَارَهُ أَيْ قَصَدَ خُرُوجَ ذَلِكَ الْعَبْدِ جَسَدًا إِذَا صَلَّاهُ فِي غَيْرِ التَّحْرِيرِ  
 إِلَى جَنَّةٍ وَلَمْ يَجْعَلْهُ الْبَيْتَ فِي تَحْرِيرِ الْقَبْلِ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ صِلَى لِقَابِ الْعَقْلِ  
 أَوْ كَانَ أَكْثَرَ رَأْيَهُ أَنْ يَصِلَ إِلَى غَيْرِ الْقَبْلِ أَوْ نَسَكَ فِي الْقَبْلِ فَصَلَّى  
 إِلَى جَنَّةٍ بغيرِ التَّحْرِيرِ وَبِأَكْثَرِ الرَّأْيِ دَلُّوا عَلَى إِجْمَاعِهِمْ إِلَى جَنَّةٍ  
 وَتَرَكُوا وَصِيَّةً إِلَى غَيْرِهَا ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ صَلَاةَ إِلَى الْقَبْلِ لَمْ يَجُزْ صَلَاحُ  
 إِلَّا فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُونُسَ رَجَعَ أَوْ وَجَدَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ يَتْلُمُ  
 فَلَمْ يَسَالِ أَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ وَضْعٍ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْمَاءِ أَوْ كَانَ فِي  
 ذَلِكَ الْمَوْضِعِ يَتْلُمُ بِالْمَاءِ فَلَا أَنْ يَسَلَّ أَوْ يَتِمَّ فَصَلَّى ثُمَّ عِلْمُ بِالْمَاءِ  
 نَسَقَ أَشْيَاءَ يَقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ الْوَاحِدِ إِذَا كَانَ عَدْلًا نَقَصَ ١٠ أَوْ عَدْلًا  
 رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ حَبَسَ بِغَيْرِ رَأْيٍ لَمْ يَكُنْ نَقَصَ فَيُخْتَصِمُ فِيهِ بِأَكْثَرِ رَأْيِهِ  
 أَنْ كَذَبَ رَدُّ قَوْلِهِ إِذَا جُزِيَ بِطَهَارَةِ الْمَاءِ أَوْ بِجَانِبِهِ أَوْ دُبِّي إِلَى  
 طَعَامٍ فَافْرَجَهُ رَجُلٌ أَنْ هَذَا اللَّهُ فِي سُبْحَةٍ مُحَرَّرٍ أَوْ قَدْ خَالَطَهُ لَمْ يَجْزِ  
 أَوْ رَأَى شَيْئًا لِنَاسٍ فِي يَدِ رَجُلٍ وَقَالَ وَلَكِنَّهُ فَلَانِ سَبْعَةٌ أَوْ  
 وَهَبَ لِي وَسَلَّمَ إِلَيَّ وَأَنَا أَبِيعُ أَوْ قَالَ كَانَ لِي عَصِيَّةٌ مِثْلُ فَارِجَةٍ

نَسَقَ أَشْيَاءَ يَقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ الْوَاحِدِ إِذَا كَانَ عَدْلًا نَقَصَ ١٠ أَوْ عَدْلًا رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ حَبَسَ بِغَيْرِ رَأْيٍ لَمْ يَكُنْ نَقَصَ فَيُخْتَصِمُ فِيهِ بِأَكْثَرِ رَأْيِهِ

مِنْهُ بَعْدَ

مِنْهُ بَعْدَ رَضَاءٍ وَلَا قَضَاءٍ لَمْ يَقْضَ وَأَنْ قَالَ رَدَّهَا عَلَى الْفَقَاءِ  
 أَوْ خَاصَّةً مِنْهُ فَكُلُّهُ شَرْطٌ لِي بِشَاهِدٍ أَنْ يَقْضَى أَوْ رَأَى جَوْهَرًا  
 نَفِيسًا فِي يَدِ رَجُلٍ فَقَالَ هُوَ لِفُلَانٍ ذَنْ لِي بِعِيَّةٍ أَوْ رَأَى عَمَلًا  
 وَنَجَّى بِنِجْمٍ فَقَالَ رَأَى لِي مَوْلَايَ فِي بَيْتِهِ أَوْ خَلْفَهُ وَوَعْدَ شَيْئًا  
 إِلَيَّ رَجُلٌ فَقَالَ هَذِهِ إِلَيْكَ فَلَانِ أَوْ رَأَى شَيْئًا جَارِيَةً فَافْرَجَهُ حَبَسَ  
 أَنْ هَذَا الرَّجُلُ أَخِي فَالْأَحْسَنُ أَنْ لَا يَشْتَرِيَهَا فَإِنْ اشْتَرَاهَا فَهُوَ فِي  
 سَبْعَةِ مِثْقَالٍ وَطِينًا وَأَنْ افْرَجَهُ بِأَنَّهُ مُعْتَقَةٌ أَوْ وَلَدَ مُعْتَقَةً أَوْ قَالَ  
 اعْتَقَهَا زَوْجًا لِي لَا يَجُوزُ شَرْطُهَا وَطِينًا أَوْ مَلِكٌ حَارِيَةً بِالشَّرَاءِ  
 أَوْ بِالْهَبَةِ أَوْ بِالْمِيرَاثِ فَافْرَجَهُ رَجُلٌ أَنَّ الْمَالِكَ كَانَ عَامِلًا لِكَلْبَةٍ  
 وَطِينًا خَمْسَةَ أَشْيَاءَ لَا يَقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ الْوَاحِدِ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَافْرَجَهُ  
 رَجُلٌ أَنَّ ذَلِكَ الشَّيْءَ لِقَبْرِ الْبَايِعِ بَاعَهُ بِغَيْرِ امْرَأَةٍ لَا يَقْضَى وَجَازَ  
 مَقْرُوفُهُ فِيهِ أَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَافْرَجَهُ رَجُلٌ أَنَّهَا خَصَمَةٌ مِنَ الرِّضَاعِ لَا  
 يَفْرَقُ بَيْنَهُمَا وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْرَقَ عَنْهَا وَيَطْلُقَهَا أَوْ يَشْتَرِيَهَا جَارِيَةً  
 فَافْرَجَهُ نَفَقَةً أَنَّهَا قَرْنَةٌ لَا يَقْضَى وَحَرَّ وَطِينًا وَيُسْتَحَبُّ أَنْ  
 يَفْرَقَ عَنْهَا وَيَطْلُقَهَا أَوْ يَشْتَرِيَهَا شَرَاءً أَوْ طَعَامًا فَافْرَجَهُ نَفَقَةً أَنَّهُ  
 حَرَامٌ وَغَضَبُ الْبَايِعِ لَا يَقْضَى فِي الْعَصْبِ وَيَقْضَى فِي الْحَرَامِ  
 أَوْ رَأَى رَجُلًا قَتَلَ لَيْلًا بِالسَّيْفِ وَجَدَ قَتْلَهُ لَا يَقْضَى  
 وَوَسِعَ قَتْلَهُ وَوَسِعَ مَنْ غَايَنَ ذَلِكَ أَنْ يُعْنِيَهُ عَلَى قَتْلِهِ وَكَذَلِكَ  
 إِذَا أَدَّى الْقَاتِلُ أَنَّهُ كَانَ أَرْتَدَ عَنِ الْإِسْلَامِ أَوْ كَانَ قَتَلَ  
 لَيْلًا عَمَلًا خَمْسَةَ أَغْصَاءَ مِنْ ذَوِي الْحَرَامِ كَوَزِ النَّظَرِ إِلَيْهَا  
 الْوَجْهَ وَالرَّاسَ وَالصَّدْرَ وَالْعَصَدَ وَالسَّاقَيْنِ وَلَا يَجُوزُ النَّظَرُ



الى ظهرها وبطنها وبين سرتها الى تحت ركبتيها وما حل النظر منهن  
 حر غرها ومساها اذا اتم الشهوة على نفسه وما كره النظر منهن  
 كرهه مسها متجردا ويجوز له ان يسافر بها ويحملها ويركبها ويجلبها  
 في منزل اذا اتم الشهوة وكذلك اذا اشترى جارية جازله  
 النظر الى شوها وضد رها وعصدها وساقها وينظر الاجنبية  
 الى الحرة الاجنبية الى الوجه والكفين اذا اتم الشهوة وان كان  
 لا يام لا ينظر اليها اربعة نفوس يجوز لهم النظر الى الاجنبية وان كان  
 بشهوة القاصي جازله النظر اليها اذا عت عند عهده او عند  
 على شيء وان كان بشهوة او امرأة افترت فجازل للثبوت  
 النظر اليها ليعرفنا حقيقة وعما لنا وان كان بشهوة او انشئ  
 جارية جازله النظر اليها وان كان بشهوة او زوج امرأة  
 جازله النظر اليها وان كان بشهوة وتنتظر الاجنبية الى اجنبية  
 الى جميع جسده الا ما تحت سرة الى ما تحت ركبته وينظر الرجل  
 الى الرجل والمرأة الى المرأة الى جميع بدنه الا ما تحت سرة  
 الى تحت ركبته ويجوز للمرأة النظر الى فرج المرأة ودبرها في  
 اربع مواضع عند الولادة لياخذ الولد وعند الندادي اذا  
 كان الفرج في فرجها او دبرها والى فرج المرأة العنبر لظهور  
 بكارتها وثيابها والى فرج العنبرين الائمة ببيع لظهور بكارتها  
 وثيابها اذا انكر المشتري بكارتها وادردوها على البائع  
 ثلثة مواضع يجوز للرجل الاجنبية مس المرأة الاجنبية عند العذر  
 اذا كانت الفروج في الفرج ولم توجد امرأة عارضة وخافوا

وخافوا عليها الهلاك جازل للرجل الاجنبية ان يداومها وليست جميع  
 بدنها الا ذلك الموضع ونفسه بغيره او امرأة كانت في السفر ولم  
 توجد امرأة تعينها جازل للرجل ان يمسها ويمسح وجهها وبدنها بالرجل  
 ان كان محرما لها وان كان اجنبيا يمس على بدنه فرقة فيغير  
 يديه على الارض فيمسها وان كانت رجلا في السفر ولم يوجد احد من  
 الرجال ان يغسل لم يجز للمرأة ان يغسل ولكن تيمم كما ذكرنا ويجوز  
 للمرأة ان تغسل زوجها ولا يجوز للرجال ان يغسل زوجته ولا تغسل  
 المكاتب والمعتقة وام الولد مولاهما ويجوز للنساء غسل الطحال  
 لا ياكل وللرجال غسل الصغيرة التي لم تكلم **كتاب الحدود**  
 شرط وجوب الرضا بالاقراء اربع مرات في اربع محال كل ما اقره  
 ردة القاصي حية كغير اربع مرات وباشهاد اربعة رجال  
 وبسال القاصي المقر والشهود في الرضا ما هو وكيف هو وان  
 هو ومن زني داني وكيف زني فان قالوا في دار  
 الحرب او في عسكر اهل البني اوزني بجارية ابنه او امرأة فرسا  
 لا يلزم له داني كان محصنا يخرج الى ارض خصاء فيرجمه باحجار  
 حية يموت ويبدل الشهود ويرجمه ثم الامام ثم الناس وان امتنع الشهود  
 في الابتداء سقط الحد وفي الاقرار ابتداء الامام ثم الناس ويكفن  
 ويغسل ويصلى عليه وان لم يكن محصنا يغرب ثمانية سوطين  
 كان قرا وممنون ان كان عبدا فاما متوطا حية يموت  
 ويغيب عن ثيابه في الحشو والفوفلثة اعضاء لا يغرب في الحدود  
 الوجه والفرج والراس عند ابي حنيفة ومحمد رحم شرابط احضان



الى ظهرها وبطنها وبين سرتها الى تحت ركبتيها وما حل النظر منهن  
 حل غرها ومسترها اذا اتم الشهوة على نفسه وما كره النظر منهن  
 كرهه مسترها متجذرا ويجوز له ان يسافر بها ويحلبها ويركبها ويحلبوها  
 في منزل اذا اتم الشهوة وكذا الكا اذا اشترى جارية جازله  
 النظر الى شعرها وصدورها وعصدها وساقها وينظر الاجنبية  
 الى الحرة الاجنبية الى الوجه والكفين اذا اتم الشهوة وان كان  
 لا يامح لا ينظر اليها اربعة نفوس يجوز لهم النظر الى الاجنبية وان  
 بشهوة القاضى جازله النظر اليها اذا دعت عنده او نهدت  
 على شية وان كان بشهوة او امرأة اقرب حازل للشهوة  
 النظر اليها ليعرفنا حقيقة وعيانا وان كان بشهوة او انشئ  
 جارية جازله النظر اليها وان كان بشهوة او زوج امرأة  
 جازله النظر اليها وان كان بشهوة وتنظر الاجنبية الى الاجنبية  
 الى جميع جسده الا ما تحت سرة الى ما تحت ركبته وينظر الرجل  
 الى الرجل والمرأة الى المرأة الى جميع بدنه الا ما تحت سرة  
 الى تحت ركبته ويجوز للمرأة النظر الى فرج المرأة ودبرها في  
 اربع مواضع عند الولادة لبأخذ الولد وعند النداوي اذا  
 كان الفرج في فرجها او دبرها والى فرج المرأة العنبر لظهور  
 بكاريتها ونيايتها والى فرج العنبر الائمة بينه لظهور بكاريتها  
 ونيايتها اذا انكسر المسترعى بكاريتها وراودها على البائع  
 ثلثة مواضع يجوز للرجل الاجنبية مستر المرأة الاجنبية عند العذر  
 اذا كانت الفروج في الفرج ولم توجد امرأة عارضة وخافوا

وخافوا عليها الملاك جازل للرجل الاجنبية ان يداومها ويشترى جميع  
 بدنها الا ذلك الموضع وينظر بصره او امرأة ما تحت في السفر ولم  
 توجد امرأة تعينها جازل للرجل ان يمتدح ويمسح وجهها وبدنها بالرجل  
 ان كان محرما لها وان كان اجنبيا يمسح على بدنه فحرة فيمسح  
 يديه على الارض فيمتدحها وان مات رجل في السفر ولم يوجد احد من  
 الرجال ان يغسل لم يجز للمرأة ان تغسله ولكن تيممه كما ذكرنا ويجوز  
 للمرأة ان تغسل زوجها ويجوز للرجال ان يغسلوا زوجة ولا تغسل  
 المكاتب والمذنبه وام الولد مولاهما ويجوز للنساء غسل الطحال  
 لا يكلم وللرجال غسل الصغيرة التي لم تكلم **كتاب الحدود**  
 شرط وجوب الزنا بالقرار اربع مرات في اربع مجالس كلما اقره  
 ردة القاضى حين يكمل اربع مرات وباشهاد اربعة رجال  
 ويسأل القاضى المقر والشهود في الزنا ما هو وكيف هو وان  
 هو ومن زني دأين ذني وكيف زني فان قالوا في دار  
 الحرب او في عسكر اهل البني اوزني بجارية ابنه او امرأة فرسا  
 لا يلزمه الحد وان كان محضنا يخرج الى ارض خصاء فيزجهما بحاجن  
 حتى يموت ويبد الشهود ويرجمهم الامام ثم الناس وان امتنع الشهود  
 عن الابتداء سقط الحد وفي الاقرار ابتداء الامام ثم الناس ويكفن  
 ويغسل ويصلى عليه وان لم يكن محضنا يعذب مائة سوط ان  
 كان قرا وممنون ان كان عبدا فمات متوطا حتى يموت  
 ويخرج في نيايه من الحشو والف وثلثة اعضاء لا يفرب في الحدود  
 الوجه والفرج والرداس عند ابي حنيفة ومحمد رحم شرابط احضان



الرَّحْمَنُ سِتْرُ الْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ وَهَجَرَةُ وَالْإِسْلَامِ وَالنَّكَاحِ وَالْخَوَلِ فِي  
النَّكَاحِ الْعَقْدُ شَرْطُ إِحْسَانِ الْقَدْرِ فِي مَحَلِّ كَوْنِ الْمُقْدُوفِ مُسْلِمًا  
قَرَأَ بِالْكَافِ عَاقِلًا عَاقِلًا عَاقِلًا وَبَيْنِي أَنْ يَكُونَ الْقَادِفُ عَاقِلًا  
بِالْقَادِفِ قَادِفًا قَادِفًا قَادِفًا قَادِفًا قَادِفًا قَادِفًا قَادِفًا قَادِفًا  
النَّدِيدُ وَكَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ الشَّدِيدُ وَالْمُضَرُّ وَجَبَلَ وَالنَّفَاسُ لَا يَجِدُ حَتَّى  
يُطَهَّرَ عَنْ نَفْسِهَا حَتَّى يَرَى لَيْوُفَ سَبِيحَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْآتِيَةِ  
أَحْمَدُ خَمْسَةَ أَشْيَاءَ يَسْقُطُ أَحَدُهَا عَنِ الرِّزْقِ مَوْتُ الشَّهْرِ وَوَرْدُ مَهْمٍ  
وَعَيْشَتُهُمْ وَرُجُوعُهُمْ عَنِ الشَّهَادَةِ وَرُجُوعُ الْمَقْرَعِ عَنِ الْإِقْرَارِ بِالزَّانَا قَبْلَ  
إِقَامَةِ الْحَدِّ أَوْ فِي وَسْطِهِ أَوْ خَرِبَ الْبُرُوحُ فَإِنْ كَانَ الرَّحْمُ بِالْإِقْرَارِ  
تَرَكَ وَلَا يَنْبَغُ وَإِنْ كَانَ بِالشَّهَادَةِ يَنْبَغُ وَكَيْفَ أَحَدُ خَمْسَةِ شَيْءٍ  
لَا يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَرْمُوا بِالْحَجَارَةِ الْأَبَّ وَالْجَدَّ وَالْأُمَّ وَالْوَلَدَ وَلَهُ الْوَلَدُ  
وَكُلُّ ذِي رَحِمٍ حَتَّى يَمُوتَ مِنْهُ وَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَجُزْ عَنْ الْمِيرَاثِ لَمْ يَمُوتْ مِنْهُ  
يَنْتَقِصُ عَلَى الْعَبْدِ حَتَّى الْقَذْفُ وَحَدُّ الزَّانَا وَحَدُّ شُرْبِ الْخَمْرِ  
أَحَدٌ وَخَمْسَةٌ لِلْبَكْرِ حَتَّى مَائَةٍ إِذَا زَنَتْ وَإِذَا زَنَى لِلْمُحْصَنِ الرَّحْمُ  
بِالْحَجَارَةِ وَلِلْمُسْكِرِ أَنْ يَمَانُونَ حَلْدَةً إِذَا سَكِرَ فِي الْبَيْتِ وَشَرِبَ  
طَوْعًا وَلَا يَجِدُ حَتَّى يَزُولَ عَنْهُ السُّكْرُ وَالْقَارِزُ يَمَانُونَ حَلْدَةً  
وَلِلسَّارِقِ قَطْعُ الْبِيَمَنِ وَالْمُخِيفِ الطَّرِيقِ إِذَا أَخَذَ الْمَالَ قَطْعُ الْبِيَدِ  
وَالرَّجُلُ فِي خِلَافٍ إِنْ أَخَذَ الْمَالَ قَبْلَ تَقْضِيهِ أَوْ يَصْلُبُ وَلَا يَقْطَعُ  
الْيَدَ وَالرَّجُلُ عَنْ آيَةٍ حَتَّى يَرَى سَبْعَةَ مَوَاضِعَ نَبِيذِي أَحَدٍ إِذَا دَخَلَ  
السَّبِيحَةَ خَلَعَ رِيثَهُ فِي بَجَارِيهِ الْبُؤْيُ أَوْ جَدَّهُ أَوْ جَدَّتَهُ أَوْ وَلَدَهُ أَوْ وَلَدَتِ  
وَلَدَهُ أَوْ بَجَارِيهِ مَوْلَاهُ وَقَالَ طُنْتُ أَنَّهَا تَحْتَ لِي وَلَوْلَدَتْ

جَارِيَةٍ

جَارِيَةٍ مِنْهُنَّ لَا يَنْبَغُ سَبِيحَةُ الْآتِيَةِ مُوَضَّعِينَ فِي أُمِّهِ وَلَدَهُ وَأُمُّهُ وَلَدَ  
وَلَدَهُ وَيَنْبَغُ السَّبِيحَةُ فِي الْجَدِّ وَالْأُمِّ وَفِي بَجَارِيهِ أُمِّ وَلَدِهِ وَفِي بَجَارِيهِ  
فِي بَجَارِيهِ مَوْلَاهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْأَبُّ حَيًّا وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْأَبُّ حَيًّا  
لَا يَنْبَغُ سَبِيحَةُ الْجَدِّ وَإِنْ قَارَعَ عَلَيْهَا أَنْهَا لَا تَحْتَ لِي فَحَدِّ فِي ذَلِكَ  
كُلُّ الْآتِيَةِ مُوَضَّعِينَ جَارِيَةٍ وَلَدَهُ وَبِأُفْلَةٍ وَيَنْبَغُ سَبِيحَةُ الْوَلَدِ  
مِنْهَا كَمَا يَنْبَغُ إِذَا قَالَ طُنْتُ أَنَّهَا تَحْتَ لِي سَبْعَةَ مَوَاضِعَ لَا  
يَنْبَغُ أَحَدٌ وَإِنْ دَخَلَ السَّبِيحَةَ رَجُلٌ فِي بَجَارِيهِ لَخِيهِ وَأَخِيهِ وَعَمِّهِ  
وَعَمَّتِهِ وَخَالَهِ وَخَالَتِهِ وَسَائِرَ قَارِعَ رُبْعَهُ عَشْرَةَ أَيْعُرَ قَارِعَ فَمِنْهُمْ  
وَلَا يَجِدُ إِذَا قَدَفَ عَمَّا أُمِّهِ أَوْ تَبَرَّأَ أَوْ كَاتَبًا أَوْ أُمِّ وَلَدِهِ أَوْ صَبِيحًا  
أَوْ مَجْنُونًا أَوْ كَافِرًا أَوْ مُجْرِمًا فِي الزَّانَا أَوْ إِفْرَادَةً مَلَاحِظَةً بُولَدَ  
أَوْ قَدَفَ امْرَأَةً وَمَعَهَا أَوْلَادٌ لَا يَعْرِفُ كَيْفَ سَبَّ وَأَعَادَ وَقَالَ  
لِلْمُسْلِمِ يَا فَاسِقُ يَا جَنِيتُ يَا كَافِرُ أَوْ قَالَ زَيْنْتُ يَا نَانُ أَوْ بَعَثَ  
وَإِنْ قَارَعَ بِأَخِي أَوْ بِأَخِي لَمْ يَعْزُزْ وَأَشَدُّ الْعُقُوبَاتِ خَرِبَ النِّفَرِ  
فَمِنْ حَتَّى الزَّانَا فَمِنْ حَتَّى الشَّرْبِ فَمِنْ حَتَّى الْقَذْفِ أَرْبَعَةٌ يَجُزُّ لَهَا حَتَّى قَادِفُهُمْ  
قَالَ لِرَجُلٍ زَيْنْتُ وَأَنْتَ فَمِنْهُ أَوْ قَالَ زَيْنْتُ وَأَنْتَ مَجْنُونٌ أَوْ قَالَ  
زَيْنْتُ فَمِنْهُ وَقَالَ لِمَرْءٍ أَنْتَ زَيْنْتُ بِمَا رَأَيْتُ بِأَرْبَعَةِ نَفَرٍ يُطَابُ  
الْقَادِفُ حَتَّى الْأَبُّ وَالْجَدُّ وَإِنْ عَلَا وَلَابِنٌ وَإِنْ لَابِنٌ إِنْ  
أَسْفَرَ وَسَقَطَ أَحَدٌ عَنِ الْقَادِفِ ثَلَاثِينَ مَوْتِ الْمُقْدُوفِ  
وَبَرْنَا الْمُقْدُوفِ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ يَنْبَغُ وَجُوبُ أَحَدٍ عَنِ الْقَادِفِ  
إِذَا قَدَفَ رَجُلًا قَدَفَ وَطِئَ امْرَأَةً أجنبيَّةً سَبِيحَةً أَوْ وَطِئَ امْرَأَةً  
فِي نِكَاحٍ فَاسِيدَ أَوْ وَطِئَ جَارِيَةً ابْنَهُ أَوْ وَطِئَ جَارِيَةً مُشْتَرَكَةً







بينه وبين الآخر ويقام الحد على كل عام الا على الاخر فانه لا يقام  
 الحد عليه لعل يكون له حجة ثمانية من الاحكام لا يجوز جمع ثمانية  
 الحد مع المهر والآخر مع الضمان والقطع مع الضمان والعشر مع  
 الخراج والوصية مع الميراث وزكوة الفطر مع زكوة التجارة  
 والعصاة مع الدية والحكم مع الرجم عشرة نفوس نوا بامارة لا يؤخذ  
 كل واحد منهم حكم ضاحية وهو ان يكون احدهم غير محصن بجلد  
 مائة جلدة عبد يحلده مستبر جلدة مستبر ثمانية نفوس  
 محصنا يرمي به استحق الزنا يقتل او دع الزنا بجسد او دع  
 النكاح فلزمه مهر كالمهر قال هي زوجة فيلزمه المهر خلف  
 وقال لو زني فافترائه طلاق النكاح الزنا فلا يلزمه شيء ولو  
 شهدوا بعد التقادم لا يلزمه الحد ولو اقربا الزنا بعد التقادم  
 يلزمه الحد **كتاب السرقة** شرط وجوب القطع اربعة  
 اشياء العقل والبلوغ والنصاب والعدوى والدعوى  
 عشرة درهم خمسة عشر من السرقة لا يقطعون العبد اذا سرق من ماله  
 سيده او السيد من ماله مكانه او ماله او ماله او ماله او ماله او ماله  
 او المروءة من زوجها او الزوج من زوجته او من اي ذي رحم حر  
 سرق والايج والنجارين والبنائير والخميسر والمنسرك ومن المحام  
 والمقرة ومن بيت المال والضيف من منزل المضيف او كان  
 السارق اشترى البديس او كان افطع او كان مقطوعا جله  
 البينة محسنة شيئا لا يوجب القطع ما وجد تا فيها مباحا في  
 دار الاسلام كالغصيب والحشيش والحطب والعبد والسكر

وما ينسارع

وما ينسارع اليه الفساد كالقواك الرجعة واللبس والنجس  
 والبطيخ والشيء والزروع في التنايل والاشربة المطرية والطيور  
 والكتب والمصحف وان كان حليا عليه والذخائر كلها الا ذواتها  
 الحساب وحليب الذهب والزر والخرق وفي العتق الحر والعبد  
 البكر والمعارف والقبل والذوق والتمر من رؤس الاشجار والبقول  
 والرحاب والقنار والمغرة والجحش والنون والزرنج والثراب  
 والسرقيين وفي النوب المبسوط على الجدار الى الجانب الذي  
 يلي الطريق وفي الجوالق اذا شقة واخرج المئاع بنفسه او سرق  
 الجوالق كله وفي الطرار اذا شق بحب او الكرم وسقط ما في الكرم  
 وبحب على يده وفي الدابة اذا سرق من مراحها او ذبح شاة في  
 الحوز ثم اخرجها او اذا انقب البيت ودخل فيها واخذ المالك ناول  
 الاخر خارج البيت لا يقطعان وفي الكلب المعلم والغنم والبايع  
 وما اشبه ذلك من المخرمات عشرون شيئا يقطع فيه الساج  
 والقضاء والعناق والابنوس والفضة والادوية من الحشيش  
 وما القاه في الطريق خفي واخذ وما عمل على حماره رمانة  
 واخرجه من الحوز وادخل يده في صندوق الغنم او حبس غنمه و  
 اخذ المالك او جماعة دخلوا الحوز فناول بعضهم الاخر وتولى بعضهم الاخر  
 يقطعون جميعا او سرق غنلا فقطع فردة ثم سرق فردة ثانيا و  
 في العبد الصبي او سرق ثوبا مبسوطا على الجدار الى الجانب الذي يلي  
 الدار او سرق الجوالق على ظهر الدابة او ادخل يده فيه واخذ المالك  
 وكذلك الطرار اذا شق حبسا او ادخل يده فيه او سرق الدابة



من الاصل طين او كان اخذ صاحبها بالجارها ونام في الصحراء ويسقط  
 احد باربع اشياء اذا وهبها من التاروق او باعها منه اول ما حاصه  
 فيها او اذ عر السارق ان البعين ملكه عشرة اشياء اختص به الرق  
 المحرم وعدم وجوب القطع بسرقه ماله ونفوز البعق عند الملك  
 وعدم جواز النكاح بينهما وجواز الاجبار على الانفراق عند  
 اثبات الدين وعدم جواز الجمع بينهما في النكاح وجواز المسافرة  
 بها وجواز الخلوة معها وعدم جواز الرجوع في الهبة وجواز النظر  
 اليه رؤسهن وجواز الظهار بالنسبة لثمانين عشرة اشياء  
 اختص بها النبوة والابوي عدم جواز شهادة الوالد للولد  
 للوالد وابعده لنوافله والنوافل لجدته وعدم جواز قضاء اح لصاحبه  
 وجوب مطالبته حتى القذف بعد الموت والاجبار على  
 النفقة مع اختلاف الدين وعدم جواز التفريق بالبيع اذا  
 كان صغيرا وعدم جواز البيع بما يشترى اح غصا حبه مائة  
 من غير بيان وعدم جواز بيع ما وكل به في ابوية وولده وعدم  
 جواز دفع مال المضاربة الى ابنه وولده ان كان الولد غفرا  
 وعدم جواز بيع ما يشترى من الصغير مائة من غير بيان سبعة  
 اشياء اختص بها الزوجان عدم قبول شهادة اح لصاحبه  
 وعدم تنفيذ قضاء اح لصاحبه وعدم بيع اح لصاحبه مائة  
 من غير بيان وعدم جواز بيع ماله وكل به لصاحبه وعدم جواز  
 شراء ما وكل به لصاحبه وعدم جواز دفع الزكوة اليه  
 كتاب الجنائيات القتل على خمسة اوجه قتل عمد وشبه عمد

خطا

وما يجري مجرى الخطا والقتل بسبب ما العمد وما تعد فيه بسلح  
 او ما يجري مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كالحجر المحدد والحشب  
 المحدد ولبطة القصب والرج والسكين والعرب بالسيف وجاءه  
 بكثرة او شق بطنه بعود او غيره بعود جديد له حدة فادماه او  
 اجرة بالنار وجب عليه القصاص دون الكفارة سواء كان  
 المقتول عبدا او ذميا او امرأة والقاتل عاقل بالغ وللموكل  
 ان يستوعده في القصاص بالسيف واما شبه العمد ان يتعمد  
 بما ليس بسلح ويجري مجراه ولا يقتل به غالبا كالحجر العظيم وحشبة  
 الغضمة او شرج هر اسه كحجر او رماه في سائر الجبل او غرقه في الماء  
 فيه دية مغلطة يسأل على عاقلة في ثلث سنين ولزومه الكفارة  
 في قول ابي حنيفة ربح وقال صاحباه يلزمه القود اما خطا على  
 وجهين خطا في القصد وهو ان يجري شخصا فعن انه صيد  
 فاذا هو ابي وخطا في الفعل وهو ان يجري غرضا فيصيب  
 آدميا وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة ولا يلزم به  
 واما ما يجري مجراه فيقتل النائم يجري بقلب على رجل فيقتله  
 فحكمه خطا واما القتل بالسبب كالحجر البير في غير ملكه واضح  
 كالحجر اذا تلف به او مير فيه الدية على عاقلة ولا كفارة فيه حارسا  
 في طريق المسلمين فاول مات دابة رجلا بيدها او رجلها او رأسها  
 مات لزم الكفارة وان نجت بيدها ففيه الدية دون الكفارة  
 وان نجت الدابة برجلها او ذنبها او نارت غبارا وهي لم تنر  
 او نواة او خضاة صغيرة ففقدت عين السنان لا شيء

سيف  
دنه



على الركبان كدته قال فقال عليه والسابق ضاحك لما اصابته  
 بيدها او رجلها والفايد ضاحك لما اصابته بيدها دون خلعها  
 وان قاد قطار فوضا من لما اولمات وان كان مع سابق  
 قال فقال عليها وان او قف اية في طريق المسلمين او وضع  
 حجر افعز بها انسان فمات وسقط وجبت الدابة على عاقلة  
 وان انفلتت الدابة ونفرت لبدا ونهارا فالتفت شيئا لا شيء  
 على احد **كتاب الديات** الدية في ثلثة اشياء  
 في الابل والدنانير في قول ابي حنيفة ربح وقال صاحباه في  
 ستة اشياء في الابل والبق والغنم والدرهم والدنانير والحل  
 فمن الابل مائة وعشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون  
 بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض ومن  
 البقر مائتا بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الدرهم عشرة آلاف  
 درهم ومن الدنانير الف دينار ومن الحل مائتا حقة كل حقة ثوبان  
 واذا قرب على بطن امرأة فالتفت جنيبا متبا لا شيء في الجنين  
 او ائمة بعدل جنيبا في درهم سواء كان ذكر او انثى بعد ان  
 يكون مستبيرا فكل من او بعقه او ان الفت جنيبا مات فعليه  
 دية كاملة وان ماتت ثم الفت متبا لا شيء في الجنين  
 فان الفت متبا ثم ماتت فعليه دية ويكون مؤزنا على  
 فرايض الله تع سبحانه ولا كفارة على الضارب في الجنين  
 فاخر بطن امه فالتفت جنيبا متبا يلزم نصف عشر قيمته  
 ان كان ذكر لو كان حيا وعشر قيمتها لو كان انثى فان قتل

في الجنين  
 في الجنين  
 في الجنين  
 في الجنين  
 في الجنين  
 في الجنين  
 في الجنين  
 في الجنين  
 في الجنين  
 في الجنين

عبد

عبد خطاء وجب على عاقلة دية في ثلث سنين وارثر جنين البهايم  
 ما نفقره الامم من القرب ولا يلحق ارثر جنين لما في شيء واحد  
 وهو ان يكون جارية بين رجلين وفي بطنها ولد فيعتق اخ  
 الولد ثم يقرب بطن الجارية فتلقى جنيبا متبا فعلى الضارب  
 ارثر جنين والشر يك الذير لم يعتق بالجبار ان شاء فمن شره  
 نصف قيمته ان كان مؤمرا وان شاء اخذ ذلك من ارثته وان  
 كان مابقي لورثته بجنين وهو بمنزلة المكاتب الذي يموت  
 غم وفاء فالدية المغلطة في شبه العمد ارباعا عند ابي حنيفة و  
 ابي يوسف ح خمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون جذعة  
 وخمسة وعشرون بنت لبون وخمسة وعشرون بنت مخاض  
 وقال محمد ربح يجب انما نلتون حقة وتلتون جذعة و  
 اربعون حقة وعليه الكفارة خمسة عشر متبا يجب فيها دية  
 كاملة العقل والشم والسمع والبصر والذهن والماجب  
 وشعر الرأس اذا قلع ولم ينبت واللحية اذا خلقت ولم ينبت  
 والانف اذا استوعب القطع الماوان واللسان اذا قطع  
 منه ما يمنع الكلام والذكر اذا استوعب قطعها واذا قرب  
 على ظهر انسان فصار بحيث لا ينزل واذا انفضت المرأة بالجنابة  
 بحيث لم يمسك البول والغايطة عشرة اشياء يجب في كل اثنين  
 منها دية كاملة وفي واحد منها نصف الدية العين والحيض  
 والشفة واليد والرجل والخصية والالية والذني والحكمة  
 والاذن والليحان وفي انفار العينين الدية ففي اوجها

احدهما



ربع اليد وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر الدية  
 والاصابع كلها سواء وفي قطع اصابع اليد واحدة نصف الدية  
 فان قطع يده وفيها اصبع واحد يلزمه دية اصبع واحد في قول  
 ابي حنيفة وقار صاحباه ينظر الى ما يجب في الكف والاصبع فيجر  
 الاكثر من ذلك وفي كل اصبع منها ثلثة مفصل في كل مفصل ثلث  
 دية الاصبع وما فيه مفصلان ففي كل مفصل نصف دية الاصبع وفي  
 كل سن خمس من الابل والاشنان والاذن اسرها سواء ولو ضرب  
 رجل حربة فالتى اسنانه كلها فعليه دية وثلثه وانما سر اليد فثلث  
 سنين فان ثبت اسنانه لاشيه على الجاني عشر ونسبنا يجب  
 فيها حكومة عدل كاحدة والامة والباضة والمتلازمة والسحاق  
 وذكر يحيى وذكر العيين وذكر الصبي الذي لم يتكلم بعد وعين الصبي والعين  
 واللسان الا في سر ولسان الصبي الذي لم يتكلم بعد وعين الصبي والعين  
 القائمة الذاهبة منها النور وما دون الموضحة او السرة السوداء  
 والبد الشلاء والرجل الشلاء والاصبع الزائدة وقطع الكف  
 في نصف الساعد ففيه نصف الدية وفي الساعد حكومة عدل  
 وان قطع اليد المرفق ففي الكف دية اليد وفي المرفق حكومة  
 عدل وان قطع اليد العصب ففيه حكومة عدل الشجاع عشرة اكارضة  
 وهي التي تقطع الجمل والعرق التي في وسط اللحم وسيل الدم والباضة  
 وهي التي دخل في الجمل حتى قرب من اللحم والمتلازمة وهي التي تقطع  
 الجمل والعرق وتعمل في اللحم الذي تحت العرق والشحاق وهي  
 التي تقطع الجمل واللحم كله ولا يقع بين اللحم والكظم الا جلده رقيقة

في قطع اليد  
 في قطع الاصبع  
 في قطع الكف  
 في قطع الشحاق

والموضحة

والموضحة وهو التي توضح اللحم عن العظم والاشمة وهو التي تترشم  
 العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم من موضع الى موضع والامة  
 وهي التي تكسر العظم حتى ينفق بينهما وبين الدماغ جلد رقيق وذلك  
 الجمل ام الدماغ والدافعة وهي التي تكسر العظم حتى يبلغ الدماغ ثم يجر  
 ان يقطع الجمل الذي عليه وينفذ جابر آخر لانها بمنزلة الامشير  
 وفي الموضحة ان كان عظم القصير ولا يقصا من في بقية الشجاع  
 فان كان خطأ فعليه نصف عظم الدية في الهاشمية عشر الدية  
 وفي المنقلة عشر الدية وفي الجافية ثلث الدية وفي الامة ثلث  
 الدية فان نعتت جافقان ففيها ثلثا الدية لانها بمنزلة الامشير  
 دية النساء على نصف دية في الرجل فاشربوا احامتهن على النصف  
 من ارض و احات الرجل **كتاب القصاص** ثمانية نفرا لا يقتلون  
 ثمانية الاب بولده ولحمه بجفده والوالدة بولدها واحدة بجفدها  
 والموتى بمملوكه ولا بما كان له ولا بمن يملكه بغيره ولا بعبد ولده ولا  
 المسلم بالمستأنف ثمانية نفرا يقتل ثمانية احكام العبد بالعبد بالاجر  
 والحر بالحر والمسلم بالذم والرجل بالمرأة والقيصر بالكيبر والاف  
 بالاج والاحر بالاحر والصبي بالاعم والرجل ولا يقصا من فيما  
 دون النقص بين العبد وبين الاقارب والعبد وبين الذكور والانا  
 ولا يقطع اليدان بيد واحدة ولا اليمن باليسار ولا اليسار باليمن  
 ولا الصبي بالنساء ولا السبابة بالوسط ولا بالانهايم ولا يجرى  
 القصاص بين الاتان فيما دون النقص والعقاص واجب  
 في كل شيء يمكن فيها المماثلة ان كان عظم يقطع المارن والاذن

حقه حافض  
 حافض  
 حافض



أو قرب عين الرجل عما فاقعت وذهب ضوها أو كسر السن عدا  
 ولا فضا في كسر العظم إلا في السر ولا فضا في اللطمة والدفع و  
 قطع لحم الحية و قطع الظفر والذوق **كتاب القسامة** **قنيل**  
 وجد في محلة ولم يعرف قنيل يحلف فممنون رجلا منهم من اختيار  
 أوليا القنيل بالله ما قتلوه ولا علموا له قاتلا وإذا خلفوا بقتلهم  
 بالدية ولا يحلف الولي وإن وجد في دار النيران فإن القسامة على  
 مالك الدار والدية على عاقلة وإن وجد في سفينة فإن القسامة  
 على من فيها من ركاب والملاحين وإن وجد في سجد الحلة فالقسامة  
 على أهلها وإن وجد في المسجد الجامع والشارع الأعظم لا قسامة فيه  
 والدية على بيت المال وإن وجد على آداة يسوقها رجل فالدية  
 على عاقلة دون أهل الحلة وإن وجد في مفازة لبس بقرها عن  
 فهو هدر وإن وجد في وسط الغراب يمر به الماء فهو هدر و  
 إن كان محبب بالناطي فهو على أقرب القرى من ذلك المكان  
 وإن وجد بين قريتين فهو على أقربهما منه خمسة نفر لا يدخلون  
 في القسامة القبيح والمجنون وذو الميراث والعبد والسكان مع  
 الملاك عند أبي حنيفة روح وهي على أهل الحطة دون الميرسين وإن  
 بقي واحد منهم ثلثة أعضاء إذا سال عنها الدم لا يكون قتيلا ولا  
 قسامة فيه الأنف والذنب عضوان إذا سال منها الدم يكون  
 قتيلا وفيه القسامة الأذن والعينان **كتاب العواقيل**  
 العاقلة أهل الديوان إن كان القاتل من أهل الديوان متحولا  
 عنه في ثلث سنين لا يزاد الواحد على أربعة دراهم في كل سنة

وكم أسهل من  
 أن يرد عليه  
 من أسهل من  
 أن يرد عليه

وينقص

وينقص منها والقاتل كواحد فيما يودي وإن كانت القبيلة لم  
 تنسح ذلك ثم إليها أقرب القبائل وعاقلة المعشوق قبيلة مولاه  
 ومولى المولا يعقرون مولاه وقبيلته ولا يعقرون العاقلة أقل من  
 عشرة الذرية ويحلف عنه نصف عشر الذرية فضا عدا عشرة أشيا لا عليها  
 العاقلة ويجب على مال القاتل جنابة العدة و جنابة العبد والمصاح  
 عليه في الذرية والأقارب القنيل وقنيل الأب ابنه عدا وكل فضا من  
 شبهة سقط و جنابة في دار الحرب وما دون رشر الموضحة ولا  
 يعقل مسلم في كافر ولا كافر في مسلم ولا أهل مصر في أهل مصر  
 وكل جنابة من مسلم إن كان خطاء فهو على عاقلة إن كان له عاقلة  
 وإن لم يكن له عاقلة فلا يهد ردم فعقل على بيت المال ما خلا  
 رجلين محويين أعنق عبد مسلما أو أعنق عبدا محويا فاسلم ثم  
 جني هذا العبد فعاقلته على نفسه وكذلك رجل من أهل الحرب  
 لا عشرة له ولا قوم ولا إله رجل ثم خفي في الطريق ثم حول لاه  
 إليه غيره قبل أن وقع فيها أحد ثم وقع فيها إنسان فهو على المولى  
 النسي في ذني الجنابة على كافر دون عاقلة المولى الأول والثاني  
 ولا على بيت المال وكل جنابة جنابا رجل ممن يجب ذلك على  
 عاقلة الأم ثم أعنق الأب لا يلزم جنابة المقدمة ولا يرجع  
 عاقلة الأم على عاقلة الأب لا في حضنتين أح جنابة ولد  
 الما عنه إذا عقر عنه عاقلة الأم ثم أديع الأب لو كدر رج  
 عاقلة الأم على عاقلة الأب بما عقلوا والثاني إذا  
 مات المالك وترك عبدا وابتا أو أم معتقة ولم يود بد



الكتاب بغيره مؤلف المكاره حتى جنى الولد جناية فعقبت كما قلنا  
 الام ثم ادعى به الكتاب فعاقله الام برجعون على عاقلة الاب  
 بما عقلو وكل جناية يلزم كجاني في العاقلة في ثلث سنين الا  
 في خصل واحدة وهي الصلح في العدة فانه اذا صلح عنه ولم  
 يفر حالاً ولا مؤجلاً يجب حالاً وجناية الرقيق على ثلثة اوجه  
 جناية المكاره بوجوب السعاية عليه وان كان جنائيات كثيرة  
 لم يسع الا في اقل من قيمة ومنه جنائيات الا كان جنناية البه  
 فانه ان قضى عليه بجناية جنابها سبده ثم جنى جنناية اخرى حبس  
 الجنانية الثانية ايضاً وكذلك جنناية المدبر وام الولد على المولى  
 فان جنى جنائيات كثيرة وقضى بالاول فالاول اولى وان  
 لم يقض به فليس على المولى الا الاقل من قيمة ومنه اربعة  
 جنائيات العبد يغار للمولى اذ فعه بالجنائيات او افده فان  
 مات العبد قبل ذلك بطلت الجنانية **كتاب النسي**  
 اعلم بان اجها وفرض على الكفارة اذا قام به فربح من الناس سقط  
 عن الباقي اذ لم يكن النفر غاملاً فان لم يفر به احد ياتم جميع  
 الناس تبرك وقيل الكفار واجب ان لم يبدوا ولا يجب اجها  
 على سبعة نفر على البصية والمجنون والعبد والمرأة والاعم والمفق  
 والافط ولا تقبل العبد الا باذن سيده ولا المرأة الا باذن  
 زوجها الا ان يملك العدو فاذا هم العدة على البه وجب على الناس  
 الدفع تخرج المرأة بغير اذن زوجها والعبد بغير اذن سيده ثلثة  
 نفر يجوز امانهم الكفار الرجال والنساء والعبد المقابل سبعة

نفر

فقا

نفر لا يجوز امانهم البصية والمجنون والمسلم الا سيده في دار الحرب  
 او كان اسلم هناك او مسلم دخل دار الحرب بما هو والعبد المجنون  
 ولا يحبر مختبر فيما اذا اخذوا في دار الحرب الا شريطة ان كان منهم  
 مشقة او دخلوا فيها باذن الامام محاربين مشقة نفر رخص لهم  
 الامام على حسب ما يرى ولا يعطى لهم سهم تام المرأة والبصية  
 والعبد والمكاتب واهل سوق العسكر واهل الذمة ان حروا  
 القتل للفارس سهران وللرجال سهم واحد ويعطى الركب  
 على الرحلة وللبع والبغل سهم الرجل المختبر بغيره اربعة اصناف  
 ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل عشرة نفر لا يوضع  
 عليهم اجرية الشوان والقيسان والمجانين والرهابيين وشركوا  
 الحرب والمرتهون والاعم والزمن والعبد وفقير غير معتقل وتوضع  
 على ثلثة نفر على اهل الكتاب والمجوسية ومشركي النجم على اعيانهم  
 فيؤخذ منهم في كل سنة ثمانية واربعون درهما فيؤخذ منهم في  
 كل شهر اربعة دراهم وعلى متوسط الحال اربعة وعشرون درهما  
 يؤخذ منهم في كل شهر درهما وعلى الفقير المعتل اثنا عشر درهما  
 يؤخذ منهم في كل شهر درهم ولا يؤخذ منهم في السنة الا مرة واحدة  
 اخرج من الذمة بشئ من اثنين بند العبد واخرج الى دار الحرب  
 فبند العبد ثلثة اشياء بلوثة بالدار وقتاله مع اهل الاسلام في  
 دار الاسلام مع بايع او غيره والامتناع من اداء الجزية والمجارية  
 عليه ستة نفر من اهل الحرب لا يقتلون المرأة والبصية والمجنون  
 والشيخ الفاني والمفق والاعم الا ان يكون من اهل الراي



والتبدير ويجوز فنز اخبارهم ورهبانهم ولا يجوز احدث البيعة  
ولا كنية في دار الاسلام وان ائتممت البيعة والكنية اعادوا  
ويؤخذ اهل الذمة بالتميز في دورهم وملكهم وملازمهم  
وسرورهم ولا يكونون كغير ولا يعملون باستلاح ويحكم بسلام  
حيثما منهم ثلثة اشياء بسلام احد ابوية وابية وحده  
ابوية ويؤخذ وجه الى دار الاسلام قبل ابوية ولا يحكم بسلام من ثلثة  
اشياء اذا سبى مع احد ابوية وهو جامع اذ هو جواي حاجب  
في دار الاسلام واحد ابوية من جانب اخر اذ دخل الى دار الاسلام  
في وقت واحد اذ دخل احد ابوية او لائمه اذ دخل الكنية وحده  
ويجوز للعسكر ان يأخذ من الغنيمة قبل العشرة خمسة اشياء الطعام  
او العلف والخطب والذهن والسلاح بقا نثره ولا يسبقوا منه  
شيئا ولا يتولوا وما فضل منه شيئا يرد الى الغنيمة **باب**  
**المرتدة الردة** وجب عشرة اشياء قطع الميراث وقطع العصمة  
في الزوجين وقطع الاحضان والعقل توقف اعماله وعقوده  
في حال ردته ومهدر الدم في نفسه واظرافه وبطلان حجره وقومة  
في حجة وقومة ذكاج المسلمية والكافرة وان لا يترك على في حجة  
بالردة والاسترقاق محو قبة دار الحرب يوجب ثلثة اشياء  
حلول دينه وفسخ الحاربه وفتح اعمات اولاه من جميع ماله وعق  
مدبره من ثلث ماله وقسمته ماله بين ورثته واذا فعل الامام ذلك  
كل ثم رجع مسلما نفذ جميع ما فعله الامام غير انه لو وجد شيئا  
من ماله في يده وارثه اخذها منه وان سلم ورجع قبل ان يفي

الغنيمة

الغنيمة شيئا منه يخرج ماله حكم الاسارى ثلثة اشياء ان شأه  
فكلم الامام وان شاء استقرتم وان شاء ترككم اذ اذمة للمسلمين  
ولا يجوز ردكم الى دار الحرب ثلثة اشياء لا يملك الكفار شيئا بالغير  
مدبرنا ومكاتبنا واعوانا ولا دنا وملك عليهم بذلك الخراج  
الذي وضعه عمر على السواد على كل غيب سلفها الماء قفيرة  
فها شئ وهو القناع ودورهم واحد وفي الرطة خمسة دراهم وفي  
جرب الكرم المنقل والنخل المنقل عشرة دراهم وما سوي ذلك  
من الاصناف يوضع عليها حسب الطائفة ولو احتابت الرزق  
او سماءه بسقط الخراج **كتاب القسمة** وينبغي الامام  
ان ينصب قاسما برزقه من بيت المال ليقسم بين الناس بغير اجر  
فان لم يفعل نصب قاسما يقسم بالاف ويكون عدلا مؤثما عالما  
بالقسمة ثلثة اشياء يؤخذ فيه قول النكران وقسمتها فيما بينهم  
ما لم يشرك بين جماعة ادعوا له ميراث لهم قسمة بينهم عقار  
بين جماعة ادعوا انهم اشتروها قسمة بينهم او ادعوا الملك  
في عقار ولم يذكر وكيف انتقل اليهم قسمة بينهم ولو كان  
عقارا ادعوا انهم ورثوها فلان لم يقسم بينهم حتى يقبوا  
البينة على موته وعد الورثة في قول ابي حنيفة عشرة اشياء  
لا يقسم الوفيق والجوهر لتفاوته والحمام والبر والرجى الا ان  
براضيا او النكاح والجنسان المختلطان يعطيان في بعض  
لا يقسمهما وكذلك اذا كان ينضم كل واحد منهما بنصيب لم  
يقسم الا تبرأ منهما وكذلك اذا طلب صاحب القليل قسمة

سواء



لم يقسم ولو جلبها صاحب الكثرة قسم وكذلك لو طلب الشراء القسمة  
 والدار في يد الوارث الغائب لا يقسم وإن كان في يد كافر من يقسم  
 إذا قامر البينة على الوفاة وعقد الوثقة وبوضع نصيب الغائب  
 على يد امين وإن خسر وارث واحد لا يقسم وينت في القسمة  
 خيار الزوينة والربا الغيب ولا يثبت فيه النفع لرجلان استسما  
 دارا فلما وقعت احدى بينهما لم يكن لاج طرف فان كان له  
 حائط تمكن فتح الباب للمرور منها جازت القسمة وإن  
 لم يكن لم يجر القسمة **كتاب الدعوى** إذا كانت الدعوى  
 في نوب ادعى او عودض وهو قائم بعينه لا يسمع القاضي عوا  
 حتى يجر ذلك فان لم يكن ذلك خارجا ذكر القيمة وإن كانت  
 الدعوى في عقال لم يسمع الدعوى حتى يذكر حدودها  
 وموضعها وذكر ان في يد المدعي عليه وانه يطالبه وإن كان المدعي  
 يخاف في الذمة ذكره عليه كذا يطالبه به وإن ادعى الشراء والآف  
 الهبة مع القبض واقامها البينة ولا يبرح بينهما فالشراء اولى فان  
 ادعى اخ الشراء وادعت امرأة انها صدقتها فها سواء وإن ادعى  
 اخ القبض والآف الرهن مع القبض فالرهن اولى بغيره في يد رجل  
 أقام رجل البينة على انه اشتراه من فلان لم يقض له به حتى  
 يشهدوا ان البائع كان يملك حين باعه عبده في يد رجل أقام رجل  
 البينة انه اشتراه منه وهو يملكه واقام رجل البينة انه اشتراه من فلان  
 آخر يقضي بينهما وإن أقام الاول البينة انه اشتراه منه واقام  
 الآخر البينة انه وهبه منه او صدق عليه به او رهنه منه يقضي له بالشراء

ويندفع

ويندفع المحضومة على المدعي ما ربحه شيئا قوله هذا النبي او غيره  
 فلان الغائب او رهنه عند او غيبته منه واقام عليه بينة او  
 قال المدعي اشتريته من فلان واقام عليه بينة او قال المدعي هذا لي  
 وذو البينة اشتريته من فلان الغائب يستخلف المؤمن بالله ويؤكد  
 فيه كراهة او صافه ويستخلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على  
 موسى عليه السلام ويستخلف النفراني بالله الذي انزل الانجيل على  
 عيسى عليه السلام ويستخلف المجوسي بالله الذي خلق النار  
 ولا يستخلفون في بيت عباده منهم صفة الخليفة على اربعة اوجه  
 اذا ادعى شراء عبده من رجل فحده يستخلف المجوسي بالله ما بينهما  
 بيع ولا يستخلف بالله ما بينهما بيع ويستخلف في العصف بالله  
 ما يستحق عليك رده ولا يستخلف بالله ما عصفت ويستخلف  
 بالله ما تزوجتها ويستخلف في الطلاق ما بينك وبينك السعة  
 ولا يستخلف بالله ما طلقها ففسد عليه امناله غير دون حنك لا يستخلف  
 المدعي عليه في النكاح والرجعة والف في الاطباء والبرق والولاء  
 والاستيلاء والوكالة والوصاية اذا انكر الوصاية ولم يكن الوصي  
 وارثا والرجلان ادعىا الشراء واقربا لبائع يبيع للآخر والبيعة  
 في يد الآخر لا يخلف للآخر وكذلك لو حج له ما حلقه القاضي  
 لاح فكل فعقبة بشرائه لا يخلف للآخر وكذلك اذا ادعى الهبة  
 والصدقة مع القبض فالحكم فيه كالحكم في البيع والنكاح  
 وكذلك لو ادعى اخ الشراء والآف الرهن او الجارة  
 فاقرب للمهرين لا يخلف للآخر وكذلك لو اقروا المشتري



لا ينفصل نبت منه وان جاءت بولده لاكثر من ستة اشهر  
 لا ينفصل نبت منه التي لا تحل بها طلاقا طلاقا  
 بانها جاءت بولده لاكثر من ستة اشهر منذ اقرت بانقضاء العدة  
 نبت نبت منه امراة توفي زوجها ادعت الجبل جاء نبت  
 بولده ما بينها وبين الولادة سنتان نبت نبت منه وان كان  
 لم تدع الجبل واقرت بانقضاء العدة جاء نبت بولده لاكثر من ستة  
 اشهر نبت نبت منه وان جده الوتره وان كان الزوج اقربا للجبل  
جاء نبت هي بولده سنتين وتنهت الفاصل ولا تدعي  
نبت نبت منه وبينه واذا احل امراة توفي مصحح ثم طلقها  
 طلاقا بانها جاء نبت بولده بين سنتين منذ اقرت  
نبت نبت منه وان جاءت بولده لاكثر من ذلك لا ينفصل نبت  
 منه الا بينة طلقها زوجها طلاقا بانها فاعدت ثلاثة اشهر  
ثم جاء نبت بولده ما بينها وبين سنتين منطلق نبت نبت منه جاء  
زوج امراة في العدة من طلاق باب ودخل بها جاء نبت  
 بولده لاكثر من سنتين بعد طلاق الاول او لا قبل ستة اشهر منذ  
 تزوجها الا لا ينفصل نبت منه اي من الاول ولا من الاخر وان  
جاء نبت لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول اول سنة منذ تزوجها  
الا نبت نبت منه الا باب نبت ولد الا بينة  
جاء نبت جارية فولدت في بني المشترى لا اكثر من سنة منذ فادعي  
المشترى نبت نبت منه وقبيل اجازة ام ولده ولو ادعي  
البائع نبت بعد ذلك لا يسمع دعواه ولو ادعا البائع اولا

بالانقضاء

لا ينفصل نبت منه وان جاءت بولده لاكثر من ستة اشهر  
 لا ينفصل نبت منه التي لا تحل بها طلاقا طلاقا  
 بانها جاءت بولده لاكثر من ستة اشهر منذ اقرت بانقضاء العدة  
 نبت نبت منه امراة توفي زوجها ادعت الجبل جاء نبت  
 بولده ما بينها وبين الولادة سنتان نبت نبت منه وان كان  
 لم تدع الجبل واقرت بانقضاء العدة جاء نبت بولده لاكثر من ستة  
 اشهر نبت نبت منه وان جده الوتره وان كان الزوج اقربا للجبل  
جاء نبت هي بولده سنتين وتنهت الفاصل ولا تدعي  
نبت نبت منه وبينه واذا احل امراة توفي مصحح ثم طلقها  
 طلاقا بانها جاء نبت بولده بين سنتين منذ اقرت  
نبت نبت منه وان جاءت بولده لاكثر من ذلك لا ينفصل نبت  
 منه الا بينة طلقها زوجها طلاقا بانها فاعدت ثلاثة اشهر  
ثم جاء نبت بولده ما بينها وبين سنتين منطلق نبت نبت منه جاء  
زوج امراة في العدة من طلاق باب ودخل بها جاء نبت  
 بولده لاكثر من سنتين بعد طلاق الاول او لا قبل ستة اشهر منذ  
 تزوجها الا لا ينفصل نبت منه اي من الاول ولا من الاخر وان  
جاء نبت لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول اول سنة منذ تزوجها  
الا نبت نبت منه الا باب نبت ولد الا بينة  
جاء نبت جارية فولدت في بني المشترى لا اكثر من سنة منذ فادعي  
المشترى نبت نبت منه وقبيل اجازة ام ولده ولو ادعي  
البائع نبت بعد ذلك لا يسمع دعواه ولو ادعا البائع اولا



ثبت شبه منه ولو غير جارته أم ولد له وبر الثمن على المشتري  
 وإن اعتقها المشتري أو استولدها أو دبرها ثم ادعى البائع الثمن  
 ثبت شبه منه ويلزم رد خصة الولد في الثمن وإن مات الأم  
 قبل العتق والتدبير والاستيلاء ثم ادعى البائع نسب الولد ثبت  
 شبه ويلزم رد خصة الولد في الثمن عند أبي حنيفة ربح وإن باعها  
 المشتري فولدت لا قبل في رتبة أمه فادعى المشتري الثاني  
 ولد الأكبر شبه لا يقدح ولا يثبت شبه وإن ولدته في يد المشتري  
 الأول ثبتا لا قبل في رتبة أمه فولدت الثانية أنثى فادعى المشتري  
 الابن ثم البائع ادعى نسب الابنة ثبت شبه لأمه وبطل  
 عتق الابن وكذلك لو ولدت ولدتين في بطن واحد  
 فأعتق المشتري أحدهم ادعى البائع نسب الثاني ثبت  
 شبه منه وبطل عتق الأول الابن رجل له جارته حبست عنده  
 فادعى المولى نسب الحمل فولدت أنثى فبكر عنده فزوجه امرأة قال  
 فولدت أنثى ثم باع المولى هذا الابن وأعتق المشتري ثم  
 ادعى البائع نسب الولد ثبت شبه منه وبطل العتق والبصير ويلزمه  
 رد الثمن وإن لم يكن يدعى البائع نسب الولد الأكبر ولكن يدعى  
 نسب الابن الثاني لا يسمع دعواه جارته مع ولدها في يد رجل  
 وولدها الآخر في يد رجل آخر أصغر أو أكبر أو كانا توأمين فادعى  
 الموليات ادعى كل واحد منهما أن الولد بينهما فاقاما البينة ثبت  
 شبههما من كانت جارته في يده جارته في يد رجل مع الولد  
 فادعى رجل أن ذاليد زوجا منه وولدت منه وادعى

ذواليد

ذواليد أن هذه جارته للبدن ورجلها منه والولد منه ثبت شبه منها  
 وعتق وتوقف حكم جارته لا يطلو أح فاذامات أح عتقت جارته  
 فإن قال ذواليد زوجها بغير إذن مولاهما والولد مني والمام  
 البينة وقال المولى الولد مني ولدني وأمه سري ثبت شبه في  
 الزوج ويعتق باقرار المولى وجارته في حكم أم الولد وعتقت  
 بموت المولى **باب الاستثناء** خمسة استثناء بطل فيها  
 الشرط والاستثناء جميعا رجل باع جارته واستثنى ما في بطنها  
 لم يصح البيع ولو قاسم على جوار وأغلام واستثنى ما في بطنها  
 لم يصح العتق ولو باع دارها وجارته واستثنى ما في بطنها  
 لم يصح البيع ولو قاسم على جوار وأغلام واستثنى ما في بطنها  
 لم يصح العتق **باب الجارة** ولو ضاح في دعوى ما رجع جارته واستثنى  
 ما في بطنها لم يصح ويدخل المشتري في المشتري منه ولو ضاح في  
 دعوى مال على جارته واستثنى ما في بطنها يصح ويدخل المشتري  
 في المشتري منه الهبة والكاح والصدقة والمخلع والصلح في دم  
 العمد **كتاب الشهادة** الشهادة فرض يلزم الشهود أدائها  
 ولا يسمعهم كتمانها عند مطالبة المدعي إلا أنه في الحدود وحجزة بين الشر  
 والأعلاء والشر أفضل ويستند في الشريعة بالمباريقول أخذ ولا يقول  
 سرق والشهادة على أربع مراتب شهادة في الزنا ويعتبر فيها  
 أربعة من الرجال ولا تقبل فيها شهادة النساء وشهادة في سائر  
 الحدود والقصاص يقبل فيها شهادة النساء وشهادة في سائر  
 الحقوق والأحكام يقبل فيها شهادة رجلين أو شهادة رجل

خمسة استثناء ما في بطنها يصح  
 صحة ما في بطنها يصح



وَأَمَّا بَيْنَ وَشَهَادَةٍ فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ مِثْلَ الْبَكَارَةِ وَالْوَلَادَةِ  
 وَالْعُيُوبِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالنِّسَاءِ يُقْبَلُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ عَدْلًا لَهَا بَعْدَ  
 وَلَا بَدَلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ الْعَدَالَةُ وَلَفْظُ الشَّهَادَةِ وَأَنْ لَمْ يَذْكُرِ الشَّاهِدُ  
 لَفْظَ الشَّهَادَةِ وَقَالَ أَعْلَمُ أَوْ تَعْلَمُ لَمْ يُقْبَلْ شَهَادَتُهُ وَلَيْسَتْ بِشَرْطٍ  
 هُنَا فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ شَرْطُ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ يُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ رَجُلٍ  
 وَاحِدٍ رَوِيَتْهُ هَلَالُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَأَفْلَاسُ مَجُوسٍ يُقْبَلُ شَهَادَةُ  
 رَجُلٍ وَاحِدٍ وَبِحُكْمِ سَبِيلِهِ وَالْمُسْتَرْجَمِ عَنْ كُفْرِهِمْ إِذَا لَمْ يُعْرِفِ الْقَائِلُ  
 لِسَانَهُ وَعَلَى الْمَرْجِيءِ وَعَلَى الْمَوْتِ إِذَا شَهِدَ رَجُلٌ عِنْدَ جَلْسَتِهِ عَلَى مَوْتٍ  
 رَجُلٌ وَسَمِعَهُمَا أَنْ يَشْهَدَ عَلَى مَوْتِهِ وَقَالَ الْمَرْجِيءُ وَالْمَرْجَمُ لَا يَكُونُ  
 أَقْلٌ فِي أَشْيَاءَ خَمْسَةٍ شَمْسَةٍ سَمِعَ الشَّهَادَةَ فِيهَا بِالشَّهَادَةِ وَالْأَقْصَى  
 وَلَا يَهْدِي الْحَاكِمُ وَالنِّسْبُ وَالنِّكَاحُ وَالْمَوْتُ وَالْوَلَاءُ أَرْبَعَةٌ نَفَرًا إِذَا  
 رَوَى الْقَائِلُ شَهَادَتَهُمْ ثُمَّ اعَادَهَا يُقْبَلُ عِنْدَ شَهَدَتِهِمْ ثُمَّ اعَادَهَا  
 بَعْدَ الْغَيْبِ وَالْبَقِيَّةُ شَهَادَةُ فَرْدٍ ثُمَّ اعَادَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالْأَعْمَى شَهِدَ  
 فَرْدٌ ثُمَّ اعَادَهَا بَعْدَ الْبَصَرِ وَالْكَافِرُ شَهِدَ فَرْدٌ ثُمَّ اعَادَهَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ  
 خَمْسَةُ أَشْيَاءَ لَا يُقْبَلُ فِيهَا الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ وَكِتَابُ الْقَائِلِ  
 إِلَى الْقَائِلِ خَدُّ الرِّزَا وَالشَّرْقُ وَالْقَصَاصُ وَخَدُّ الْقَذْفِ وَخَدُّ  
 الشَّرْبِ صَفْحَةُ الشَّهَادَةِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدُ الْأَمْرِ لِنَاشِدِ الْفَرَعِ شَهِدَ  
 عَلَى شَهَادَتِي أَنْ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ أَقْرَعُنِي بِكَذَا وَاشْهَدَنِي  
 عَلَى نَفْسِهِ وَأَنْ لَمْ يَقُلْ اشْهَدَنِي عَلَى نَفْسِهِ حَازَ وَيَقُولُ شَاهِدُ الْفَرَعِ  
 عِنْدَ الْأَدَاءِ اشْهَدُ أَنْ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ شَهِدَنِي عَلَى شَهَادَتِهِ أَنَّهُ  
 شَهِدَ أَنْ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ أَقْرَعُنِي بِكَذَا وَقَالَ لِي اشْهَدْ عَلَى

شهادتي كَذَا وَبِحُكْمِ تَقْدِيرِ شَهَادَةِ الْأَمْرِ شَهَادَةُ الْفَرَعِ وَأَنْ لَمْ يَشْهَدِ  
 الْأَمْرُ الشَّهَادَةَ لَا يُقْبَلُ شَهَادَةُ شَهَادَةِ الْفَرَعِ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ  
 يُقْبَلُ ثَلَاثُ شُرَاطٍ أَنْ يَمُوتَ شَاهِدُ الْأَمْرِ أَوْ يُغَيَّبَ مُسَيَّرَةً لَمْ يَمُوتْ  
 أَيَّامَ فُقَاةٍ أَوْ مِنْ مَرَضٍ لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ حُضُورَ مَجْلِسِ الْحَاكِمِ  
 النَّاسِ أَفْرَادًا فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ إِذَا قَالَ الْمَدْعَى عَلَى الشَّهَادَةِ عَيْنَهُ  
 أَوْ قَالَ الْقَاذِفُ كَانَ الْمُقَدِّمُ عَيْنَهُ أَوْ قَالَ لَيْسَ الْعَاقِلُ كَانَ  
 الْمُقْبُولُ عَيْنَهُ لَا يَذْكُرُهُمُ الدِّينُ أَوْ قَالَ لَيْسَ فِي الْحَدِّ عَيْنَهُ لَا يَصْلَحُ  
 عَلَى مَا لَقُولُ قَوْلَهُ وَيُكَلِّفُ الْمَدْعَى حُضُورَ الشَّهَادَةِ عَلَى حُجَّتِهِ اثْنَا  
 عَشَرَ نَفَرًا لَا يُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ لِلنِّسْبَةِ شَهَادَةُ الْوَلَدِ لَوَالِدِهِ وَشَهَادَةُ الْوَالِدِ  
 لَوَلَدِهِ وَشَهَادَةُ ابْنَةِ الْوَالِدِ لَوَالِدَتِهِ وَشَهَادَةُ الْجَدِّ لَوَلَدِهِ وَشَهَادَةُ  
 الْأَبِ لَوَلَدِهِ وَشَهَادَةُ الْأَسْتَاذِ لِتَلَامِيذِهِ وَشَهَادَةُ الشَّرِيكِ  
 فِيهَا يَشْتَرِكُ كَانَ فِيهِ وَشَهَادَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِصَاحِبِهِ وَشَهَادَةُ  
 الْمَوْلِيِّ لِعَبْدِهِ وَبِكَابَتِهِ وَمَدَبَرِهِ وَأَمَّ وَلَدَهُ وَشَهَادَةُ الْحَاكِمِ بِهَا  
 مَقْعَتًا وَالِدَاعِ مَقْعَتًا ثَلَاثَةً وَعِشْرُونَ نَفَرًا لَا يُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ لِلنِّفَاقِ  
 مِنْهُمْ الْبَقِيَّةُ وَالْمَجْنُونُ وَالْمَعْتُوهُ وَالْمُحْدُوذِي الْقَذْفِ وَالْأَخْلَاسُ  
 وَمُعَلِّنُ الْفُسُوقِ وَشَارِبُ الْخَمْرِ غَيْرُ ثَابِتٍ وَالْمُخَنَّفُ وَالنَّابِجُ  
 وَالْمُعِينَةُ وَمَدَمُ الشَّرْبِ عَلَى الْكُفْرِ وَالْعَبُّ الطُّبُورُ وَمَنْ يَفْتِي لِلنَّاسِ  
 وَمَنْ أَرَكَبَ كَبِيرَةً يُعْلَقُ بِهَا أَحَدٌ وَمَنْ يَدْخُلُ الْحَامَّ بِغَيْرِ إِزَارٍ وَأَكَلَ الرِّبَا  
 وَلَا عِبُّ الشَّرِّ وَالنَّطْرَجُ وَمَنْ يَهْوِلُ عَلَى الطَّرِيقِ وَالْأَعْمَى سَوَادُ عَيْنَيْهِ  
 يُعَدُّ لِحْزًا أَوْ قَبْلًا وَخَشْيُ الْمَشْكَلِ وَمَنْ يَطْهَرُ سَبْتَ السَّلَفِ وَالْحَرَبِيَّةُ  
 عَلَى الذِّمِّيِّ وَالْمُسْتَحْلِلِ الشَّهَادَةُ الرَّمَّةُ سِتَّةَ عَشَرَ نَفَرًا يُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ



مع النقص والتمتع شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وإن  
 اختلف مللهم وشهادة أهل الأندلس والندع إلا الخطا بينهم وهم  
 قوم من الروافض وشهادة الألفف والحفي وولد الزنا والحشني  
 وشهادة من يجنب الكبار وإن لم يعقبه وشهادة العبد وعليه  
 عدوه وشهادة الصديق على صديقه وشهادة الأخ لأخيه ولعمري  
 وشهادة الرجل لابنه وابنه دامة في الرضا عنه والمحدود في الزنا  
 بعد ما تاب إذا شهد أح بالبيع والهبة والرهين والصلح والمخلع  
 والطلاق والعقار والآخرة شهد على الأقرار به وإن اختلفا  
 في الزمان والمكان في هذه العقود يقبل إلا في موضعين  
 في النكاح إذا اختلفا في مكان العقد وزمانه لا يقبل شهادة أحدهما  
 وفي القتل إذا اختلفا في مكان القتل وزمانه لا يقبل شهادة أحدهما  
 أربعة أشياء يجوز للرجل أن يشهد به إذا سمع إقراره وإن  
لم يشهد على ذلك البيع والأقرار وحكم الحاكم والقتل ثلثة  
أشياء لا يجوز أن يشهد به ما لم يشهد على ذلك إذا سمع شاهدا  
 يشهد رجلا في حادثة أو سمع شاهدا يشهد رجلا على شهادة  
 أو رأي خط في صك لم يحل له أن يشهد ما لم يذكر الشهادة  
 وأبو حنيفة رخص لا يقبل الشهادة على جرح الشاهد إلا أن يشهدوا  
 على إقرار الشاهد أنه شريك أو وكيل في شيء خاصه فبدأ هو  
 محدود في قذف أو عبث وأما إذا وجد الشهود عبثا أو محدودين  
 في قذف أو فسقة فعلى الحاكم رد المار لأصناف عليهما  
 خمسة مواضع لا ضمان على الشهود بالرجوع في الشهادة في الشفعة

والكفارة

والكفارة بالنفس في قتل العمد وفي الطلاق بعد الدخول وكذب  
 شهود الأهل شهود الفرع بأن قالوا لم يشهدهم على زنا أو اتنا  
 ثمانية أشياء شرط في جواز تحمل الشهادة أن يعرف المقر بعينه وأيمه  
 ونسبه وعقل وبلوغه ورشده وعلمه بما اقتربه لحابعا وعلمه بما يجب  
 عليه بشهادة وإن لا يكون جاهلا بمعنى الشهادة له وعليه أن يعرف ما  
 عليه الكتاب في أوله إلى قوله وإن كان غيبا لم يخرج حجة بنفسه باب  
المقادير ثلثة أحكام تدور على يوم واحد وهو نفقة المضارب  
 إذا قصرت في بدنه وهي كيرة أن أمكنه الرجوع إلى منزله في يوم مفقده  
 في مال نفسه وإن لم يكن بملكه الرجوع في يومه أو خرج السواد يوما مفقده  
 في مال المضارب والمطلقة البينة تجوز بولدها إلى موضع يقدر  
 الزوج أن يزور ولده في يوم لها ذلك وإن أفرجها إلى موضع لا يقدر  
 الزوج أن يزور في زوج لم يحل وجواز المسح على الخفين بمقدرة  
 يوم وليلة خمسة عشر حكما يدور على ثلث أيام شرط الجوار في العقود  
 والعقود والأطوار في السفر وأقل بحضرة وتأجيل الشفع في  
 الثمن وجواز الصلوة على القبر وتأجيل المنة في قبول الإسلام  
 وتأجيل إحصاء المذمة السنة إذا قال إن لي بنتا حاضرة وأخذ الكفيل  
 في الدعوى عليه ومنع الزوج عن زوجته إذا ادعت المرأة الطلاق  
 وقالت لي بنتا حاضرة أو أخبرت شاهدا واحدا وقالت  
 إن لي شاهدا آخر وجوب الجعل مقدر باعادة من مسيرة  
 أيام وأيام التنزيق وجوار النصيحة في ثلثة أيام وصوم المتعة  
 في ثلثة أيام والصوم في كفارة البعير ثلثة أيام واستبقاء



قاطع الطريق على الصلابة أيام خمسة شيا بقدر ثلثة اشياء  
 المسح على الرأس بقدر ثلثة اشياء المسح على الخفين بقدر ثلثة  
 اصابع من اصابع اليد بقدر ثلثة اشياء اصابع من اصابع الرجل  
 والطلاق بقدر ثلثة اشياء حكم الحاكم بالكل بقدر ثلثة اشياء  
 حكمان يدوران على خمسة عشر يوما بقدر ثلثة اشياء المسافر نفسه على الاقامة  
 واقتر الطهر خمسة عشر يوما بقدر ثلثة اشياء يدوران على ستين بقدر ثلثة اشياء  
 وقدر الرضاع في قول ابي يوسف و محمد رحم بقدر ثلثة اشياء يدور  
 على ستة اشهر بقدر ثلثة اشياء الزمان والدهم بقدر ثلثة اشياء  
بقدر ثلثة اشياء درهم اقل المهر ونصاب الشربة ونقصان  
 دين قيمة العبد على ذبه بقدر ثلثة اشياء ولزوم المار بالقرار بداهم بقدر ثلثة اشياء  
 يدوران على درهم واحد اذا قطع يد عبيد فصول منه على عشرة  
 الف درهم بقدر ثلثة اشياء منه احد عشر درهما فالدرهم الواحد للتميز بين  
 قيمة النفس وقيمة اليد لان في قيمة النفس نقص عشرة فالتقصا  
 في اليد احد عشر بقدر ثلثة اشياء اذا كانت قيمة العبد اربعين درهما يلزم  
 اربعين تسعة وثلثون درهما بقدر ثلثة اشياء درهم في قول محمد رحم  
**كتاب القاضى** ويصلح للقضاء من المجتمع فيه ثمانية اشياء  
 المتوق به في عقله ودينه وعفاة وصلاجه وعمله ومعرفة  
 بالسنة والانار والتاويل وسيرته في قبل من القضاء ولا يصلح  
 القضاء من لا يقبل شهادة من الاعيان والعبد والمجذوم وفي العبد  
 واما المرأة بقدر ثلثة اشياء في الاموال دون المجذوم والدة المار  
 ولا يجوز قضاء اهل الذمة على المسلمين ولا يتخلف القاضي

غيره الا باذن الامام ونفوذ منته نفلا يجوز ان يكون كاتب  
 الحكم بقدر ثلثة اشياء والمكاتب والذمي والمجذوم وفي القذف  
 ونشر جوارحه ان يكون عفيفا مقبولا لغور الشهادة ويجوز  
 كتاب القاضي الى القاضي في العاصي او في قاضي مصر الى  
 قاضي رستاق ولا يجوز من قاضي رستاق الى قاضي مصر  
 ويكره تنفيذ الحكم في عشرة احوال في حال الغضب والجوع والعطش  
 والمحابسة والمحابس والراكب والماني والناعر والمريض والوجع  
 ويقضي في حال يكون راجعا لذهنه وقهره وعقله فهو ان يحضر  
 جماعة من اهل الفقه بقدر ثلثة اشياء ان كان لا يدر حشمة بحضورهم اربعة  
 اشياء يجوز له فعل الفتوى في العلامات وعبادة المرفيع  
 وحضور الجنازة واجابة الدعوة العامة احد عشر بقدر ثلثة اشياء لا يجوز  
 للقاضي فعل الخلق مع احد الخصم بقدر ثلثة اشياء والاشارة اليه والتلفيز له  
 واجابة الدعوة الخاصة وقبول الهدية من غير ذي الرثم محرم  
 ومن غير من كان اعتاد قبله والفتوى في الاحكام لا يهر بكرة  
 والبيع والشراء في مجلس القضاء وان لا ينقص قضاء  
 من نفقة ما اذا كان مما يسوغ فيه الاجتهاد ويخلف الفقهاء  
 وينقص ما لا يسوغ فيه الاجتهاد من القضاء بشهادة وبمين  
 وجواز الكاچ ائمة من الزنا ولا يقضي بعلمه في الحدود الا في  
 حد القذف ويقضي بعلمه في الاموال والعقاص وحق العبا  
 كما في صحيفة من شهادة شهود لا يحفظ انهم شهدوا اذا علم في  
 حال قضائه في قول ابي حنيفة رحم ولا يقضي بما يجد في صحيفته



في شهادة شهود لا يحفظ انهم شهدوا في قول ابي حنيفة رجع وقال  
 لا يقضي به اذا كانت تحت يده وختم ستة بقول لا ينفذ القضا  
 له ان يقضي لنفسه ولولده ولابويه واحداه وان علوا واولاد  
 اولاده وان سفلوا ولزوجته وزوجها اربعة من الشهود لا يكثر  
 القاضي في عدالتهم شاهدي الطينة هو ان يثبت في القاضي الطابع  
 قبله فيدفع اليه خاتمة فيرده المطالب فيدع صاحب الحق  
 عليه بر دلائله فاما كبر فشهد عند القاضي شاهدان يسمع منهما ولا  
 يسأل عن عدالتهما وشاهد العدوي وهو اذ عر حقا على غايب  
 في المفسر والمفسر القاضي ان يثبت اليه السلطان باحضاره  
 فلا يجيب حجة شاهدان عليه بذلك الحق فيمنع القاضي منها وتهما  
 ولم يسأل عن عدالتهما شاهد وصاحب العريب اذا رفعت الرفاع  
 اليه يدعوبها بدار بالغريب فاذا تقدم اليه عريب سأل في يعلم انه  
 غريب فاذا شهد شاهدان يسمع ولا يسأل عن عدالتهما وشهود تغير  
 العدالة ان الشهود حفر وعنه القاضي وعدلوا عنه خلا ف  
 قول القاضي هؤلاء عدلوا فما نقولون فيهم فاذا عدلوا غلانية  
 لم يسأل عن عدالة الذين عدلوا هم خمسة بقران للقاضي حكيمهم  
 غير ان يسأله المدعي خليفة الشافع اذا طلب الشفعة بكلف  
 القاضي بالله ما اسلمت الشفعة ثم يقضي بها والمشتري اذا  
 راد رد البيع كدع ليعب بكلف القاضي بالله ما قبضته ودفعه القاي  
 في يد رجل وطلب امرأة النفقة فيها بكلفها القاضي بالله ما قبضت  
 النفقة ثم يقضي لها بها رجل انشري جارية ونبت عند القاضي

ان بها زوجها بكلف القاضي بالله ما علمت ان لها زوجا مات  
 او طلق ثم غير ان يسأله البايع ثم يقضي له بالرد با  
 تنفيذ القضاء وعدم اني عن موضعها يلزم القاضي تنفيذ قضاء  
 قاض قبل رجل وطي ام امرأة او ابنتها فرقع الامر اليه القاضي شفوي  
 المذهب فلم ير الحق ثم يقضي بالحق وللعائنه الحق ان تنفيذ قضاء  
 وكذلك شفوي المذهب اذا قضى بالحق في الطلاق قبل النكاح  
 فللقاضي الحق ان ينفذ قضاء وكذلك في العتق قبل الملك  
 وكذلك في بيع الدبر وكذلك في الطلاق بالرجعة وكذلك في  
 طلاق المكره بعد الوقوع وكذلك في طلاق المكي بعد الوقوع  
 وكذلك في جواز المسلم في الحيوان وكذلك في رد المنكوحه  
 بالعتب وكذلك في قضاء شاهد ويمين وكذلك بالقضاء  
 في شهادة النساء وحدر فيما يطمع عليه الرجال وكذلك في  
 القضاء بشهادة اهل الذمة على اهل الاسلام وكذلك في القتل  
 بالقتامة وكذلك في منعه النساء ثمانية مواضع يلزم القاضي  
 ابطال حكم القاضي الاول عبد بين شريكين اعترف اح ففقي  
 قاض بيع نصفه فللقاضي الحق ان يبطر البيع وكذلك رجل له  
 قبل انسان حق فتم كسبته ولم يطله فابطل القاضي تباجر طلبة  
 فللقاضي الثاني ان يبطر قضاء وكذلك امارة عفت ثم دم العقد  
 فابطل القاضي عفوها وقضيها بالهود لوزنه ثم الرجال وقال لا عضو للنساء  
 فلتلاني ان يبطر قضاء وامارة قضت صداقها وجررت ثم طلقا  
 زوجها قبل الدخول ففقي القاضي بنصف الجاهل زوجها فلتلاني



ان يطهر قضاء قاضي فيه بشهادة شاهدين على خط ابداء بطلان  
المهر في غير ذلك وان طهر قضاء قاضي قاضي باطل  
ما زاد الزوج في مهرها بعد الدخول فللثاني ان يطهر قضاء فيه  
قاضي بعد التاجيل في العناء فللثاني ان يطهر قضاء وما يظهر  
في خطاء القاضي ينظر ان كان في القصاص فالقصاص عليه حكم  
لا بد له وان كان في المار ستر منه وان كان في احد وقضاء  
على بيت المال رجا كان او قد افي قول ابي يوسف وجرح  
وقال ابو حنيفة رجا ما كان في ارض القرب الذي هو حق الله كالقعة  
والزنا وشبهه لا شيء عليه وان كان فيه عليه بالرم بشهادة  
رجلين فضا له في ماله وان كان فيه بالرم باقرار واحد  
عليه **كتاب الاكراه** وحكم الاكراه ثابت اذا كان الاكراه من جهة  
السلطان او من جهة اللص بقدر على ايقاع ما يواعه في قبل تلف  
عضو من اعضائه ولو كان الاكراه بحبس او ضرب او قتل لا يستحكم  
فان فعل ستر عليه حكمه في القصاص ان قتل او قتل ان  
كان ايلافا وان كان الاكراه بالقيد والحبس في البيع والشراء  
والاجارة والاقارب نبت حكمه حتى لا يفتح ثمانية عشر شيئا يفتح  
مع الاكراه اذا اكره رجلا يقبل او تلف عضو من اعضائه او بامر  
خاف منه تلف نفسه او ذهاب عضو على ان يطلق امرأته او تزوج  
امرأة او يراجعها او يخلع بطلاق او عتاق او طهرا او ابلاء او عتق  
عبدا او ايجاب حج على نفسه او على ايجاب حقه على عضو من  
دم غده وجب له او اكره امرأته على قبول طلاق على ماله او اكره

نفسانيا

نفسانيا على الاسلام ففقد ذلك جاز ورجح المكره في الطلاق فمثل  
الدخول نصف المهر او منه ما لزم على الزوج ويرجع في العبد بقيمة  
العبد والولاء للمولى دون المكره ولا ضمان على المكره في العقود  
ولا في النكاح سواء كان الزوج هو المكره او المرأة على قبول  
الطلاق على ما دفع الطلاق رجعا ولا يلزمها المار والتغير  
لزوج عنه لا يقبل ويجز على الاسلام ولو اكره القائل على قبول  
الطلاق في دم المهر على ما دفع لم يلزم المار في طهر القصاص كذلك  
التدبير والاستيلاء والرضاء واليمين والدم مع الاكراه وفي المهر  
السلطان على معصيته نحو الكفو والقسر واخذ المال وشم النبي ثم  
فلم يفعل حتى قتل كان مما جوا الا في شيء واحد هو ما يباح  
عند الضرورة نحو كل شيء من الخمر ونسب المحرم وغيره فلم يفعل  
حتى قتل كان انما ولو اكره على شتم محرم وم خطا به له حجة البصيرة  
فشم وغيره بذلك النصير لم يكره فان ترك ما خطر به له وشتم  
محرم اكره ثلثة اشياء الى يرجع نصيبه على المكره او اكرهه على زوج  
امرأة خلف بطلانها او اكرهه على شراء عبد خلف بعثه ان ملكه  
فاشتراه وقبضه عتق عليه ولزمه القيمة ولم يرجع على المكره ثمانية  
اشياء من العقود المالية فيفد مع الاكراه اذا اكرهه على حجة  
نصف الدار فوهب الدار كلها جازت الهبة او اكرهه على حجة  
الدار فوهبها شرط العوض وباعها او قصدها عليها جاز ولو  
اكرهه على البيع ولم يكره على تسليم قباض وسلم جاز البيع لا يضمن  
المكره ولو اكرهه على ان يطلق امرأته واحدة اطلقها ثلثا دفع



ولا يضمن المكره ولو اكره على ان يودع ماله فلانا قاذو عه  
 فملكته عنده فالمودع باختيار ان شاء ضمن المودع وان  
 شاء ضمن المكره ولو اكره عبد لرجل على ان يقبل تدبيره فمولاه  
 على ماله يوعم ففعل فالعبد يدبر كذلك الرجل يوعم فقيمة لصاحبه  
 ولو كان مكان العبد جارية حر كذلك الرجل وطيئها لانها قد خلعت  
 في ملكه وان ام العبد رجلا حتى اكره مولاه على التدبير ففعل فالمودع  
 باختيار ان شاء ضمن الامر نقصان التدبير وضمن له الرجل قيمته  
 وان شاء ضمن الامر قبل التدبير ولو اكره السلطان حتى  
 قال كل مملوك امركه فيما استقبل فهو ذكرك فملوكا عتق  
 ولا يضمن المكره شيئا الا في شيء واحد وهو ان يملكه بالميراث  
 لانه دخل في ملكه حكما لا صناع له فيه فلا يملكه الا بالملك  
 ودخل في ملكه ببيع ووقت العتق يمكن الانتفاع عنه ان شاء  
 ملك وان شاء لم يملك خمسة اشياء لا يبيع مع الاكره  
 البيع والشراء والهبة والجاره والافقار **كتاب الحنيفة**  
 والحنيفة مولود له ذكر وفرج ويحكم بانه رجل بسة اشياء بالجماع  
 بالذكور مع الانثى والاحبال والبول في الذكر وبداية البول في الذكر  
 والاكبر منه قوله ما وعنده ابي حنيفة رج لا عبته للذكر وبخروج اللحية  
 ويحكم انها امرأة بسة اشياء باختيار والتدبير كسدي المرأة  
 ونزول البول منها وامكن الوصول اليها في الفرج والحبل وان لم  
 يظهر من شئ من العلامات فهو حنيفة مشكوك واحكامه احكام  
 النساء فان قام في الصلوة بجماعة قام بين صف الرجال

والنساء وينباع له امه تحته ان كان له مال فان لم يكن له مال  
 ابتاع له الامام ثم يبت المال فاذا اختس باعها وان ما است  
 وشرك ابنا واولاد اختي فلان سهران وللحنيفة سهم عند ابي حنيفة  
 رج وقال الشيعي للحنيفة نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى ففر  
 ابو يوسف رج قوله بتفسيره ان كان ابن من زوجة بنت من زوج  
 فيجعل له ثلثة ارباع نصف الابن فيجعل الميراث على سبعة اسهم  
 للابن اربعة اسهم وللحنيفة ثلثة اسهم وبفسره انه يجعل انثى عشر  
 ستمائة للابن وثلثة للحنيفة **كتاب المفقود**  
 غاب ولم يعرف له موضع ولا تعلم انه حي ولا ميت نصف الثمن  
 ثم يحفظ ماله ويقوم عليه ويؤخذ من ماله خمسة اشبار نفقة زوجته  
 وللصاغر من اولاده والكبار الزينة وابو به ان كان محتاجين  
 واستنفاد حقوق المفقود احكامه احكام الاحياء وهذا على ماله  
 في خمسة اشياء ارتداه بعد اسلامه مع اللقوة وحكم احكام سنة العهد  
 وحلول الحمان عليه ان مكاتبا على الاختلاف وجره ان كان  
 ناذونا وانقضت مدة لا يعيشر ادي مثل وهو عشرة سنين  
 ففي هذه الاشياء كلها اذا علم منه كان حكمه حكم الموتي في جواز  
 تزويج نسائه وعنق مدبره وامه ولده وحلول دينه وقسمة ماله  
 بين ورثته ولم يرت احد ماله مات في حال نفعه **كتاب الاشربة**  
 والاشربة كمنه اربعة اشربة وهو عصير العنب اذا غلا واشد وقدر  
 بالزبد والعصير اذا طبخ حتى ذهب اقل من ثلثه ونقيع الزبيب  
 والنمر اذا شند وبيد النمر والزبيب اذا طبخ كل واحد منهما اديني

الحنيفة كمنه



طين حلال وان اشنته اذا شرب من ما يغلبه في ظنة انه لا يسكره  
 ثم غير كونه ولا طرب ولا باس يا محلبط اربعة في الابد حلال بنيد  
 العسل بنيد الحنطة والشعر والدره حلال وان لم يطبخ وعصير  
 الغنبل اذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه حلال وان اشنته  
 فاذا غلا واشنته وقذف بالزبد فوم غبره ولا يحده شارب مالم  
 يسكر ولا يغنى شارب ولا يكفر مستحله ويجوز بيعه عند ابيه  
 خفيفه روح ويجوز شربه للثداوي والاستمارة الطعام مالم يسكر  
 والمسكر منه حرام فاما شربه للهوا والطرب حرام في قول ابي  
 حنيفة روح وفي قول ابي يوسف ومحمد روح بكرة شربه ولا يحرم  
 وان كان طينجا ولم يذهب ثلثاه لم يحل شربه اجماعا ولا  
 باسرا لا يباذ في الدنيا ويحتمل والمرق والنفق باب  
**حقوق المسكين** حقوق المسكين خمسة عشر شيئا التسليم على القوم  
 اذا كانوا جلوسا وان كانوا في العتوة ولم يكن فيه احد يقوم  
 السلام علينا من ربنا وعلم عباد الله الصالحين ان يعطوا المسكين  
 لما روي عن النبي عليه السلام انه قال لكل شيء حكمة وحكمة المسجد  
 ركعتان وروى عن النبي عليه السلام انه قال اذا دخل احدكم المسجد  
 فلا يجلس حتى يصلي وان لا يكلم فيه كلام الدنيا لما روي عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم انه قال من كمل كلام الدنيا في المسجد احبط الله عمله اربعين سنة وروى  
 عن النبي عليه السلام انه قال سبائة على ائمة زمان يكون احاد بينهم  
 في المساجد لامر دينهم ليس ائمة منهم حاجة فلا تجالسهم وروى خالد بن  
 ابوبسجة انه كان في المسجد فاجاب فقيل له في ذلك فقال لم اكلم

في المسجد

في المسجد منه ثلثين سنة فكهنت ان اكلم اليوم **ومما** ان لا يسكن  
 الشيف فيه وانه ان لا يطلب الصلابة فيه وان لم يمسح عن النجاسة  
 والغارورات والقبسات والمجانبين لما روي عن النبي عليه السلام  
 انه قال جنبوا مساجدكم صبا نكم ومجا نكم وبيعكم وشراءكم وسر سبوكم  
 ورفع اذنوك واقامة جلودكم وخصوماتكم ولا ان لا يقع فيه  
 اصابعكم ولا ان لا يباع فيه ولا يشتري **و** ان لا يجلسه رقاب  
 الناس لانه اذا المؤمن واذا في المؤمن اثم عظيم لقوله تع والذين  
 يؤذون المؤمنين والمؤمنات والمؤمنات **و** ان لا يسكن فيه ولا يجلسه  
 روي عن النبي عليه السلام المسجد سروي عن النخاعة كما سروي كحل  
 في الدم والقيام فيه كحدود **و** ان لا يد فيه رجله لان فيه استحقاقا  
 بالمسجد **و** ان لا يمر بين يدي المصلي **و** ان لا يضيوع  
 على احد في الصف **و** ان لا يركب فيه ذكر الله لما روي عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم انه قال اذا دخلتم ربا من اجنة فاربعوا فيها قيل يا رسول الله وما ربا  
 اجنة قال المساجد قيل وما الربع فيها قال ان يقولوا سبحان الله  
 وحمد الله ولا اله الا الله والله اكبر **باب** الشرايط المؤذن  
 شرايط المؤذن عشرة اوله ان يكون عارفا بنبات الصلوة فرعا  
 ويحفظ احكامه وان كان غائبا لا يسخط على من اذن في المسجد  
 ولا يطول على النبي صلى الله عليه وسلم بين الاذان والاقامة ويأمر المعروف  
 وينهي المنكر ويقول الحق بين الفخ الفقير ويطلب الاجر  
 باذنه ثم الله ولا يثمن على الناس وسطر الام قد رما لا ينشئ  
 على القوم ولا يغضب على احد اذا اخذ مكانه في المسجد ويترك المسجد

المصلي  
 لقوله ثم لو علم المصلي ان  
 ما عليه في الدين لو فزع  
 يوما



في القارورات والقبيا والمجيز يعرف تفسير الاذان فان  
 لكل كلمة فيها ظهرا وعلنا قوله الله اكبر الله اكبر فتفسيره الله عظيم ثم الله  
 عظيم وشغل واجب فاشتغلوا بعمل واتركوا استغفار الدنيا و  
 قوله استهد ان لا اله الا الله تفسيره استهد انه واحد لا شريك  
 له ومعناه ان الله امركم بامر فاتبوا امره فانه لا يفتكم احد  
 الا الله ولا يخلكم احد من عذابه الا الله قوله استهد ان محمد رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فاتبوا به وتبعوه قوله ومعناه امركم محمد باجماع  
 فاقبلوها ولا تؤخرونها عن وقتها وقوله حي على الصلوة تفسيره  
 عانت لكم الصلوة اسرعوا بالاداء ومعناه ان الله تعالى  
 امركم بالصلوة خذوا امره واطيعوا فيه اجوه وقوله في اخره  
 حي على الفلاح تفسيره اسرعوا الى النجاة والسعادة ومعناه  
 ان الله جعل الصلوة سببا لنجاتكم وسعادتكم فاقبلوها ولا  
 تؤخرونها عن وقتها وقوله الله اكبر الله اكبر ما ذكرنا وقوله لا اله  
 الا الله تفسيره اعلموا انه واحد لا شريك له ومعناه احلصوا صلواتكم  
 لوجه الله كما هو واحد **بشرائط الامامة**  
 شرابط الامامة عشرة ان يكون قاريا للكتاب ٢ ولا يكون  
 اجماعا لما روي عن النبي عليه السلام يومكم اقرأوا الكتاب الله  
 ٢ ويحكم القليل است لما روي عن النبي عليه السلام انه  
 قال انكبر حرم الاذن حرم ويتم ركوعه وسجوده لما روي  
 عن النبي عليه السلام انه قال لا غايه الذر عليه الصلوة  
 ثم اركع حتى تطمئن راكعا محزبا الى اخره ولا يطول القراءة

في الصلوة

في الصلوة لقوله فافروا ما ينشر به القرآن ولما روي عن  
 النبي عليه السلام انه قال ام قوما فليصل بينهم صلوة اصنعهم  
 فان فيهم الصغير والكبير والمرع والمساكين وذو الحاجة وظهر  
 به انه من محرمات الشهرة لما روي عن النبي انه قال ان كان في  
 قوت حبطه من محرم لم يقبل الله صلوة اربعين يوما ويظهر ثبابة  
 عن الاقدار لان صلوة القوم متعلقة بصلوة الامام والنجاة  
 تمنح صلوة ولا يذخر في الصلوة حتى تستغفر الله لنفسه  
 والمؤمنين والمؤمنات لانه قام مقام الشفاعة لما روي  
 عن ابي عمر بن العلاء انه قدم للامام فوقع فغضب عليه فلما  
 افاق قيل له في ذلك قال خطر بنا في هتب كان القوم لم يفرقوا  
 لم افرق ولا يحسن نفسه بالعادة فقد خان في وراة ولا نوم  
 القوم الا رضاهم لما روي عن النبي عليه السلام انه قال ان ام  
 قوما وهم له كارهون فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين  
 واذا نزل الغيب في المسجد سئلا عن حاله وحاجته ويتعاهد ذكر  
 اسبابه **كتاب الوصايا** الوصية مستحبة واجبة وقبولها  
 بعد الموت فان قبلها في صورة الموصي او ردّها فذلك باطل وان  
 اوصل الى رجل فقبل الوصية في وجه الموصي ورددّها في غير وجهه  
 فليس برد وان ردّها بوجهه فهو رد والموصي اذا مات قبل  
 القبول يدخل الموصي به في ملك ورثة اربعة يقع لا يجوز لهم  
 الوصية الوارث والقاتل والموتة وحرمة كان مستامنا  
 او غير مستامنا اجازها الورثة ويحجب الوصية باقله الثلث







بالعتق في المرض على كل فاعل كان منه في حياطة وغيرها سواء  
 كان بدءا او اخرها مبيوت في الحياطة ثم سائر الوصايا بالمرض  
 اذا قضى وبنهاية في مرضه جاز ذلك في حق غمارة الصفة الا  
 في خصلتين ان ينزوع في مرضه ودفع مهرها او اشياء اخرى  
 فدفع الابوة فان غمارة الصفة اسوة لهما في ذلك ولو اشترى  
 شيئا في مرضه او استقرض مالا او انفق في نفسه ثم قضاة  
 جاز ذلك في حق غمارة الصفة ولا شره لهم فيه **باب**  
**فعل الاب والوصي اذا اشترى الاب والوصي دارهم في الصفة**  
 والمجنون لم يلزمها الا في خصل واحدة وهو ان يكون الاب  
 اشترى لابنه المجنون جارية وقد كانت ام ولده يلزم استحسانا  
 ولا يجزى احد في نفسه ولا يشترى في نفسه الا الاب بيع ما ولده  
 في نفسه ويشترى ماله للصغير ثلثة اشياء يجوز للاب فيه فعلى  
 في ماله الصغير ولا يجوز ذلك للوصي بيع عيكان الصغير ولده  
 الصغير واجارة الصغير ولده الصغير وقيمة المار بين ولدي  
 الصغير اذا كانت الوزنة كبا را حصور اجاز للوصي بيع التركة  
 في ثلثة اشياء اذا كان على الميت دين او وصي بدراهم او ذناب  
 او غير ذلك وكذلك لو كان في الوزنة صغيرا وكبارا جاز له بيع  
 جميع التركة نصيب الصغير والكبار عند ابي حنيفة رحم وقدر  
 ابو يوسف ومحمد رحم يجوز له بيع قدر الدين والوصية وحقه الصغير  
 احدى عشر شيئا لا يجوز للوصي فعلى شراء ماله الميت وقرضه واقراة  
 بالدين والوصية والابراء والخط والصلح في الدين والتجارة

بماله ولا نفرد احد الوصيين ببيع شيء في ماله رد الوصية على ثلثة اوجه  
 في وجهه او بعد موته او قبل القبول او كان غائبا فبلغ اليه الفرد  
 بكتاب او برسول قبل الوصية على ثلثة اوجه قبولها في وجهه و  
 ردّها في غير وجهه او باع شيئا في تركته قبل العلم بالوصية او قال  
 حين ما بلغه لا قبل ثم قال بعد موته قبلت يجوز لاحد الوصيين  
 ان ينفق في عشرة اشياء في الكفن والجفنة وطعام الصغير  
 وكسوتهم ورد الوديعه بعينها وقضاي الدين ونفقة الوصية بعينها  
 وعقود عينة ومحفوفات في حق الميت في قبضه واعطائه  
 ثمانية اشياء او ينفق عن حاله قبل موته بطلت الوصية اذا اوصى  
 له بكفوي تخله فصار له او ليس فصار له او لم يخل فصار له او لم  
 فصار له شيئا او تفصيل فصار له شيئا او نقل فصار له بغير  
 فصار له خا او بد حاجة في حجب فصار له خا او حنطة فابلت  
 وبنت او كان ليس فصار له بعضه رطباً فتمت اشياء يرجع به  
 الوارث في ترك الميت اذا اشترى الوصي والوارث الكفن  
 يرجع به في مال الميت وزوج المولى امرأة عن البسم وضمن عنها المهر  
 او اشترى للبسم الطعام والكسوة او قضى دينه في ماله او دفع  
 فراج ارض **باب القسمة الوصية** قيمة الوصي على وجبت اذا قام  
 مع الموصي له الوزنة غايب جازت القسمة وكذلك اذا كانت الوزنة  
 صغيرا فقام الوصي فحاجب الوصايا واعطاهم الثلث وامسك  
 الثلثين جاز ولو هلك الثلثان في يد الوصي لا يرجع به على  
 اصحاب الوصايا والوزنة ثلثة اشياء لا يجوز قسمة الوصي فيها اذا







مؤالیه الاخ لا یثبت فی الاب والام مع ثلثة نفق مع الاب  
 والابن وابن الابن والام مع ثلثة نفق مع الاب  
 والابن وابن الابن والام مع ثلثة نفق مع الاب  
 والابن والابنة وولد الابن والاخت فی الاب لا یثبت  
 مع ثلثة نفق مع الاب والابن وابن الابن والام مع ثلثة نفق  
 وام والاخت لاب وام قصا عدا ابنة الابن لا یثبت مع نفقین  
 مع الابن والابنین وقصا عدا الاب بحج لحدات کلها  
 والاب بحج لحداد فی قبله ثلثة نفق یحییون الام فی الثلث  
 الیه السسر الولد وولد الابن والاخت فی امیر جمعة کافوا وان کان  
 مع الابن زوج اوز وجه بحج الام فی الثلث الکامل الیه ثلث  
 الباقی وهذا قول الصحابة الا عبد الله بن عباس ربه یقر لابن  
 فی خال ویرثون فی خال المکاتب والمزنية وجمین والقاتل ثلثة  
 اشقاء یقطع المراث الرقی والكفر والقنل شیه اشقاء لابن ویرثون  
 الحذور والخیار والشفعة والاجارة والوکالة والاحل المکتب یرث  
 کل دارث فی قبل ابیه وایمه الا الابن المملوثة وولد الزنا و  
 عصبته مؤالیة اجماع ثلثة نفق فی الام وکون لا یثبت بالولاد والارحام  
 الزوج والام فی الام ومولی العتاقة واذا ترک  
 المعلن ابیولاه وابن مولاه فماله لابن  
 عند ابی حنیفة ویرث ویرث وقال ابو یوسف  
 السسر لاب الباقی لابن ولا  
 بیاع السسر کاء ولا یورث

والله اعلم  
 بالصواب

ابن کثیر  
 یساق زمانا لولده

ذکر فی الضعفی  
 فی فتنین الامین  
 اذ امر انشاها صحیح  
 93

فی انواع الضمان الواجبة وکیفیتها یاخذ مال الغیر  
 فالضمان علی الآخذ لان الامر لم یصح وفيه کل موضع لم یصح الامر  
 لا یجب الضمان علی الامر والسلمان لو امر رجلا یاخذ مال الغیر  
 یل بحج الضمان علی المأمور ذکر فی اول دعوی الذخيرة رجل ادعی  
 علی رجل انه امر فلانا یاخذ منه کذا الما فان کان المدعی علیه  
 الامر سلطانا فالمدعی علیه سموعة وان کان غیر سلطان  
 فلان امر السلطان اکرام علی ما یجی فی فعل الاکراه رجل  
 امر عبد غیره بالابان او قال لاقتل نفسك ففعل بحج قیمة العبد  
 ولو قال املف ما لم یملک فالتلف لا یضمن الامر فی استعمل عبد الغیر  
 کان بمنزلة قبضه حیث لو هلك فی ذلك العمل یضمن قبل ان کان  
 صغیرا یضمن والا فلان فی الکبیر لا یتصور الغصب فی الاصح  
 ان یملک فی ذلك العمل یضمن کبیرا کان العبد او صغیرا جامع الفناوی  
 وکذا الواو دع رجلا عدا فبعضه الموضع فی حاجته صار غاصبا  
 عبد بن ابنین استخذهما احدهما فی غیبة صاحبه فمات  
 فی خدمته لا یضمن فی الدالة یضمن فی نوادر  
 انه یضمن فی العبد ایضا وکذا فی بعض اصول الفقهاء ان الزحف  
 فی اجارية المشرکة بوجوب الضمان کالاستخدام وان کان لا یحکم  
 له وظنهما اذا قال لعبد ارق الشجرة وانشر المشرک لنا کل انت فسقط  
 الضمان علی الامر ولو قال لنا کل انا وانت افي القافر الامام  
 فخر الدین انه یشرک ان یضمن قیمة کل لانه استعمل کل فی منفعة اعلام  
 محل کوز ماء لیثقل الی بیت مولاه باذنه فدفع الیه رجل کوزه یحتمل



اليه ما في محضر بغير اذن المولى فملك العبد في الطريق قال صاحب  
 المخطوطين مرة نصف قيمة ثم قال في المرة الثانية نصفين  
 كل قيمة العبد لان فعله ما رانا شيئا لفعل المولى غلام جاء الى قضا  
 وقال اقصه في فقصه معناه اقصه فمات في ذلك السب قال بعض  
 قيمة العبد عاقلة الغصاة وكذلك البصيرة تجب دية على عاقلة الغصاة  
 رجل كان يكسر خطبا فجاء غلام انسان وقال اعطني القدر وحيث  
 اكسر فاني ان يعطى فاح عليه في ذلك واخذ منه القدر وكره  
 بعض خطيب ثم قال انت تاحو حبه اكسر فاني محط وكسر الغلام  
 ففرض بعض المسورين الخطيب عليه وذهب عنه لا يكون  
 على صاحب الخطيب شيء لانه لم يامر الغلام بكسر الخطيب  
 ولم يستعمل في شيء وانما فعل العبد باختيار نفسه فلا يكون الرجل  
 ضامنا بشيء وفي الخبر اذا استخدم عبد رجل بغير اذنه او دابة  
 ساقها او حمل عليها شيئا او ركبها بغير اذنه فهو ضامن ان عطفت  
 في تلك الخدمة او في غيرها وفي الذبابة ركب دابة غيره فتلقت  
 ضمن ساقها او لم يستعمل في الظاهر الرواية وفي رواية الحسن بن  
 اذا ساقها وفي النوازل غضب عبدا ثم رده وقد عور عبده  
 يضمن الارش ثم باعه مولاه فاجلجى الباطل في يد المشتري يرجع  
 الغاصب بما دفعه من ارش العير على البائع وفي اقوال القضاة  
 لو غضب من صبي شيئا ثم رده عليه بري في ضمانه وفي رواية  
 الفقيه ابو جعفر في وضع سكين في يد صبي فقتل بها نفسه لا يضمن ولو  
 غير ما حية مات يضمن صبي قائم على سطح او خابط صاح

فيه رجل ففرغ البصيرة فوقع فمات بغيرم الصالح دية وعلى عاقلة  
 وكذلك لو كان على الطريق فمات به دابة فمات فيها رجل فوطئة  
 الدابة فمات يضمن الصالح دية وهو على عاقلة ولو بعث غلاما  
 حية بغير اذن المولى الى حاجته فارتقى فوق بيت مع الصبيان  
 فوقع ومات يضمن وفي النوازل قال ابو بكر لورمي صبي بها  
 فاصاب عين امراء لا ضمان على والده وانما يجزي مال  
 لانه لا يبري للبحر عاقلة وهو يقول العاقلة للعرب لا تنهم شيئا صرو  
 وفي العيون ولو ادخل صبي اذنا بما او مقي عليه في داره فسقط  
 البيت قال محمد يضمن في البصيرة ولا يضمن في التبايم سكران  
 غائب العقل وقع ثوبه في الطريق فاخذ الثوب رجل ليحفظه  
 فملك به يضمن ولو كان الثوب تحت راسه والمثله  
 بحاها يضمن ايضا وذكر في العدة لو اخرج رجل خاتمه رجل  
 اصبه وهو يام ثم اعاد في اصبه في ذلك اليوم بري وفي  
 يوم اخر لا يبري لانه اذا استيقظ ثم نام وفي الجحش لو اخرج  
 الخاتم فما أصبح التبايم ثم اعاده في هذا اليوم يبرأ لانه وجب  
 الرد اليه هذا التبايم وقد رده وان استيقظ ثم نام فاعادها  
 لا يبرأ غضب عصا في الصاني ثم رده عليه وهو سكران يبرأ  
 وهو كالصاني بخلاف ما لو اخذ منه وهو يقظان ثم رده عليه  
 وهو يام فانه لا يبرأ اذا تعلق رجل فخا صبه فسقط في المتعلق به  
 شيء فيضمن المتعلق ومن يهدم بيت نفسه فانه يهدم في ذلك بيت  
 جاره لا يضمن لانه غير متعدي وفي العيون ولو قرب رجلا



فسقط المقر وبمقتضا عليه وسقط منه شيء ونوي من مضمين  
 الطارب لما لا يبر مع المقر وب لانه هو المستهلك وكذا انقصر  
 ثبابة التي عليه لو تلف باق في مضمين العصب كما خالف بهذا  
 فسطر وفي فتاوى رشيد الدين رجل فزعه ظالم فاخذ السنن حتى اذرك  
 الظالم فاخذه وخسره او طلب ظالم رجلا ليقتض منه جناية قد له رجل  
 عليه فاخذه ما لا يفي قياس قول مضمين الاخذ والبال عليه  
 لانه سبب لاخذ ماله والفتوى على قول ابي حنيفة انه لا يضمن وكذا  
 لو حاصم رجلا من ضرب احدهما الا في ذهاب المعلوم الى الواجب  
 خسره لا يضمن المعلوم لانه يطلب الغوث في فتاوى ظهر الدين  
 المرغيناني ولو قال لغيره اسلك الطريق هذا فانه ام فسلك  
 واخذه اللصوص لا يضمن ولو قال ان كاحونا واخذ مالك  
 فانا ضامن وباق في المسئلة بما لها ضمن في صار الاصل ان المفرد  
 انما يرجع على الثمار اذا حصل الغرور في ضمن عقد المعاوضة او ضمن  
 الثمار ضمن السلامة للمفرد ايضا ولو قال الطحا صاحب الحنطة  
 اجعل الحنطة في الدلو فجعلها في الدلو فذهبت في ثقب كان به  
 الى الماء والطمان كان عالما به يضمن لانه صار غاررا في ضمن  
 العقد بخلاف المسئلة اولى لان ثمة ما ضمن السلامة بحكم العقد ومنها  
 العقد بقبض السلامة فيضم مفردا فيضمن وفي فتاوى ظهر الدين  
 سائر هشام في مضمين فتح باب فقص حتى خرج الطير منه او فتح  
 الرق والسمن جابذ ذاك وخرج منه السمن قال يضمن ولو  
 حرر فبذ العبد فابق العبد لا يضمن لان العبد له غربة فان كان

العبد ذاهب العقر يضمن وقال ابو حنيفة لا يضمن في هذا كله ولو شق  
 رقبته وهن سبائل يضمن وكذا لو قطع جسر القنديل يضمن وفي  
 مختلفات المشايخ قال ابو حنيفة وابو يوسف اذا فتح باب فقص  
 او اصطلح حتى طار الطائر او خرج كحمار او حل فبذ منه فبذ لا يضمن  
 وقفوا اولم ينفقوا وقال رحمه والشيا فبي ان وقف ساعة ثم ذهب  
 لا يضمن وان ذهب في ساعة يضمن ولو فتح باب دار فسرقت  
 منه آخرة متاعا لا يضمن الفاسخ سواء سرق عقيب الفسخ او بعده  
 وكذا اذا حرق رباط دابة فسرقتها السنن او فتح باب فقص فاخذ الطير  
 السنن آخرة لا ضمان على الذي حرر وفتح والمودوع اذا فتح باب  
 القفص او حرر فبذ العبد او فتح باب الاصل حتى ذهب يضمن  
 بالانفاق لانه التزام الحفظ الا ترى انه اذا ذل الغاصب والسنن  
 على الوديعه ضمن وبغيره لا يضمن ولو وقع طر السنن رجل لا يضمن  
 ولو قصده بغيره يضمن ولو ذمته ولم يقصده بغيره لا يضمن وفي فتاوى  
 السمرقندي ولو نقيب حياط السنن بغيره فانه غاب النقيب فبذ  
 السنن منه ذلك النقيب سرق شيئا لا ضمان على النقيب لانه  
 سبب السارق مباشر وكان ابو نصر البوسني يقول يضمن النقيب  
 لكن الفتوى بعدم الضمان اذا قطع الرجل رجلا والقاء في البحر  
 وتركه في سمات فان غرق في ساعة يضمن دية وان سح ساعة  
 ثم غرق لم يكن عليه شيء وفي شرح الطحاوي والفرجانية او غرق  
 على قارعة الطريق فلدغ رجلا فالضمان على الذي القى الا اذا تحول  
 من ذلك الموضع الى موضع آخر في ترتفع جناية ولو دخل رجل دار قوم



فَعَوَّهَ كَلْبٌ ظَاهِرٌ عَلَيْهِمْ لَأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا غَرَاءً وَالْأَسْلَاءُ مِنْهُمْ وَفِيهِمْ  
 رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ عَقُورًا كَلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَرَّ بَعْضُهُ بَعْضُ النَّاسِ نَاحِيَةً  
 الضَّمَانُ عَلَيْهِ أَنْ تَقْدَمُوا إِلَى صَاحِبِ الْكَلْبِ وَفَوْهُ بِذَلِكَ قَبْلَ  
 الْعَصْرِ يَتَمَنَّى أَنْ لَمْ يَتَقَدَّمُوا إِلَيْهِ قَبْلَ الْعَصْرِ لَأَيُّمَنْ يَمْنَعُهُ لَمْ يَحْطِ  
 الْمَائِلُ قَالَ قَاتِلِيهِمْ وَيَسْغُرُ أَنْ لَا يَتَمَنَّى إِذَا لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُمْ  
 وَلَوْ أَنَّ كَلْبًا جِئَ عَقُورًا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَغْرَبِ عَذَابِي حَتَّى  
 إِذَا أُرْسِلَ طَائِرٌ فَأَصَابَتْ فَوْهُ ذَلِكَ لَا يَتَمَنَّى رَجُلٌ أَخَذَ مَرَّةً  
 وَالْقَاهَا إِلَى مَمَاتِهِ الْبَشَرُ أَوْ دَجَاجَةٍ فَكَلَّتِ الْهَرَّةُ الْهَمَامَةَ  
 قَالَ إِنْ أَخَذَتْهَا الْهَرَّةُ بِرِمَّةٍ وَالْقَاهَا إِلَيْهَا يَتَمَنَّى أَنْ أَخَذَتْهَا  
 بَعْدَ الرِّقْمِ وَالْإِلْقَاءِ لَا يَتَمَنَّى قَبْلَ ذَلِكَ وَلَوْ أَنَّ كَلْبًا عَلَى الْبَشَرِ غَرَاءً  
 عَلَيْهِ فَعَوَّاهُ يَتَمَنَّى الْمَشِيءُ قَالَ نَعَمْ لَا بَلَاءَ غَرَاءً صَارَ كَلْبُهُ لَعَقَهُ كَانَهُ  
 فَرَسٌ لِحْدَيْهِ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ مِنْ أُرْسُلِ بِرِمَّةٍ فَأَصَابَتْ فَوْهُهَا  
 شَيْئًا ضَمِنَ وَكَذَلِكَ إِذَا أُرْسِلَ لَهَا وَلَمْ يَكُنْ لَهَا قَائِدَةٌ وَلَا سَابِقَةٌ  
 وَلَا آخِرَةٌ فَأَصَابَتْ شَيْئًا فِي ذَلِكَ الطَّرِيقِ فَانَهُ يَتَمَنَّى لَوْ عَطِفَتْ  
 وَلَمْ يَكُنْ لَهَا غَيْرُ طَرِيقٍ فَذَلِكَ مَضْمُونٌ عَلَى الْمُرْسِلِ فِي الْمَلَقِ وَلَا يَحِبُّ  
 الضَّمَانُ عَلَى صَاحِبِ الْمَانِيَةِ إِذَا الْمَلَقَ شَيْئًا لَيْسَ أَوْ نَهَارًا إِذَا لَمْ  
 يَكُنْ لَهَا سَابِقًا أَوْ قَائِدًا فِي الْعِدَّةِ وَلَوْ وَقَفَ الدَّابَّةُ فِي سَوْتِ  
 الدَّوَابِّ لَمْ يَتَمَنَّى عَلَى صَاحِبِهَا أَنْ يَلْقَى شَيْئًا وَإِنْ أَوْقَفَهَا عَلَى  
 بَابِ السُّلْطَانِ يَتَمَنَّى مَا أَصَابَتْ وَكَذَا لَوْ أَوْقَفَهَا عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ  
 الْأَعْظَمِ أَوْ مَسْجِدِ آخَرٍ إِذَا جَعَلَ الْأَمَامُ لِلْمُسْلِمِينَ مَوْضِعًا يَوْقِفُونَ  
 دَوَابَّهُمْ فِيهِ فَلَا يَتَمَنَّى فِي الْعَبْوَةِ غَمٌّ دَخَلَتْ بَيْنَهُمَا فَافْسَدَتْ

وَصَاحِبُهَا يَسُوقُهَا ضَمِنَ مَا أَفْسَدَتْ إِنْ لَمْ يَسُوقَهَا ضَمَانُ  
 عَلَيْهِ وَكَذَا النَّوَرُ وَالْحِمَارُ دَمٌ وَجَدَ فِي زَرْعٍ أَوْ كَرْمٍ دَابَّةٌ وَفِيهِ أَفْسَدَتْ  
 الزَّرْعَ فَجَسَدُهَا فَهَكَذَا يَتَمَنَّى وَلَوْ أَنَّ جَبَلًا لَمْ يَتَمَنَّى أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا دَابَّةٌ  
 فَهَكَذَا يَتَمَنَّى وَإِنْ أَخْرَجَهَا وَلَمْ يَسُوقَهَا لَا يَتَمَنَّى وَكَذَا لَوْ أَخْرَجَ دَابَّةٌ الْغَيْرَ  
 مِنْ زَرْعٍ الْغَيْرِ فِي الْبَحْرِ لَوْ سَاقَهَا إِلَى مَكَانٍ يَأْمُرُ مِنْهَا عَلَى زَرْعٍ  
 لَا يَتَمَنَّى لِأَنَّهُ كَانَتْ أَخْرَجَهَا مِنْ زَرْعٍ قَالَ ابْنُ عُثْمَانَ قَالَ كَثُرَ مَشَايِخُنَا  
 فِيهِ إِذْ يَتَمَنَّى عَلَيْهِ الْفَتَوَى رَجُلٌ بَعَثَ بَقْرَةً إِلَى بَقَّارِ رَجُلٍ عَلَى يَدِ  
 رَجُلٍ فَجَاءَ الرَّجُلُ إِلَى الْبَقَّارِ بِهَا وَقَالَ إِنْ فَلَانًا بَعَثَ بَقْرَةً هَذِهِ إِلَيْكَ  
 الْبَقَّارُ أَذْهَبَ بِهَا إِلَى مَا لَهَا فَانِي لَا أَقْبَلُهَا فَذَهَبَ بِهَا فَهَكَذَا  
 قَالَ بَقَّارُ صَاحِبِهِ إِذَا جَاءَ بِهَا إِلَى الْبَقَّارِ فَقَدْ أَتَى الْبَقَّارَ لِقَابِلِهَا  
 وَلَيْسَ لِلْمَوْذِعِ أَنْ يَدْعُو وَلَمْ تَحْسُ دَابَّةُ الْبَشَرِ فَالْفَتْ الْمُرَاكِبُ فَمَاتَتْ  
 إِذَا كَانَتْ بِأَذْنِ الرَّاكِبِ لَا يَتَمَنَّى النَّاسِرُ وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَذْنِ الرَّاكِبِ  
 يَتَمَنَّى كَمَا لِلدَّابَّةِ وَإِنْ خَرِبَتْ النَّاسِرُ فَمَاتَتْ قَدَمُهُ هَدَرَ وَإِنْ أَصَابَتْ  
 رَجُلًا آخَرَ بِالذِّبِّ أَوْ بِالرَّجْلِ أَوْ كَيْفَ مَا أَصَابَتْهُ أَنْ تَحْسُهَا بِأَذْنِ الرَّاكِبِ  
 فَالضَّمَانُ عَلَيْهَا وَالْأَفْعَالُ فِيهِ **خُلاصَةُ الْمَفْتِي** وَيُجَابِرُ  
 بِهِ الْفَقِيهَ إِذَا سَلَّ عَنْ أَخَذَتْهَا غَيْرَهُ بَغَيْرِ أَذْنٍ وَاسْتَعْمَلَ وَرَدَّ إِلَى  
 الْمَوْضِعِ الَّذِي أَخَذَهُ مِنْهُ وَكَانَ مَعَهُ حَبْسٌ فَكُلُّ الذِّبِّ هَلْ يَتَمَنَّى وَأَمَّا  
 اسْتَعْمَلَ الْإِنْسَانُ حَاصَّةً جَوَابُ إِنْ لَمْ يَتَعَوَّضْ الْحَبْسُ شَيْئًا إِلَّا أَنَّهُ إِذَا سَاقَ  
 فَاسْتَعْمَلَ الْحَبْسُ مَوَادَّهَا وَجَائِزًا يَتَمَنَّى وَإِنْ كَانَ سَاقَ الْإِنْسَانِ  
 سَاقَ الْحَبْسِ مَعَهَا يَتَمَنَّى **وَفِيهِ قَوَائِدُ** طَرِيقُ الدِّينِ لَوْ وَضَعَ نَوْبًا  
 فِيهِ دَابَّةٌ رَجُلٌ فَصَاحِبُ الدَّابَّةِ فَانَهُ ضَمِنَ وَلَوْ أَخْرَجَ وَأَنْتَ فِي



دار غيره فاق حاصبا حبا دار لا يضمن ان تلف لان الآفة  
 تقصر ما فلا ان يدفع الفرع بالافراج اما في الدار فلا يضمنها فكان  
 افراجا اتقا فاد لو وجد وانه في مبط فاق حبا فملك يضمن وفي  
**الحاج** الصنف عصب بطلا وشدة فيه وانه فاق حبا مالك المربط  
 وهلك صار منا وفي فوايد ابي الحسن الرضا عصب عجا  
 فاستهلكه وليس لرب امة يضمن الغاصب قيمة محل ونقصان الام  
 وان لم يفعل الغاصب للام فعلا كالتب وفي فتاوى  
 ظهر الدين ولوارسل ابنة في مرفع مباح فجا اخ فارسل ابنة ففطر التا  
 الاولى ان عصبها على الفور ضمن الا فلا وان كان ذلك في مبط  
 لاحدها لا ضمان على صاحب المبط وذكر في العيون قال ابو  
 حنيفة اذا استهلك رجل فمار غيره او بفعل يقطع يده او يدرك ان شاء  
 صاحبه ضمنه وسلم اليه وان شاء حبا ولا يضمنه شيئا وعليه  
 الفتوى ولو فرب اوجل الآفة حتى صارت عجا فهو كالقطع  
 ومن ذبح شاة غيره فمالها بالاجار ان شاء ضمنه وسلم اليه  
 وان شاء اخذها ضمنه النقصان كذا الجوز اذا قطع يدها  
 وفي الهداية ولو كان الآفة غير مأكولة الا فقطع الغاصب طرفها  
 للبا لك ان يضمنه جميع قيمتها لوجود الاستهلاك في كل وجه كالحرف  
 قطع طرف العبد المملوك حبت يا خذه مع ارض المقطوع لان  
 الآفة مرفقة متفعا به بعد قطع الطرف ولو ذبح فمار غيره ليس له  
 ان يضمن النقصان ولكنه يضمن جميع القيمة عند ابي حنيفة وعند  
 محمد ان يملك ويضمن النقصان فان شاء ضمنه كل القيمة ولا

ولا يملك الذبوح ذبح شاة السنان لا يضمن حبا منها لا يضمن ان ذبح  
 شاة يبرح حبا منها يضمن قيمتها يوم الذبح رجل امر بشاة الغر وقد اقرت  
 على المملوك فذبحها يكون ضامنا وذكر في النوار ان لا يضمن  
 استحسانا لانه ما دون دلالة لو ذبح شاة وعلقها لا حبل  
 السخ فسلحها ان ضمن لان المناسر تنفذ وتون السخ دون الذبح  
 ولو القى قشور الرما او البطيخ على فارة الطريق فزلعت بها الآفة  
 فملفت يضمن لانه غير ما دون في هذه الفطر وفي فعل فعلا هو غير  
 ما دون فيه فما تولد منه يكون مضمونا عليه من رجل في طريق المسلمين  
 فتعلق ثوبه لفطر حانوت رجل فخرق قال ابو القاسم الصغار  
 ان كان الفطر في ملكه لا يضمن ان كان في غير ملكه يضمن ومنها  
 زيادة لا بد منها وهي ان اذا تعلق ثوبه بذلك فخرق ثوبه فخرق  
 بكرة لا يضمن صاحب الفطر لانه اذا اخرج ثوبه الثوب فهو الذبح  
 رجل حمل على ثوب السنان وهو لا يعلم حتى قام صاحبه فالتحق  
 ثوبه من جلوسه ضمن النقصان ولو عضر رجل يدا في فاقح من يد عن  
 فم العاقر فكسر السن العاقر وسقط في يده المعوض فخرق فخرق  
 يده لا يجب موجب السن لانه مضطرب في سري اليد ويجب على العاقر  
 ارض اليد لانه جان صدر الاستلام طاهر من محمود  
 الحايك اذا عمل انسان الثوب فاراد ملكه اخذه منه فاجب الحايك  
 ان يدفعه حتى اخذ الا فمده صاحب الثوب فخرق من يد صاحبه  
 لا يضمن الحايك شيئا وان خرق من يدها ضمن الحايك نصف  
 قيمة النقصان ولو اخذ يد رجل فمده ذلك الرجل يده فشلت ان



اخذ يده لاجل النجاة لا جبر الصنائ وان اخذ الآفة لاجل العجز جبر ذنب اليد  
 على الآخذ لانه مضطرب في مديده رجل تنبث ثوب او جرد المشيت  
 فيه صاحبه حتى تحرق بفن جميع الذبة فان جذبه صاحبه في المشيت  
 ضمن المشيت غضب ثوب انسان ولبه  
 ثم جاء صاحب الثوب فمد ثوبه والغاصب لا يعلم انه صاحب  
 الثوب فتحرق الثوب الاضمان على الغاصب لا تحرق في مده  
 ولو قال صاحب الثوب وتو على ثوبه فنفقه فمد مد لا يد مثله من  
 شدة فتحرق فاضمان على الغاصب ايضا ولو مد كما مد النار  
 عادة فتحرق منه ضمن الغاصب نصف القيمة لانه من جنابتهما  
 لان امساكك ومنه ثوب غيره جنابة  
 عن اوقد ناراً في ملك غيرك ففقدت اليه الكسر حنطة او ثوب او  
 في الاموال فاقه بهن يضمن قال لا ولو اوقد شيئاً في المكان الذي  
 اوقد فيه ضمن قلت فمروا اصحابنا بين الماء والناس قالوا اوقد  
 النار في ارض يضمن ففقدت اليه غيره فاقه بهن لا يضمن ولو  
 اسال الماء اليه ارض ففساد اليه ارض غيره وانلف شيئاً ضمن لا  
 من طبع الناس محمود والتقدير انما يكون بفعل الرج ونحوه فلم يضمن اليه  
 فعل الموقد فلم يضمن ومن طبع الماء السيلان فالانفاق يضاف  
 اليه فعل صاحب المحيط عن زراع اوقد ناراً في الارض  
 المملكة في يوم ريح فاحترق كسندر وسرت الناس اليه الاكابر فاحترق  
 هبل يضمن الموقد فاحترق ان كان الرج وقت الايقاد كما ذهب  
 مثلهما مثل تلك الناس اليه تلك الاكابر يضمن والله سبحانه وتعالى اعلم

ظلم الدين

ظلم الدين رجل اوقد في تنوره ناراً والغير في المخطب ما لا يحتمل  
 التنور فاحترق بنية وتعدت اليه دارجاره فاحترق ما يضمن صاحب  
 التنور وفي رواية وان كان يعلم انها تحترق لا يضمن ولو مر بنا في  
 ملكه او في ملك غيره فوفقت شرارة منها على نواشيت فاحترق  
 قال محمد بن الفضل يضمن وهكذا ذكر في النوارل عن ابي يوسف وقال  
 بعض العلماء ان من مر بالنار في موضع له حق المرور فوفقت منه شرارة  
 في ملك انسان او القتها الرج لا يضمن فان لم يكن له حق المرور  
 في ذلك الموضع فاحترق على التفسير ان وفقت منه شرارة يضمن  
 وان هبت بالرج لا يضمن وهذا الظاهر وعليه الفتوى حداد ضرب  
 حديدته على حديدته او برحمة فطارت شرارة من حديدته فوفقت على ثوب  
 انسان فاحترق ثوبه ضمن حداد **وذكر** الناطق اذا جلس احداً  
 في دكانه وانحدر في حانوته كورا يغير به وكان ثوب اليه جانب طريق العام  
 فافزع حديدته من كوره وخرها بمطوقه فطارت شرارها ففقت حلاً  
 او فقايرت غير انسان او فقت شيئاً او قتلت دابة كان ضمناً  
 ما تلف بذلك في المال على الحداد ودوية القتل والعين يكون على عاقلة  
 ولو لم يدرك الحداد ولكن احتملت الرج بفعل النار من كوره او حديدته  
 المحماة فاقه حماً الى طريق العام فقت انساناً او فقت ثوب  
 انسان او قتلت دابة كان مديراً وفي **قوله** الفتاوى  
 ولو كان الضارب جراً فانلف شيئاً لسر في يد المستاجر فاحترق  
 على الاجير ولو لم يضره بالمطوقه ولكن الرج افزع شرارة فاحترق  
 ما اصاب فهو هدر وفي **قوله** رشيد الدين ولو ستر الماء في الطريق



فسقطت به دابة او انسان ذكر في الكتاب انه يضمن مطلقا قلت  
 وهذا الجواب في الدابة جرح على اطلاقه اما في الاذن فانه اذا شتر  
 كل الطريق بحيث لا يجد طريقا فانه يضمن الراش والافلا وما يؤول به  
 ما قلناه ما ذكره ابو حنيفة الرستغيني زج في فوائده انه لو لم يتجد  
 في الرشر ورشر كما رشر الناس عادة لدفع الغبار لاضمان لان  
 ذلك ليس بجناية وان تعذر بالشر ضمن وفي المحظوظ من حفر  
 بئر او سد رملها ففتح او راسها فانه ينظر ان كان الاول كبسرها  
 بالتراب او الصين بما كبس به مثل في اجزاء الارض ثم حفر بها  
 الثاني فالضمان على الثاني وان كان الاول كبسها بما لا يسر  
 به البئر كالدقيق والمخيط ونحوها فالضمان على الاول وفي حيا  
 ظهر الدين في حفر بئر افغط راسها فرفع او العطاء فتلف بها شيء ضمن  
 الاول ومن حفر بئر في ارض غيره ضمن النقصان وقال بعض العلماء يوم  
 بالكسر ولا يضمن النقصان ولو هدم جدار غيره لا يجز على بناءه فالمالك  
 باختيار ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقصان للضمان وان شاء اخذ  
 النقصان وقيمة النقصان وفي حيا وفي حيا وفي حيا وفي حيا وفي حيا  
 فناء مسجد او هدم حائط المسجد فانه يوم بالسوبة ولا يقضي بالنقصان  
 وكذا من حفر بئر في فناء قوم يوم بالسوبة الغاصب اذا حفر بئر  
 في الدار المغصوبة وضمن المالك فاراد الغاصب ظمها ليس له  
 ذلك عندي وقال الشافعي في ذلك سواء انتطع بها او لم ينتطع و  
 في بعض الفتاوى ان نزع ماء بئر انسان حتى صار يابسا لا شيء  
 عليه لان صاحب البئر غير مالك للماء ولو صب ماء انسان في

الحجب يقال املاه بالماء لانه ملكه والماء من زوايا الامثال وفي  
 قنا وقطع الدبر قطع اشجار كرم انسان يضمن القيمة لانه يلف غير المتالي  
 وطريق معروفة ذلك ان يقوم الكرم مع الاشجار النابتة ويقوم مقطوع  
 الاشجار ففصل ما بينهما قيمة الاشجار فذلك صاحب الكرم  
 باختيار ان شاء دفع الاشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه ملك  
 القيمة وان شاء امسك الاشجار ودفع من القيمة قيمة الاشجار  
 المقطوعة ويضمنه الباقي ذكر الفقيه ابو الليث مسئلة قطع الاشجار  
 هكذا ثم قال وان كانت قيمة الاشجار مقطوعة وغير مقطوعة سواء  
 فلا شيء عليه وفي حيا وفي حيا وفي حيا وفي حيا وفي حيا  
 باب واحد زود حفر او ملك كان للمالك ان يسلم اليه المطاع  
 الا في الزرع الا في يضمن قيمته وفي الاضلاع المغصوبة  
 اذا كان قائما في يد الغاصب فالمغصوب منه يأخذ مثليا كان  
 المغصوب او غير مثلي في الوجوه كلها الا اذا كانت قيمة في بلد محفوفة  
 اقبل في قيمته في بلد الغصب ثم يثبت للمغصوب منه خياران ثلث  
 ان شاء انتظر وان شاء رفع به وان شاء اخذ قيمة المغصوب في مكان  
 الغصب يوم محفوفة وفي المنزلة الجواب على النقصان ان شاء وث  
 القيمة في البلد بين يطالب به والمثل لانه لا فرق على احد وان كانت  
 القيمة في بلد الغصب اكثر فللمالك خياران ثلث ان شاء  
 رفعه بالمثل وان شاء طالبه بقيمته في بلدة الغصب يوم محفوفة  
 وان شاء انتظر وان كانت قيمة في بلدة الغصب اقل فالغاصب  
 باختيار ان اعطاء المثل وان شاء القيمة في بلدة الغصب لانه هو الذي



بغير ربح أو في مكان العصب يوم الحفوة إلا إذا ربح المالك بالتب  
ويكون له ذلك فعليه هذا يشترط أن يذكر في دعوى عصب المكيل  
المودون سوى الدراهم والدينارين مكان العصب وذكر في  
عدة الشبدين إذا ادعى الوديع لآلة في ذكر موضع الباع أنه في آخر  
مصر سواء كان له حمل ومونة أو لم يكن وذكر في موضع آخر إذا لم  
يكن له حمل ومونة لا يشترط بيان موضع العصب في عدة من  
عصب مفعولاً فعليه مثل أن كان مثلياً وإن كان من ذوات  
القيم فعليه قيمته يوم العصب وفي قنطرة الدين عصب شاة  
فمنعت في بده ثم دجها ضمن قيمتها يوم العصب لا يوم البيع غاب  
الغاصب إذا ربح على الغاصب الأول بربا عن الضمان ولو ملك  
المعصوب في يد غاصب الغاصب فادعى القيمة إلى الغاصب الأول  
ببراءة أيضاً حتى لا يكون للمالك بعده أن يضمن الثاني لقيام  
القيمة مقام العصب وهذا إذا كان قبض الأول معوقاً بقضاء القاضي  
أو بغير ضمان وإنما يصير معوقاً باقاة البينة أو تصديق المالك  
وأما إذا أقر الغاصب بذلك فإنه لا يصدق في حق المالك  
ويصدق في حق نفسه والمالك بالخيار في ضمير البينة شاة  
وذكر في رشيد الدين في قنطرة لو باع غاصب الغاصب وأخذ الثمن  
لا يكون للغاصب الأول أن يأخذ الثمن منه لأنه ليس بمالك ولا بناء  
عنه ولا يكون له اجازة البيع وللمعصوب منه الخيار في ضمير أو  
غاصب الغاصب رجل عصب عبداً ففصبه منه آخر فمات  
عنده فالملوك بالخيار أن شاء ضمن الأول وبيع الأول الآخر وأن

شاة

شاة أبراء الأول وبيع الآخر بالقيمة ولا شيء له على الأول  
وفي النوازل رجل يشتري برصاً فصبه لاسنان ثم جاء آخر فصبه  
بشاة إذا دفعه لفضائه يرى الأول في الضمان وضمن الثالث  
وفي المحط المالك إذا أقر المعصوب الغاصب بربا عن الضمان  
بغير العقد كما لو باع منه ولو أقر منه لا يبرأ حتى لو هلك قبل  
الاستحقال يكون ضمناً على الغاصب إذا أقر المالك للغاصب  
أو دعتك المعصوب ثم هلك في يده يضمن لأنه لم يوجد الأبراء  
عن الضمان أيضاً والأمر بالحفظ وعقد الوديع لا ينافيان ضمان  
العصب كما إذا خالف المودع يضمن إن كان العقد قائماً ولو كسر  
المالك الغاصب ببيع المعصوب لا يبرأ عن ضمانه وإن باعه ما لم يملك  
وذلك لو باع المالك المعصوب لا يبرأ عن ضمانه لا يخرج من ضمان الغاصب  
مالم يسلمه إلى المشتري وفي القنطرة إذا وضع بين يدي المالك  
ببراءة وإن لم يوجد حقيقة القبض وكذا المودع بخلاف ما إذا استهلك  
المعصوب أو الوديع ثم جاء بالقيمة ووضعها بين يدي المالك فإنه  
لا يبرأ مالم يوجد حقيقة القبض وفي النوازل جارية جاءت إلى  
حارس بغير إذن مولاهما طالبة للبيع ثم ذهبت لا يبرأ من هبتها  
وقال النجاشي ردها عليك فاقول قوله ولا ضمان عليه لأن الجارية  
ببراءة أنت اليه فكانت عنده وتضمن ذلك إن الحارس لم يأخذ الجارية  
حتى يصير غاصباً ومنع الرد أن يأخذها بالذهب إلى المنزل نوع  
في ضمان أخذ الثمن ليس بسبب العين المشتري ذكر القاضي في رشيد الدين  
في ضمانه ولو استعمل عبداً مشتراً كآبنة وبين غيره بغير إذن مشريه



بصير غاصبا لنفسه وفي اجناس التاثير في استعمال العبد المشرك بغير اذن  
شريكه روايتان وفي رواية همام عن محمد بصير غاصبا وفي رواية ابن  
سليم عنه لا بصير غاصبا وفي الآيات المشتركة بصير غاصبا على الروايتين  
قال سئل جدي عن الموازنة المشتركة بين اثنين  
وغاب احد الشريكين فدفع الشريك الآخرة لنفسه ونسب الشريك  
الآخرة الى الراعي فملكته فغير يعين فنسب صاحبها بانه يعين  
لانه مودع يمكن ان يحفظها بدا حين فلا يصير مودعا غيره وحلها  
بينهما دار غاب احدهما فلتلها فان كان يكن الدار كلها وكذا الخادوم  
بخلاف الآيات  
شريكين سكن احدهما لا يحب عليه الآخرة وان كان مقدرا لانتقال الآخرة  
سكن بقا ويل ملك رجل له سفينة فاشترى بها مع اربعة  
عليه ان يعملوا سفينة والامراة ونحوها صاحب السفينة والباقي بينهم  
بالسوية فير فائدة والحاصل لصاحب السفينة وعليه ان يملكهم لهم  
وعن ابن الاثير الكرايتي رجل ارض بعبادة مائة وزفوها  
اليه ثم اخرج مائة افري وخطا المالكين للمقرض فذهبا واجرتهما على  
الشركة فذا تحلل لانهما لم يبنيا الرجح وليس بركة  
والروضة قال محمد بن الحسن اذا كان دور القر واحد وورق التوت  
منه اثنان والعمر افر عليه ان العرة بينهما ففصلوا واكلوا كل واحد  
وكذا لو كان العمل بينهما وان لم يعلم صاحب الاوراق الا فرع  
ارضيا مشتركة بنيت وبين غيره هل للشريك ان يطالب بالربع او الثلث  
بخصته نفسه في الارض كما هو عرف ذلك الموضع اجيب ان لا يملك

فذلك

ذلك ولكن يفرغ نقصان فيسبب الاضرار وخير فيها ان نقصان  
المكسر والموزون اذا كانا يفرحوا غايب او بين صبي وبائع فاخذ  
الحاخر والبائع بنفسه فانما تنفذ فستمنه فغير حضم اذا سلم نصيب الغائب  
او البائع حتى لو هلك ما بقي من ان يصلي اليه الغائب والى البائع  
كان المصالحك عليهما والمأمور وما ينص به ذلك  
رجل رفع اليه غلاما مقيما بالسلسلة وقال اذهب به اليه نيتك  
مع هذه السلسلة فذهب به دون السلسلة فابى العبد لا يعين لانه  
امر بشيئين وقد اتي باخذها ولو بعث سائلا اليه ما شئته غيره فاخذ  
المبعوث دابة الباعث وركبها فملك ان كان بين الامر والمبعوث  
انسابا مثل ذلك فلا ضمان والا فمنا من رجل اعطى رجلا قوما فمده  
فالمكسر ان امره بالمد لا يعين لانه فعله بامر وان لم يامر به ذلك ضمن لانه  
فعله بغير امر الناظر رجل قال بعث منك ديرا بالفا وبفسر  
فقبل الآخرة وقوله فانه يحجر عليه ولو قال اقبلني فقبله الا مضاعفة عليه ويجب  
الدابة في ماله لانه اطلاق فاشبهه وروى الحسن عن ابي جحيد انه لا شيء عليه و  
قال ركن الاسلام والفضل الكرماني لا يجب الدابة في امر الروايتين  
عن ابي جحيد بخلاف ما لو قال اقطع يدى او رجلى او اقبل عبيد ففعل لا شيء  
عليها بالاجماع لان الاطراف لا يسلك بها مسلك الاموال فصح للمأمور  
العمادي وقد وقعت بجاري واقعة وهو رجل قال لا فر  
ادم السهم الى جحر اخذه فرمى اليه بامر فاصاب عينه فذهبت قال الامام  
في الدين خاني لا يعين وهكذا اقية بعض المشايخ وما سوا ذلك على  
مسئلة القطع بان قال اقطع يدى او رجلى وقد روت



رجل دفع اليه دلال فوبل ببيع فدفه الدال اليه رجل على سوم الشرا بباذنه  
 الدافع ثم سبلا يمين لانه اذا اذن صاحب الثوب بالدفع للسوم  
 لم يكن الدفع نقديا الشفقي في رجل دفع اليه دلال  
 ثوبا ببيع فوضه الدال على صاحب الدكان وتركه عنده فمر صاحب  
 الدكان وذهب به لا يمان على الدال هو الصحيح لان هذا امر لاي  
 منه في البيع فاني كان الدال اذا ارسل الثوب الى من اسماه  
 لينظر فيه ثم يشتريه فاخذ الرجل وذهب ولا ينظر به الدال قالوا لا يمين  
 الدال لانه ما ذون فيه هذا لو دفع ثم قال رحمه وعنده ان اتمام يمينه اذا  
 رفع الثوب اليه ولم يفارقه انا اذا فارقه ضمن كما لو اورد الدال عنده  
 صاحب الدكان فمرسب بالمشايخ يمين الدال لانه مودع وليس للمودع  
 ان يودع ظهر الدين الوكيل بالبيع اذا دفع المبيع اليه رجل  
 ليعرضه على من احب فمر الرجل بالمبيع او هلك افي يده اجاب نعم الدين  
 انه لا يمين الوكيل والصحيح انه يمين وقال ابو جعفر المشايخ ان كان  
 الذير دفع اليه ثقة امينا لا يمين الوكيل بالبيع اذا قال من رجل لا اعرف  
 وسلم اليه ولم اقدر عليه افي ظهر الدين انه يمين الوكيل قال ومثله - الحقيقة  
 بخلاف هذا الجواب وهو اذا دفع ثقة اليه وقال لا اقدرها اليه من  
 بصلحها فدفعتها اليه من بصلحها ولم يعلم اليه من رفقها لا ضمان عليه كما لو  
 وضع الوديعة في داره وسرها وقد هلك لا ضمان عليه  
 رجل غاب وافر تلميذه ان يبيع السلعة ويسلم ثمنها اليه فلا يباع  
 التلميذ السلعة وامسك الثمن حتى تهلك لا يمين لان الوكيل لا يلزم  
 اتمام ما به ٢٤ فيه المودع وما لا يصدق اذا ادعى المودع

انه دفع الوديعة اليه اجنبي الغرورة كوفوع الحريق ونحوه لا يصدق الا  
 بنية عند ابي حنيفة وابي يوسف في العدة ان علم انه دفع  
 الحريق في بنية قبر والا فلا وذكر القاضي ابو اليسر اذا قال المودع او عنها  
 عند اجنبي ثم ردها علي فملك عند المودع بكنه في ذلك ما لقول  
 قول المودع وضمن المودع لانه اقر بوجوب الضمان عليه ثم اذبح  
 الابرار فلا يصدق الا بنية ارتفاع سبب وجوب الضمان وكذلك  
 لو قال لعنك اللهك على اجنبي والمودع سكر ذلك ما لقول قول المودع  
 وكذلك اذا رفقها اليه رسول المودع به فانكر المودع الرسالة ضمن  
 المودع والقول قول المودع ولم يرجع المودع على الرسول ان صدق  
 انه رسول المودع ولم يمين لمانان الدرك الا ان يكون المودع  
 قائما فيرجع ولو قال ردتها اليك على يد بر او عليه يد في عياليه وكذا  
 المودع قال قول قول المودع مع يمينه لان حاصر الاختلاف فيه وجوب  
 الضمان وهو ينكر فيكون القول قول ولو اقر المودع انه استعملها ثم رده  
 اليه مكانه فملك لا يصدق الا بنية فاحصل ان المودع اذا خالف  
 في الوديعة ثم عاد اليه الوفاق انما يبرأ عن الضمان اذا صدق المالك  
 فيه العود وان كذب لا يبرأ الا ان يقيم البينة على العود اليه الوفاق  
 اذا قال المودع ضاعت الوديعة منذ عشرة ايام  
 واقام المودع بنية انما كانت عنده منذ يومين فقال المودع وجبتا  
 فضا عت يقبل هذا منه ولا يمين ولو قال اولا ليست عندي ثم  
 قال وجدتها فضا عت يمين بل يمين ما يجوز ذكر شمس الائمة  
 السحر سحر انما تجد الوديعة في العفار لا يمين عند ابي حنيفة وابي يوسف



وتمر المشايخ العطار يمين بالبحر واما خلافت قال ستمس الامم الحلو في  
 رعد في ضمان العطار بالبحر عن ابي حنيفة روايتان  
 المستعير ذكر في الذبحة رجل استعار دابة واستاجرها لبيع حنارة  
 فركبها ثم نزل ودفعها الى انسان ليعمل صلافة الحنارة فمقت لا  
 ضمان على المستعير ولا على المستاجر فعلا ان حفظ فيه هذا الوقت مستثنى  
 طهر الدين لو كان يعمل في الصحراء ونزل عن  
 الدابة وامسكها فانفلت عن ضمان عليه قلت وهذا المسئلة دليل  
 على ان المعتر ان لا يبيعها عن بصره  
 الغضبي عن محمد بن عثمان استعار دابة فخرت الصلابة فدفعها الى غيره  
 لميسكها فضاغت قال ان كان شرط في العارية ركوب نفسه فهو  
 ضمان والا فلا ضمان عليه ولو سلم الدابة الى رجل لبكها الى مالكها  
 فضاغت ضمان وقال الفقيه ابو الليث هذا اذا كان شرط  
 ان يحمل او يركب بنفسه اما اذا اطلق ولم يبين فلا ضمان لان  
 العارية تودع لو استعار فرسا حاملا لركبها الى موضع كذا فركبها  
 واراد بغيره آخر فاسقطت ضمانا عليه في الجنبين ولكن  
 ان انقضت الام بسبب ذلك فعليه نصف النقصان لان النقصان  
 حصن بر كونه وركوب غيره وركوبه ما دون فيه فلا يصلح سببا للنقصان  
 وركوب غيره ليس بما دون فيه فاوجبنا عليه نصف النقصان لهذا  
 وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن ان يركب اثنتين فاما اذا كان  
 لا يمكن فهو انكاف فيضمن المستعير جميع النقصان ولو استعار دابة  
 وفي بطنها ولو فرقت من غير صنعة واسقطت الولد لا يضمن المستعير

ولو يحقها

ولو يحقها بالتمام او فقا عنها يمين المغيبة رجل استعار  
 دابة فقال ما لكها اعطيكها غدا ثم جاء المستعار في الغد واخذها بغير  
 اذن مالكها واستعملها وردتها فماتت لا يضمن المستعير اذا تغيرت حاجة  
 من الدابة ثم ردوها على يد بعض من في عياله فلا ضمان عليه ان عطبت  
 هذا هو العرف فيما بين الناس بخلاف الوديعه ولو ردوها على يد عبده  
 صاحب الدابة وهو عبده يقوم عليها لا يضمن وكذا اذا ردوها على  
 يد عبده لا يقوم عليها ببراءة يمين في الصحيح وكذلك لو لم يجد صاحب  
 الدابة ولا خادما فربطها على معلقها في دار صاحبها لا يضمن وفي  
 الوديعه اذا ردوها على يد صاحب الوديعه وضاعت في يده يضمن  
 المودع سواء كان العبد ممن يقوم عليها او لا يقوم هو الصحيح  
 اذا كانت العارية عقد جوه او ثيابا نفيسا دفع الى عبده  
 الميعر او الى ابيه يضمن المستعير كالمستعير والمرتين بمنزلة المودع  
 طهر الدين امره استعارت ملاءه وضاعها داخل البيت  
 والباب مفتوح فصعدت السطح وهلك الملاء قيل يضمن وقيل لا  
 يضمن ولو استعارت سر والى لثيبه فلبسته وهي ثيبه فزلقت  
 رجلها فخرق السر والى ضمانا عليها لانها لا يصنع لها فيه  
 الدنيا روي اذا نقص العين المستعار في حاله الا استعار  
 لا يجب الضمان بسبب النقصان اذا استعمل استعمالا معهودا رجل  
 دخل منزلا انسان باذنه واخذ ثيابه لبخر الله فوقه وانكسر لا يضمن  
 وان اخذه بغير اذنه بخلاف ما اذا دخل في السوق الذي يباع فيه الثياب  
 فاخذ ثيابه بغير اذن مالكه فسقط وانكسر ضمن رجل سادم قدما ليشتره



من صاحبه فقال اربني فذلك هذا فذهب اليه ليعطيه فوقع منه على الاقدام  
 فالتفت القدر واقام اخاه لافتمان عليه في القعر الذي ساومه وبينهم  
 لو استقر فضاء الحمار لينسب فسقط واخذ قدحا  
 فوقع فيه لافتمان لانه عارية <sup>الفضلي اذا اخلف المير</sup>  
 والمستقر في الايام اذ في المكان او فيما يحل على العارية قال قول  
 رب الدابة مع يمينه <sup>المرتهن اذا ركب الدابة المرهونة ليردها</sup>  
 على المالك وهلك في الطريق لا يضمن او سلمت في ركوبه ولكن لا  
 يصدق الا بنية على سلامتها ولو رهن عبدا فابى سقط الرهن فان  
 وجده صار رهنا وسقط في الدين بحساب ذلك ان كان اول  
 ابائنا وان كان ابى قبل ذلك لا ينقص في الدين شيئا في  
 ثمانية في فضل الرهن <sup>وذكر في شرح الطحاوي</sup>  
 في كل موضع يضمن في العارة يضمن في الاجارة ولا يجب الا بنية  
 في كل موضع لا يضمن في العارة لا يضمن في الاجارة ويجب الا بنية  
 انتهى <sup>الحمار المشابج اذا غر او غر عن المضي قبالة</sup>  
 المشابج واخذ ثمنه وهلك في الطريق ان كان في موضع لا يصل  
 اليه الحاكم حتى يامره ببيعه لافتمان عليه في الحمار ولا يضمنه وان كان  
 في موضع يقدر على ذلك او يتطوع امساكه او رده اعم فهو ضامن  
 لقيمة رجلا مشابجا حمارا غر عليه ولا ضمانا في الحمار المشابج فلما سار  
 بعض الطريق سقط حماره فاستقر به فذهب الحمار المشابج وهلك  
 هل يضمن قبل ان كان بحال لو اتبع الحمار المشابج فهلك حماره او غر  
 لا يضمن والا فبضمن انتهى <sup>ان كان المشابج</sup>

حمارين فاستقر بكل احدهما فضاء الاخر ان غاب عن بصره فهو ضامن  
 قلت فعليه هذا ينبغي ان يضمن في المسئلة الذي عرف ان غاب الحمار  
 عن بصره ثم هلك رجلا مشابجا حمارا يذهب به اليه موضع معلوم  
 واخر ان في الطريق لصوصا فلما بلغت اليه ذلك واخذة للصومر ذهبوا  
 بالحمار ان كان الناس يسلكون ذلك الطريق مع هذا الحمار به واهم  
 واموالهم فلا ضمان والا فهو ضامن <sup>فانما المشابج</sup>  
 دابة او عبدا فان مؤنة الرد بعد الذئ على صاحب الدابة والعبد وكذا  
 مؤنة رد المرهون تكون على الراهن ومؤنة رد الودقة على صاحبها ومؤنة  
 ومؤنة رد المستعار على المستعير ومؤنة رد الودقة على صاحبها ومؤنة  
 المعضوب على الغاصب وكذا مؤنة رد البيع بقاء فابعد الفسخ  
 على القايض مشابجا مكاربا او حمارا لان يحل له طعاما في طريق كذا  
 فاخذ طريقا آخر يسلكه الناس فملك المتاع لا يضمن قالوا اذا كان  
 كل الطريق متضاربا اما اذا كان بينهما تفاوت فاحسب في الطول  
 والقصر والسهولة والصعوبة يضمن في العدة بقار لا بقرته ولهم  
 من عامتها بالاشجار لا يمكن النظر اليه كقر بقار فعانت ابق لا يضمن  
 ولو ضوت بقرة على قنطرة فدخلت رجلها في ثقب القنطرة فالتفت  
 او دخلت في ماء عيوق والبقر لا يعلم فلم يضمنها ضمن ان امكن  
 سوقها <sup>اهل موضع جرت العادة منهم ان البقر اذا</sup>  
 ادخل البرج في السلك اربى كل بقرة في سكة صاحبها ففعل الراعي كذلك  
 فصاعت بقرة او شاة قبل ان يقبل اليه صاحبها فلا ضمان عليه ان  
 المعروف كالمشرد <sup>رجل استوبو حفظ خان فسرقت في الحمار</sup>



شيء لا يفتأ عليه لانه يحفظ الابواب اما الاموال فهي بيد اربابها في  
 البيوت وروى عن احمد بن محمد القاضي في حارس حجر الحوانيت  
 في السوق ففقت خاوت وسرق منه لانه في معي الاجر  
 المشترك لان لكل واحد حائوتا على حدة فصار بمنزلة في مير عتاما  
 لكل انسان شاة ونحو ذلك وقال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر  
 الحارسي ارجح خاص فلا يضمن اذا انقبت الحانوت لان الاموال محفوظة  
 في البيوت وفي يد مالكيها وهو الصحيح وعليه الفتوى وانما الفقيه  
 ابو جعفر انه يضمن ما كان خارج السوق ولا يضمن ما كان داخل  
 السوق في التجريد لا لانه لا يجر مشرك حتى لو ضاع  
 شيء في يد حارس غير صغيرها لا ضمان عليه ما عدا في حنيقة ربح  
 ولو استأجر حمالا يحمل رذات خمر فعمدوا اليه يضمن لانه تركه في عمل وهذا  
 اذا انكسرت في وسط الطريق اما اذا سقطت من راسه او رقت رجله بعد  
 انشهر الى المكان المشروط ثم انكسر الدن قبل الاجرة فلا ضمان عليه لانه حين  
 انشهر الى المكان المشروط لم يكن يحمل مضمونا عليه ولو استأجر  
 حمالا يحمل له ذقنا من حمله صاحبه ولما ارضعاه على راس الحمار فوقه وخرق  
 الرزق لا يضمن الحمار لانه لم يسلم اليه السمن فان السمن في يد صاحبه بعد ولا  
 ضمان على الحمار قبل التسليم ابن سماعه ولو حمل ثم وضعه  
 في بعض الطريق ثم اراد دفعه فاستعان برتب الرزق فرفعاه لضعفانه  
 على راس الحمار فوقه وخرق فالحمار ضامن لانه صار في ضمانه حين حمل ولم  
 يبرأ منه بعد لانه لم يسلم اليه صاحبه اذا سرق المتاع من راس الحمار  
 مدت المتاع مع فلا يضمن وان لم يكن صاحبه لا يضمن انقباعه اية

حنيقة

سيفه لطلقاتهما واذا انقطع حمل الحمار وسقط الحجر ضمن الحمار بالانقباع  
 وذكر في الذبحة لو غرست الدابة المتأجرة في سوق الحمار فسقط الحمار  
 وضاع المتاع وصاحبه راكب على الدابة لا يضمن الاجر بخلاف ما اذا غرست  
 الدابة المتأجرة وسقط المتاع وهلك وصاحب المتاع ليس معه خلف  
 الدابة فان الاجر يضمن لان الرهاك مضى في جنابة يده ومحل العمل مسلم  
 اليه ابو الليث مكارم الحارسي الكرايه انسان فاستقبل للصوت  
 فطرح الكرايه وذبح بالحمار قال ان كان يعلم انه لوم بطره الكرايه  
 اخذ الكرايه والحمار جميعا فلا ضمان عليه لم يترك تحفظ مع القدرة  
 وفي توبير الفضل اذا ادى الشئ غلا ليشبه  
 كرايه سا فدفن الشئ الى آخر فسرقت من بيت الاخر ان كان اجر الاول  
 فلا ضمان عليه واحد منهما وان لم يكن اجر الاول وكان اجنبا ضمن  
 بلا خلاف ولا يضمن الاخر عند اية حنيقة وعندهما يضمن وهو نظير المودع  
 اذا رفع الوديع الى اجنبي بغير اذن مالكيها عندهما صاحب الوديع يضمن  
 اياهما شاة وعند اية حنيقة يضمن الاول وليس له ان يضمن  
 صاحب الذبحة وعلم قيا سر ما ذكره القدر في ان كل صاحب اشترط العمل  
 بنفسه لئلا يضمن غيره وانما لا يضمن اذا كان الاخر اجر الاول  
 فيما اذا كان اطلبو العمل اما اذا شرط عليه البيع بضمه يضمن بالدفع اليه  
 آخر وان كان اجره اذا قال صاحب التوب للشئ اذهب بالتوب  
 اليه منزه لك حتى اذا رجعت في الجملة سرت اليه منزهة واوفي اليك اجره  
 فاختلس التوب بيد الحائك في اللوح ابو بكر البلخي ان كان  
 دفع التوب اليه صاحبه او مكنته الاخذ ثم ردة صاحبه اليه فالحائك



ليؤجل له الأجر يكون التوب رهنا فإذا هلك ماله وان كان صاحب  
التوب رفع التوب اليه على وجه الودية لا يقين كما يكف ويؤجل  
على صاحب التوب لو منع كما يكف بالاجر قبل الدفع اختلاف العلماء فيه  
فان اضطر على شيء كان حشا كما في فتور قاضيان  
للحايك والقصار والصباغ والحل صانع لعملة اشرف في الغير احتسار  
ما استوجبه واعلى العمل فيه حتى ياخذوا الاجرة ولو هلك في يده بعد الحسار  
لا يقين عنده في حقيقته رج ولا اجرة ماله المعقود عليه قبل التسليم عليه  
عمل بالاجرة فتعلق الاجر به ياخذ واية الحايك ان يدفع حتى ياخذ الاجر  
فحق في يد صاحبه لانه على الحايك وان حرق في ماله فحق في يد صاحبه  
نصف الزمان وان خالف الحايك في التسليم بان اقره ان يسجل له ثوبا  
سبع في اربع او سنا او اقره ان يسجل رقيقا فبشره نصفه او على  
العكس ففي الافضل كما صاحب النور بالخيار ان شاء ترك التوب  
على الشايع وختمه لا منكر له وان شاء اخذ التوب واعطاه الاجر المستمر  
لا يرا فيه الزيادة وينقص في النقصان لانه مبرر في الزيادة وفيه  
النقصان نقص العمل  
الذخيرة هذه المسئلة هكذا تم قال  
اختلف المشايخ انه يعطيه المستمر اية المتل قال بعضهم يعطيه الاجر المتل على  
كل حال لا يجاوز به ما غمر وقال بعضهم يعطيه ما غمر اذا اخذ التوب رقيقا  
بالعيب ان اخذ التوب لم يرض بالعيب يعطيه اية المتل على كل حال  
لا يجاوز به ما غمر  
رجل قال للحياط انظر اليك هذا التوب  
فان كفا في قيمته فاقطعه بد رهنهم وخطه فقال الحياط نعم وخطه ثم قال  
بعد ما قطع انه لا يكفك ضمن الحياط قيمته التوب لانه اذا اذن له بالقطع

بشرط الكفاية ولو قال للحياط انظر اليك فمينا فقال الحياط نعم يكفك  
فقال صاحب التوب ففقطه فاذا هو لا يكفك لا يقين الحياط شيئا لانه  
اذن له بالقطع مطلقا وان قال الحياط نعم فقال صاحب التوب قطع  
او قال اقطع اذن فقطه كان ضمنا اذا كان لا يكفك لانه علق ذلك الاذن  
بالشرط  
رجل رفع اليه حياط كمر باسالة ليجعل له قميصا  
له قميصا قاسدا وعل صاحب التوب بالقصار وليسير لانه يقين  
لان البسر يكون رضيا بالافساد قالوا وتعلم في هذه المسئلة كثر المسائل  
اذا رفع اليه حياط ثوبا اقطع حتى يصب القدم  
واجعل له خمسة الاشبار وغرضه كذا فاجاب من قال ان كان قد  
اصبح ونحوه ليسير لانه وان كان اكثر منه فلا ان يقين  
القصار اذا البسر توب القصاره ثم نزع فضاع بعده لا يقين  
وفي العيون ولو رفع اليه قصار ثوبا ليفصره ليدان فجعل بدقه القصار  
فاستعان برب التوب على دقة فحق التوب قال محمد رج اذا لم  
يعلم في ايها حرق فالصمان على القصار لانه في يده وقال ابو يوسف  
رج يقين القصار نصف القيمة ابن سماعه عن محمد انه يحب  
كل الصمان على القصار حتى يعلم انه حرق في دقة صاحبه وعلى قول ابي حنيفة  
رحمة الله عليه ينبغي ان يقين القصار اصل ما لم يعلم انه حرق في دقة  
بناء على ان بد الاجر المستمر بد امانه عنده بضمنان عندهما واذا لم  
يتحقق التوب هل يعلم مقدار ما يخصه من عمل المالك  
في الخط عن التمسير الا انه رج ان الاجر اذا استعان بالمستاجر بفعل ففعل  
المستاجر اليه الاجر حتى يتوجب الاجر وكذلك لو جاء صاحب التوب



ونحوه بعض النوب في يد الجبّاط او يبيع بعض نوبه في يد الشباغ فانه ينفذ  
 في الامور بحسنه لان الاجاره لا تجرى فيه <sup>لو حفظ</sup>  
 القصار النوب فمات جملته فخرقه لا ضمان عليه عند اية خيفه ربح لان  
 الهلاك لم يكن لمن فعله وعمل وعندنا يضمن لان هذا مما يمكن التحرز  
 عنه تلمذ القصار اذا اوجره اذا اودق ناراً بامر الاستاذ للشراغ فوفقت  
 شراره على نوب القصار فلا ضمان على الاجر واما الضمان على استاده  
 وان لم يكن في ثياب القصار فالا ضمان على الاجر وعن جرح  
 اذا اذحل القصار سراجاً فانوته فاقرب به نوب بغير فعله ضمن لان  
 هذا مما يمكن التحرز عنه في محله واما لا يضمن في الحرق الغالب الذي  
 لا يمكن اطفاؤه وهذا قولهما فاما عند اية خيفه ربح فلا يضمن ما هلك  
 بغير ضيق <sup>انما يجازي عن القصار اذا شرط عليه ان يفرغ اليوم</sup>  
 من العمل فلم يفرغ وهلك في القدر يضمن اجابوا نعم يضمن ولو اختلفا  
 في الشرط وعدمه فيضمن ان يكون القول للقصار لانه منكر للشرط ثم اذا شرط  
 عليه ان يفرغ اليوم او نحوه في العمل ولم يفرغ فيه وقصره بعد ايام هل يجب  
 الاجر قال صاحب القصور كانت وايفت الفتوى ويضمن ان لا يجب  
 الاجر لانه لم يتوعد الاجاره بدليل وجوب الزمان على تقدير الهلاك  
 انما <sup>رجل رفع اليه صباغ ابرسيما ليصنع بكه انما قال</sup>  
 للصباغ لا يضمن ابرسيما ورواه على ذلك فلم يذوقه ثم هلك لم يضمن الصباغ  
 لان الاجاره صحت والمستاجر لا يمكنه فترج الاجاره بغير ضم صاحبها  
 بغير فيبقى حكم الاقد بعد هذا المستاجر وفي حكمه هذا القدان يكون العيّن  
 امانة في يد الاجر فلا يضمن بالهلاك في يده الا بالتقصير ولم يوجد

فانضج

فانضج امر رجلاً ان يصنع له ثوباً بالرفع ان او بالبيع  
 نصبه يبيع من جنس آخر كان لرب الثوب ان يضمن قيمة الثوب  
 ابيض ويترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب واعطاه اجره من غير  
 الاجار وربه ما يسمي واذا اختلف الصباغ ورتب الثوب فقال لرب الثوب  
 فقال لرب الثوب انك ان نصبه بعضه وقال الصباغ امرتني  
 ان اصنع برفع ان قال لرب الثوب مع يمينه الغلاف  
 والورق <sup>رجل دفع اليه رجل مصحفاً ليحرقه ورفق الغلاف</sup>  
 معه اذ رفع شيئاً الى صقال ليصقله ورث الغلاف اليه ايضاً ففرق لا  
 يضمن الغلاف لانه في الغلاف مؤن الاجر والمودع لا يضمن  
 الا ما حفظ يده <sup>غير جرح انه قال يضمن المصحف</sup>  
 والغلاف والسيف والتمه لان السيف لا يضمن عن التمه والمصحف  
 عن الغلاف فصار كغير واحد وان اعطاه المصحف ليعمل له غلافاً او  
 سكبها ليعمل لها مصلاً فصاع المصحف او السكين ثم يضمن لانه متبادر  
 على ايقاع العمل في غيرهما لا فيهما وهما ليسا ببيع في ذلك العين  
 المتبادر صاحب القصور وفي نوادر خبر رفع مصحفاً اليه وران حله  
 فصار فيه واخذ القصور هل يضمن اجاب نعم قال عمر نظام الدين  
 ربح وقد اجبت انه لا يضمن معتمداً على ظاهر الفقه ان المودع اذا سافر  
 بما لا يودعه لا يضمن ولا يقال بانه مودع باجر فيضمن لانه ليس  
 عقد حقه يتعبرن مكان العقد للحفظ وفيه الوديعه باجر انما يضمن لانه  
 يعين مكان العقد للحفظ ومهمها ما اقره بالحفظ مقصود او انما اقره  
 بالحفظ ضماناً في الاستحسان وفي الاجاره يعين مكان العقد فله امان في



ضمنا القصار وفيه من غير ظهير الدين السببر على القصار وفي  
 القصار والبراع والحام ضمان السراية اذ لم يقطعوا زيادة على القدر  
 المعهود لما دون فيه فان شرط على هؤلاء العمل السليم دون السراية  
 لا يفتح الشرط لانه ليس في وسعهم ذلك ولو شرط على القصار العمل على  
 ان لا يسير في بيعه لانه في وسعهم صاحب المحيط غير جرحه فعدنا بما  
 وتركه حتى مات في سبلان الدم قال بجلب القصار الحابر  
 وفي الذخيرة رجل دخل الحمام اصابه حمام اخفط الثياب  
 فلما خرج لم يجد ثيابه فان اصابه حمام ان غيره دفعا وهو براه  
 ويظن انه يرفع ثيابه فيسبب هو ضار لانه تركه اخفط حيث لم يمنع القاصد  
 وهو يراه وان قال اني ربيت شخصاً قد رفع ثيابه الاية طسنت ان  
 الراجع انت فلما ضمان عليه ان لم يذهب عنه ذلك الموضع لانه لم يهر  
 ما ركا للخط لما ظن ان الراجع هو وان سرق وهو لا يعلم فلما ضمان  
 عليه ان لم يذهب عنه ذلك الموضع ولم يصنع رجل دخل الحماما قال  
 للهم ام ابن اخي ثيابه فاشار الحمام الى موضع فوضع ثيابه ودخل الحمام  
 ثم خرج رجل ورجع الثياب فلم يمتعه الحمام لما ظن انه صاحب الثوب  
 فمن الحمام لانه اخفط وقصر في الخط هذه اقوال ابن سلمة وانه نفس البوحي  
 ابو القاسم يقول لاضمان على الحمام والادراخ رجل دخل  
 به اية خانا وقال للحامي ابن اربطها فقال هناك فربطها وذهب  
 فلما رجع لم يجد رايته فقال له صاحب الحمام ان صاحبك قد اخرج الدابة  
 ليسفها ولم يكن له صاحب فمن الحمام لانه قال ان اربطها اخفط  
 منه لانه اذا اشار الى موضع الرقبه فقد اجاب الى موضع اخفط فصار مودعا

وقد قصر في الخط فبتمن الجمل فمحيته في العماد



مكتبة  
 دار  
 الكتب  
 القاهرة  
 ١٩٨١



Süleymaniye U. Kütüphanesi  
Kisim AMCA ZADE  
Yeni HÜSEYİNİ 2034  
Eski Kataloğu 186